

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
قسم الدراسات العسكرية والإستراتيجية
تخصص: إدارة النزاعات الدولية

الموضوع :

الوساطة الجزائرية في النزاعات الدولية
دراسة حالة الوساطة الجزائرية في مالي 1990-2013

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

إعداد الطالبة :

بوزيدي سعيدة

تحت إشراف : خواص مصطفى

أعضاء هيئة المناقشة :

أ/مصطفى بوطورة رئيساً.....أستاذ محاضر ب/م و ع س
أ/مصطفى خواص مشرفاً و مقرراً.....أستاذ مشارك/ م و ع س
أ/تسعديت مسيح الدين عضو مناقش.....أستاذ محاضر أ/ م و ع س

السنة الدراسية 2013-2014

الشكر والتقدير

اتقدم باسمى عبارات الشكر و التقدير لكل من ساعدني على اتمام هذا البحث، و اخص بالذكر الأستاذ "خواص" الذي تفضل بقبول الاشراف على هذه المذكرة والى الدكتور "السي بشير" .

الإهداء

إلى أمي الغالية و والدي العزيز
الى إخوتي محمد ، قويدر، و توفيق
إلى زوجي المستقبلي - ان شاء الله - "سيد صلاح الدين سيد علي"
شكرا لكم جميعا على دعمكم .

المخلص :

ليس جديدا على الجزائر التوسط لتسوية وحل النزاعات . وإنما هو جزء من تصورها وأدائها الدولي إيزاء النزاعات . والمبادرة الجزائرية كطرف وسيط في النزاع المالي تقف من ورائها دوافع عدة، أهمها الامن القومي والمصلحة الوطنية زيادة على كل تلك التداعيات والانعكاسات التي افرزها النزاع بحكم التقاطع البشري للطوارق في الجنوب الجزائري والحدود الجغرافية . فكان الهدف من هذه الوساطة هو الوصول إلى إتفاق وتسوية سلمية ونهائية داخلية للنزاع بعيدا عن اي تدخل اجنبي . لكن هذه اصطدمت بعوامل وفواعل ومحددات اقليمية ودولية من جهة واخرى نابغة من طبيعة النزاع في حد ذاته . وان استطاعت الجزائر تحقيق بعض النتائج في مراحل سابقة بالتكيف مع كل تلك الظروف فإن الوضع الراهن للنزاع أخذ ابعاد أخرى خصوصا بعد التدخل العسكري الاجنبي الذي يتنافى والمقترح الجزائري الذي يبقى رهين الارادة الدولية لتبقى الجزائر حاضرة وتواصل جهودها ومساعدتها السلمية الايجابية .

Le résumé

La médiation dans la gestion des conflits internationaux pour l'Algérie est, en effet , un mécanisme sur lequel est basé son exercice et sa conception vis-à-vis de ses conflits . Ainsi , l'initiative algérienne dans le conflit du mali comme médiateur est la base de plusieurs causes (la sécurité nationale et l'intérêt national) . En outre , d'autres causes viennent s'ajouter , il s'agit des ressemblances ethniques se trouvant entre le mali et le sud algérien

L'objectif de la médiation algérienne est celui d'accéder à un accord et un compromis définitif et aussi interne du conflit .

Pourtant ; cette volonté a été confrontée par des acteurs et déterminants régionaux et internationaux d'une part , et aussi déterminants émanant de la nature du conflit lui-même , d'une part .

L'Algérie a réussi à réaliser ses objectifs lors de sa médiation , tout au long des phases qu'a connu le conflit au mali , certes , mais se retrouve incapable de s'adapter aux nouveaux changements . car , la version algérienne reste réglementée par le parrainage international , vu l'intervention traduite par les troupes françaises . Résultat , la politique étrangère de l'Algérie est mise à part , malgré les efforts déployés là – dessus .

The abstract

The Algerian mediation in international conflict management is a mechanism by which the conflict exercise and conception are translated .

Thus , its initiative as a mediator advisor to Mali is basically effected by both national security and national interest . moreover , it is also due to ethnic intersection between Mali and the south of Algeria , in order to come true a definitive and interior compromise .

However , it's noted that its efficiency is decided by both regional and international determinants and actors and also determinants emanating from the conflict nature itself.

Algeria has succeeded to realize its objectives through the mediation in all over the phases it has known in the example of Mali . But , it is difficult , now, to interfere and manage the conflict , because of the international resegmentation translated by the french troops. As a consequence , and unless its efforts , the Algerian foreign policy has been.

الفهرس

2	مقدمة.....
	الفصل الأول : التصور الجزائري للوساطة في تسوية النزاعات
10	المبحث الأول : الوساطة.....
11	المطلب الأول: تعريف الوساطة وأهميتها في تسوية النزاعات.....
12	المطلب الثاني: أشكال الوساطة:.....
13	المطلب الثالث: أسس الوساطة الفعالة ومراحلها.....
15	المبحث الثاني :محددات ومبادئ السياسة الخارجية الجزائرية
15	المطلب الأول: محددات السياسة الخارجية الجزائرية.....
21	المطلب الثاني: مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية.....
26	المبحث الثالث : سمات واليات تنفيذ السياسة الخارجية الجزائرية
26	المطلب الأول: سمات السياسة الخارجية الجزائرية.....
29	المطلب الثاني :آليات تنفيذ الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات.....
	الفصل الثاني: النزاع المالي وانعكاساته على الجزائر
39	المبحث الأول :الخلفية التاريخية للنزاع في مالي.....
39	المطلب الأول: مرحلة ميلاد النزاع في مالي(1960-1989):.....
43	المطلب الثاني: مرحلة العمل المسلح (1990-2010)
47	المطلب الثالث: مرحلة انفجار الأزمة الراهنة(2012):
51	المبحث الثاني: الأطراف الفاعلة في أزمة مالي:
52	المطلب الأول: الأطراف المباشرة في أزمة مالي.....
60	المطلب الثاني: الأطراف غير المباشر.....

- المبحث الثالث: انعكاسات أزمة مالي على الأمن الجزائري.....68
المطلب الاول :الانعكاسات العسكرية لأزمة مالي على الأمن الجزائري.....68
المطلب الثاني الانعكاسات السياسية والاجتماعية لأزمة مالي على الأمن الجزائري.....72
المطلب الثالث:الانعكاسات الاقتصادية لأزمة مالي على الأمن الجزائري.....75

الفصل الثالث: عمليات الوساطة الجزائرية بين التحديات الخارجية والداخلية

- المبحث الاول : الوساطة الجزائرية لتسوية النزاع في مالي.....79
المطلب الأول:مسار الوساطة الجزائرية بين أطراف الأزمة في مالي.....79
المطلب الثاني: التنسيق في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.....84
المطلب الثالث: إقامة المشاريع التنموية.....89
المبحث الثاني: التحديات الخارجية للوساطة الجزائرية في النزاع المالي92
المطلب الأول: التحديات الخارجية للوساطة الجزائرية.....92
المطلب الثاني التحديات الداخلية للوساطة الجزائرية93
المبحث الثالث : وضعية الوساطة الجزائرية بعد التدخل العسكري الفرنسي.....105
المطلب الاول: موقف الجزائر من التدخل العسكري.....108
المطلب الثاني: مصير الوساطة الجزائرية في النزاع المالي بعد التدخل العسكري.....109
الخاتمة.....114

مقدمة

إن الحديث عن الدبلوماسية كبعد حركي في نشاط الدول وتفاعلاتها مع البيئة الدولية هو حديث عن كل أشكال التمثيل والحماية والتفاوض، والذي هو جزء من سعي الدول للدفاع عن مصلحتها الوطنية وتحقيق أمنها واستقرارها من جهة، وإثبات وزنها وتأثيرها من جهة أخرى، حيث توظف الدبلوماسية بشكل هادف لبناء السلام، وهذا ما نصت وألحت عليه مختلف المواثيق والاتفاقات الدولية لتسيير حالات الحروب والأزمات والصراع واسترجاع حالة السلم. وفي عالم اليوم المليء بالتعقيدات والمتشابك ضمن معادلة التأثير والتأثر، وبظهور أشكال جديدة من التهديدات ذات التداعيات الممتدة والعابرة للحدود في ظل المجتمع الدولي الذي هو دوما في حاجة إلى هذه الآليات للتدخل في الأزمات بشكل استباقي ووقائي.

إن الدبلوماسية وإن اختلفت آلياتها وتقنياتها وتعددت، تعتبر الوساطة من أبرزها وقد سخرت هذه الأداة لحل وتسوية العديد من النزاعات على مر عقود من الزمن لتحتل مكانة كبيرة في مجال حل النزاعات.

والجزائر ضمن حركيتها الدبلوماسية التي نمت في أحضان مسار تاريخي تعزز أكثر في الثورة التحريرية، مبنية على منطلقات قيمية ومعيارية ومبادئ ثابتة، ولأكثر من مرة بادرت الجزائر بوساطتها لتسوية وحل العديد من النزاعات الدولية في مختلف دوائر سياستها الخارجية، وهي التي تؤمن بضرورة الحل السلمي للفصل في النزاعات. والوساطة الجزائرية ليست وليدة مرحلة الاستقلال للجزائر، بل هي أقدم بكثير من ذلك، ولعل الوساطة التي قام بها "الأمير عبد القادر" وهو في منفاه بسوريا بين المسلمين والمسيحيين خير دليل على ذلك، دون أن نغفل النشاط الدبلوماسي للجزائر في كل تلك البناءات الجهوية والإقليمية والدولية، وكذا مشاركتها في تلك الحوارات التفاعلية في عمقها العربي والإسلامي والمتوسطي والإفريقي، ولما يتعلق الأمر بهذا الأخير (البعد الإفريقي للجزائر في سياستها الخارجية)، تصبح الجزائر مهتمة ومعنية بالنظر لعدة اعتبارات تاريخية منها وجيوستراتيجية، كما أنه من مقتضيات الانتماء الإفريقي تبني قضايا القارة على جميع الأصعدة، فقد كانت الجزائر راعية لحركات التحرير في إفريقيا وعملت على تعزيز التعاون والتضامن بين الدول والشعوب الإفريقية من خلال تنظيم البيت الإفريقي ومأسسته. كل هذا بالموازاة مع تكريس الحلول السياسية والسلمية لكل تلك النزاعات التي لم تفارق القارة، بل على العكس من ذلك، أخذت النزاعات الإفريقية أبعادا داخلية بتداعيات إقليمية وحتى دولية معقدة، مما جعل إفريقيا تتخبط في عدم الاستقرار خاصة منطقة الساحل الإفريقي التي تعتبر بؤرة تؤثر بتهديدات من نوع جديد تسمى التهديدات اللاتماثلية، ونخص بالذكر هنا ما يجري في مالي على الحدود الجنوبية للجزائر، وهو النزاع الذي أطلقت فيه الجزائر مبادرة وساطة منذ الوهلة الأولى لاندلاع الأزمة التي تفاقمت وانفجرت وتعقدت تركيبها وتسارعت الديناميات داخلها وخارجها، وظلت الوساطة الجزائرية حاضرة لتعزيز الدور الإيجابي دوما.

1) المشكلة البحثية: تعيش الجزائر على وقع تطورات أمنية على حدودها، يطبعها وضع أمني غير مستقر كنتيجة طبيعية للاضطرابات السياسية التي تشهدها دول الجوار، أهمها ما يجري حاليا في مالي والذي تعاملت معه الجزائر تبعا لمنطقها السياسي السلمي بتسخير الآلية الدبلوماسية لاحتواء الأزمة وتطويرها خوفا من حدوث مضاعفات وامتداد العدوى إليها، والتأثير على استقرارها وأمنها، لكن هذا

المسعى لا يخلو من التحديات على مختلف المستويات والتغيرات التي تلازمه منذ البداية والتي تضاعفت في الآونة الأخيرة وتشابكت، مما جعل الجزائر أمام تحدي كبير من أجل مواصلة نهج الوساطة، من هنا نصيغ الإشكالية التالية:

هل هناك محددات تحكمت في الوساطة الجزائرية في النزاع المالي الداخلي ؟

التساؤلات الفرعية:

- ما هو التصور الجزائري لحل النزاعات الدولية ؟

- لماذا تتدخل الجزائر لحل النزاع في مالي ؟

- هل الوساطة الجزائرية في النزاع المالي حققت أهدافها أمام كل تلك الرهانات الإقليمية والدولية ؟

الفرضيات:

- يستند التصور الجزائري في حل النزاعات الدولية إلى الطرق الدبلوماسية.

- كلما زاد حرمان التوارق من التنمية في مالي أدى تمردهم إلى زيادة التهديد الأمني للجزائر بحكم الامتداد البشري للتوارق في الجنوب الجزائري.

- كلما زادت التدخلات الخارجية في النزاع في مالي أدت إلى الحد من فعالية الوساطة الجزائرية لإيجاد تسوية دائمة.

(2) الإطار الزمني والمكاني:

تتعلق الدراسة بإطارها الزمني الذي يدرس مسار الوساطة الجزائرية في النزاع المالي الداخلي منذ 1990 حتى 2013.

أما الإطار المكاني للدراسة، فهو الدائرة الإفريقية بالنسبة للسياسة الخارجية الجزائرية مالي على سبيل الحصر.

(3) أهمية الدراسة:

للجزائر دور محوري بالغ الأهمية في إفريقيا، جعلها تحمل على عاتقها مسؤوليات محيطها الإقليمي في عمقه الإفريقي للمحافظة على استقرار المنطقة، الذي هو جزء من استقرارها وأمنها بالنظر لإمكاناتها وقدراتها وتجاربه على غرار موقعها الجغرافي حتماً، ووزن الجزائر لا يقل أهمية عن ان تلعب الدور الريادي، فكانت دائماً القدوة للدول الإفريقية سواء في تجربتها التحريرية أو في أزمته الداخلية، دون إغفال السمعة الجيدة والمتميزة للدبلوماسية الجزائرية في تكريس الحلول السياسية السلمية للنزاعات التي تطبع القارة الإفريقية وتلازمها من خلال المساعي الحميدة والوساطة. كان للنزاع المالي الداخلي حصته لما حظي به من اهتمام من الجزائر من خلال الوساطة الجزائرية التي لازمتها منذ بؤاده الأولى. توجي كل هذه المعطيات من جهة أخرى بوعي وإدراك صانع القرار السياسي للجزائر بأهمية المبادرة السياسية في نزاع داخلي بانعكاسات وتأثيرات ممتدة، شكلت مبعثاً للقلق بالنسبة للجزائر على العديد من المستويات خاصة الجانب الأمني الذي له هو الآخر تداعياته السياسية والاقتصادية بما في ذلك الاجتماعية. وهذه فرصة من أجل التأكيد على تلك المكانة والدعوة للحوا وتفضيل الحل السياسي بعيداً عن

القوة ووجود كيانات عاجزة عن التكفل بمشاكلها وتحمل مسؤولياتها كالقضية المالية ضاعف مسؤولية الجزائر خصوصا مع التطورات الأمنية الراهنة، وعقد مهمتها أكثر في إثبات منهجها وفعاليتها وقدرته على تكريس الحل السلمي داخل المالي، ومنع كل تلك المضاعفات الأمنية على استقرار الجزائر أولا وعلى المنطقة ثانيا، بالتكيف مع كل ما يطرأ من تغيرات على النزاع الداخلي في المالي.

4) مبررات اختيار الموضوع:

المبررات الموضوعية:

إن مبررات الدراسة من الناحية الموضوعية تنطلق من كون النشاط الدبلوماسي الجزائري في محيطه الاقليمي والإفريقي على وجه الخصوص أصبح مجلبة للاهتمام خاصة في ما يتعلق بالجهود الدبلوماسية الجزائرية في النزاع المالي الداخلي، وهذا الاهتمام طال حتى الباحثين من الدول الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية والتي تقر بأن الجزائر دولة محورية تلعب دورا فعالا على المستوى القاري لعدة اعتبارات تتعلق بإمكانياتها الجغرافية من حيث الموقع الاستراتيجي، بتوسطها لشمال إفريقيا وكونها بوابة نحو العالم الخارجي، وذلك على غرار عقيدتها السلمية في تكريس الأمن والاستقرار الإقليمي بالموازاة مع أمنها الداخلي، مما دفعها لحمل لواء المبادرة في كل مرة في الأزمات الإفريقية سواء تحت الغطاء المؤسسي أو بجهد فردي متميز شأن الوساطة الجزائرية في النزاع المالي الداخلي الذي كانت فيه الجزائر سباقة في اقتراح الحل السياسي ادراكا منها للمخاطر التي قد تترتب عنه في حالة التصعيد والتفاقم، على أمن واستقرار الدولة الجزائرية بالدرجة الأولى. تتعامل الجزائر مع النزاع المالي بكل ما يحتويه من تعقيد في أسبابه وأطرافه وظروفه الداخلية، مراعية في ذلك عقيدتها ومصالحها من جهة ومؤثرات النزاع الخارجية من جهة أخرى، لذا استدعى هذا السلوك السياسي للجزائر الدراسة والتحليل والوقوف عند كل تلك العوامل المتحكمة في الوساطة الجزائرية في النزاع المالي

المبررات الذاتية:

يرجع الدافع الأساسي الذي قادني إلى تركيز اهتمامي على دور الوساطة الجزائرية في إفريقيا إلى الميول الدبلوماسية بصفة عامة والدبلوماسية الجزائرية على وجه الخصوص، وذلك للتمكن من الوقوف على واقعنا الدبلوماسي والتغلغل في نشاطه المتميز في إفريقيا، وخاصة التعرف على مدى فعالية ونجاح هذه الوساطة التي ستكون انجازا إضافيا في سجل الجزائر لأجل دحض كل تلك المواقف التي ترى بان الدبلوماسية الجزائرية قد تراجعت والتأكيد على أنها لازالت دبلوماسية الثبات والمثابرة .

5-الإطار النظري:

جاء النزاع في مالي نتيجة لعوامل عدة.ولكن الأوضاع تأزمت بسبب الحرمان والتهميش الذي عانت منه مجموعة الطوارق .سواء من الحقوق السياسية والاقتصادية وحتى الاجتماعية والخدماتية خصوصا عدم تلبية الحاجات الأساسية كالأمن والاعتراف بالهوية وعليه الدراسة تعتمد نظرية - نظرية النزاع الاجتماعي طويل الأمد :

وقام **Edward Azar** صاحب هذه النظرية، بدراسة مجموعة من النزاعات المتأصلة اجتماعيا في الدول النامية منها: لبنان، سيريلانكا، الفلبين، إثيوبيا، قبرص، نيجيريا، جنوب إفريقيا، والسودان. فوجد أن حكومات هذه الدول تشترك في خصائص معينة من بينها العجز، عدم الكفاءة، الانقسام، الهشاشة، والتسلط وهي تفشل في الاستجابة للحاجات الإنسانية والأساسية، فهذه النظرية تركز على دور الدولة باعتبارها العامل في إرضاء أو كبت حاجات الأفراد وهوية الجماعات، كما تركز على المحدودية السياسية لدول العالم النامية والتي غالبا ما تجد جذورها في العهد الاستعماري ومؤسسات المشاركة السياسية الموروثة عنه، بالإضافة إلى تقاليد هرمية عن الحكم البيروقراطي المفروضة من قبل مراكز تتبع قوى استعماريه وأدوات موروثة تستخدم في القمع السياسي.

ونظرية الطرف الثالث القائمة على المقاربة التوفيقية بالوساطة، وتنطوي على مبادرة مشاركة طرف ثالث يحاول الجمع بين أطراف النزاع من خلال تحسين الاتصال بينهم. كما يساهم في تفسير القضايا محل النزاع بين الاطراف ومحاولة إيجاد سبل للتسوية السلمية، على سبيل المثال هناك نزاعات لها جذور عميقة كالنزاعات الاثنية هذا النوع يحتوي على مشاعر الكراهية بين اطراف النزاع وتكون مهمة الطرف الثالث او الوسيط استبدالها بتصورات ايجابية يتم من خلالها اكتشاف المصالح المشتركة بين الخصوم والتي يمكن الاستفادة منها في تسوية النزاع. كما يكون تدخل الطرف الثالث مدفوعا بالرغبة في تحقيق واحد أو أكثر من الأهداف التالية:

- تيسير الاتصال بين الأطراف المتنازعة ويستمد هذا الهدف أهميته من ان الصعوبة في حل النزاع قد ترجع في بعض الاحيان ولو جزئيا الى عدم التواصل المباشر بين المتنازعين من أجل تصحيح النظرة المتبادلة بينهم كخطوة أولى من أجل حل النزاع.

- تسهيل تقديم التنازلات ومحاولة تبريرها. فقد تصر الاطراف المتنازعة او احداها على عدم تقديم اي تنازل قد يكون من شأنه افساح المجال للتوصل الى تسوية للنزاع وذلك لأسباب نفسية بحثة أو تتعلق باعتبارات المكانة او بالسمعة فتفسر على أنها ضعف، لذا قد تجد الأطراف المتنازعة في الطرف الثالث مخرجا لها من هذا الموقف النفسي المعقد أو الجمود السياسي إضافة إلى كل هذا تدخل الطرف الثالث يكون بمثابة الضمانة اللازمة لاحترام كل طرف للتعهدات الدولية المبرمة بينهم في إطار اتفاق سلام أو صلح، قد يتم التوصل إليه والجزائر إزاء النزاع في المالي ليست بعيدة عن تطبيق هذه المقاربة من خلال تعزيز الحل السياسي السلمي وتقريب وجهات النظر بين الفرقاء التوارق والحكومة المالية بهدف الوصول إلى تسوية أو حل نهائي للنزاع مع مسانيدته وإدارته ليبقى في حدوده الدنيا. ولكن ما لا يمكن إغفاله.

6-الإطار المنهجي:

ستعتمد الدراسة على مجموعة من المناهج والاقترابات للتمكن من الاحاطة بالظاهرة في كل جوانبها اهمها اقتراب الدور باعتبار الجزائر بصدد تأدية وظيفة او دور الطرف الثالث الوسيط لتسوية النزاع بين جماعة الطوارق والحكومة المالية . وحصص الدراسة في نموذج النزاع المالي الداخلي استدعى منهج دراسة

الحالة ضمن مقارنة تاريخية بجمع البيانات والمعلومات في اطار تتبع مختلف الاحداث والتطورات والحيتيات لعمليات الوساطة الجزائرية داخل النزاع المالي وتحليلها ذون اغفال الوضع الراهن ودينامياته لمعرفة مدى فعالية الوساطة الجزائرية في ايجاد تسوية للنزاع والوقوف عند الرهانات المختلفة التي تواجه جهود الوساطة الجزائرية ازاء فضية الطوارق في المالي .

7- الأدبيات و الدراسات السابقة:

يرتبط إنتاج معرفة علمية جديدة دائما بالمعارف المتراكمة السابقة في حقل معرفي معين تبعا لنظرية ومفاهيم محددة وعملية البحث العلمي تستدعي ضمن خطواتها الأولى الاطلاع على الدراسات السابقة التي تناولت الظاهرة محل الدراسة لتوظيف هذه المادة العلمية وإعطائها طابع أكاديمي للبحث ومصداقية أكثر للنتائج المتوصل إليها.

و فيما يلي أهم الدراسات :

1- كتاب العاصفة الزرقاء "تفاصيل حرب انتهت على طاولة المفاوضات الجزائرية لأحمد شنة و الذي يتطرق بالتفصيل لأصل التوارق و لأسباب انفجار الازمة و المراحل التي مرت بها الى غاية توقيع اتفاقية تمناست 1991-01-06

كما ركز بالتفصيل على دور الوساطة الجزائرية في معالجة الأزمة واعتمد على وثائق رسمية وحوارات مع الرجال والمؤثرين من جميع الأطراف مما أعطى لبعثة أكثر مصداقية مع تبنيه لنظرة النظام الجزائري للازمة .

2- دراسة للدكتور أنور بوخرص والمنشورة من قبل مؤسسة كارينغي للسلام الدولي بعنوان "الجزائر والصراع المالي" حيث يلقي الضوء على الدور المنتظر أن تلعبه الجزائر، والذي تتطلع إليه دول الجوار حيث يتكلم عن انتفاضة المتمردين التوارق و كذا عن مجمل الجهود الدبلوماسية التي تقوم بها الجزائر و المجموعة الاقتصادية لغرب افريقيا (الايكواس).

3- الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الاريثيرية الاثيوبية لمحمد بوعشة وتطرق فيه الى الوساطة الجزائرية بين اثيوبيا واريثيريا خلال رئاستها لمنظمة الوحدة الافريقية وتناولت الدراسة نشاط الدبلوماسية الجزائرية انطلاقا من القمة الرابعة التي انعقدت سنة 1998 بواغادوغو تحضيرا للقمة ال35 التي انعقدت فيما بعد بالجزائر. بعد أن حشدت لها اهتمام القارة الافريقية والتي تحركت خلالها الجزائر لإنهاء الحرب الدائرة في القرن الإفريقي بصفتها رئيسة منظمة الوحدة الافريقية و تطرق فيها الدكتور بوعشة "إلى الجهود التي بذلتها الجزائر من أجل إقناع الطرفين للوصول الى اتفاق وقف اطلاق النار مع الإشارة الى الدعم الذي وجدته الجزائر من الشركاء، الدوليين كالولايات المتحدة الامريكية و الاتحاد الاوروبي والأمم المتحدة وإشارت الدراسة إلى العراقيل التي اعترضت الجهود الجزائرية خاصة الحصار الإقليمي الناجم عن تخوف دول الجوار على مصالحها جراء تزايد نفوذ الجزائر في إفريقيا من خلال نجاح تلك الوساطة.

8- الأطار المفاهيمي:

الوساطة: هي عملية يقوم من خلالها طرف ثالث بمساهمة طرفين أو أكثر بموافقة تلك الاطراف لمنع نشوب نزاع أو إدارته أو حله عن طريق مساعدتها على وضع اتفاقات مقبولة للجميع وهي مسعى طوعي تكون فيه موافقة الاطراف المعنية امرا حاسما وهي عملية مرنة ومنظمة في آن واحد تبدأ منذ لحظة اشتراك الوسيط مع أطراف النزاع وأصحاب المصلحة الآخرين لإعداد العملية وتستجيب الوساطة لخصوصية النزاع وتأخذ بالحسبان أسباب النزاع ودينامياته ومواقف الأطراف ومصالحها وتجانسها واحتياجات المجتمع على نطاق واسع فضلا على البيئة الاقليمية والدولية. وقد تعددت التعريفات للوساطة نذكر منها تعريف "Ron Fisher" يقول بأن الوساطة هي تدخل وسيط مؤهل ومحايد يعمل بهدف تسهيل الوصول الى تسوية بين طرفي الخلاف عن طريق جمعهم على طاولة التفاوض.

ومن جهته "بيركوفيتش" عرف الوساطة على انها عملية ادارة للصراع تتعلق بجهود الاطراف ذاتها لكنها تتميز منها حيث تطلب الاطراف المتنازعة مساعدة او تقبل عرضا بالعون من فرد أو جماعة أو دولة أو منظمة لتغيير أو التأثير في مدركاتها أو سلوكها دون اللجوء إلى قوة مادية أو مناشدة قانونية.

النزاع:

عادة ما يتم استخدام مصطلح النزاع في العلاقات الدولية استخداما مساويا لمفاهيم أخرى دقيقة، كما يستخدم لوصف الأنشطة البشرية التي تمثل العداء بين الناس والحرب بين الدول.

ويمكن تقديم مجموعة من التعاريف كما يلي :

يعرف Edward Azar النزاع بأنه: "خلاف متبادل بين الأطراف حول الأهداف غير المتوافقة (المتعارضة)، بين طرفين أو أكثر، في ظل غياب التنسيق وآليات الوساطة المطلوبة الكافية لحله".

ويعرفه Wertheim بأنه: "يحدث عندما يكون هناك خلافات حقيقية أو متصورة حول المصالح".

كما يعرفه كل من داورتي جيمس و روبرت بالتسغراف على أنه: "وضع تكون فيه مجموعة معينة من الأفراد - سواء قبيلة، أو مجموعة عرقية، أو لغوية، أو دينية، أو اجتماعية، أو اقتصادية، أو سياسية، أو أي شيء آخر- تتخبط في تعارض واعٍ مع مجموعة أو مجموعات أخرى معينة، لأن كل هذه المجموعات تسعى لتحقيق أهداف متناقضة فعلا أو تبدو أنها كذلك".

تعريف إدارة النزاع:

ارتبطت إدارة النزاع كمفهوم تقليديا باحتواء النزاع، ووفقا لـ Hugh Miall فإن نظريات إدارة النزاع ترى النزاع العنيف كنتيجة متأصلة للاختلافات في القيم والمصالح بين المجتمعات، وبالتالي فإن هذه النظرة التقليدية ترى أن حل النزاعات غير واقعي وأفضل ما يمكن عمله هو إدارتها واحتواءها ووضع حد للعنف. ووفقا لـ Peter Wallansteen فإن أسلوب إدارة النزاع يركز عادة على الجوانب المسلحة للنزاع، ومحاولة إنهاء القتال والحد من انتشار النزاع.

تعريف حل النزاع :

جاء مفهوم حل النزاع كانتقاد لمفهوم إدارة النزاع . "جون بيرتون" يقول يتم حل النزاع اذا ما كانت النتيجة تلبي كليا الحاجات والمصالح لجميع الاطراف ذات الصلة . عندما توافق هذه الاطراف على استغلال مورد ما بطريقة تؤدي الى رضا الجميع والانسجام مع قيمهم ومصالحهم .
تسوية النزاع :

تمتد تسوية النزاع اذا ما تضمن ما ينتج عن النزاع من خسارة لطرف كسبا للطرف الاخر او تسوية تتضمن ان الكل او بعض اطراف النزاع تخسر قدرا معين .

الطوارق: وهم مجموعات واتحادات قبلية كبرى جمعتها خصوصية الصحراء . وهناك من يقول ان التسمية مشتقة من الاسم الذي اعطاه لهم المسلمون الفاتحون لجنوب ليبيا وتعني السافية التي توصل الى البحر . اما في الادبيات المخصصة لهم . يسمى التوارق "بالرجال الزرق " وهذا راجع للثام "تقلموست" الذي يضعونه على وجوههم والذي ينعكس لونه الازرق عليها وهم اغلبهم مسلمون . ويؤمنون بالمذهب المالكي .

9-تبرير الخطة

الفصل الاول تحت عنوان تصور الجزائر لحل النزاعات في العلاقات الدولية وتطرت الدراسة من خلاله الى محددات السياسة الخارجية الجزائرية و مبادئها للتعرف اكثر على العوامل المتحكمة في السلوك و النشاط الخارجي الجزائري و كذا سمات و اليات تنفيذ السياسة الخارجية . والوساطة هي واحدة منها و للجزائر انجازات عديدة في هذا المجال .

ثم دراسة الحالة التي قسمتها الدراسة الى فصلين : فصل ثاني تحت عنوان النزاع المالي و تداعياته على الجزائر هدفت الدراسة خلال هذا الفصل الى توضيح الخلفية التاريخية للنزاع و الوقوف عند اسبابه ثم التعرف على اطرافه الاساسية و الالمام بجميع الديناميات لنتمكن من تصنيفه و معرفة طبيعته ثم في تداعياته على الجزائر التي جعلت منها مهمة و معنية و مدركة لضرورة ايجاد حل .

و اما الفصل الثالث جاء تحت عنوان الوساطة الجزائرية بين التحديات الاقليمية و الدولية الدراسة ابتداء من تتبع مسار الوساطة الجزائرية منذ المبادرات الاولى الى حين التدخل العسكري بالتركيز منذ 1990 الى 2013 اضافة الى الجهود الاخرى للوساطة ثم الوقوف عند التحديات و العراقيل التي فرضتها البيئة الاقليمية والدولية على مسار الوساطة الجزائرية .

الفصل الأول:

التصور الجزائري في النزاعات الدولية

المبحث الأول: ماهية الوساطة

المطلب الأول: تعريف الوساطة وأهميتها في تسوية النزاعات.

أولاً-تعريف الوساطة:

تتعدد التعريفات المقدمة للوساطة نذكر منها ما يلي: هي العملية التي يحاول الأطراف المتنازعة من خلالها حل خلافاتهم بمساعدة طرف ثالث مقبول ويسمى (الوسيط) ومن صفاته أن يكون غير منحاز وحيادي، ولا يملك السلطة لصنع قرار وذلك بهدف مساعدة الأطراف بطريقة تطوعية في الوصول لاتفاقية خاصة بهم ومقبولة عليهم.

وقد عرفت بأنها : إحدى الطرق الفعالة لفض المنازعات بعيدا عن التقاضي وذلك من خلال إجراءات سرية تكفل الخصوصية بين أطراف النزاع، من خلال استخدام وسائل وفنون مستحدثة في المفاوضات بغية الوصول إلى تسوية ودية مرضية لجميع الأطراف.1
و عليه وبعد استعراض لمجموعة من تعريفات الوساطة، يمكن الاعتماد على تعريف تعتمده في إطار البحث و هو:

الوساطة هي ذلك العمل الودي الذي تقوم به دولة أو منظمة دولية أو شخصية دولية معروفة و لها وزنها في الحياة العامة، تلقائيا أو بطلب من الدول المتنازعة بهدف التقريب بين مواقفها و تسوية النزاع القائم بينها. من خلال تقديم المقترحات و الحلول مع ذلك فهي غير ملزمة و للأطراف المتنازعة كامل الحرية في قبولها أو رفضها دونما أدنى مسؤولية على ذلك.

ثانياً- أهمية الوساطة في تسوية النزاعات

يمكن إبراز أهمية الوساطة الدولية وفي التخفيف من شدة التوتر، في النقاط التالية:
خلق إطار تعاوني وبناء التفاوض بين أطراف النزاع وذلك لإيجاد حل عادل يبني على فهم حاجات ومصالح بعضهم البعض.

وإعادتها من قبل الوسيط بأسلوب بناء لتخفيف حدة المشاعر وللتركيز على جوهر الفكرة
إذا كانت الوساطة هي عملية اختيارية تقوم على موافقة الأطراف المتنازعة، تجدر الإشارة إلى دور الوسيط في فتح مجال الحوار والتخفيف من حدة النزاع، بحيث يقوم بما يلي:

1 سمر أبر ركية، "الوساطة في حل النزاعات الدولية قضية لوكرية دراسة حالة"، في <http://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/229301.html> ، (7-3-2013).

يساهم الوسيط في تخفيف الغضب من خلال توفير مناخ ملائم لعملية التفاوض، بالتركز على مصالح الأطراف أكثر من المواقف، وتشجيع الأطراف على بذل جهود فاعلة لا ابتكار حلول مناسبة للقضية. يجب أن يكون مستمع جيدا وأن يكون جدير بالثقة.

أن يستخدم الوسيط كلمات متوازنة بهدف خلق جو مناسب للأطراف لسماع بعضهم البعض وأن ينبه الأطراف إلى عواقب ونتائج عدم الوصول إلى اتفاق. الوسيط ينظم العملية والأطراف تنظم المحتوى وتمتلك النزاع. يجب على الوسيط أن يساند الأطراف ويحترم وجهات نظرهم حتى ولم يتفق معهم .

يجب التركيز على عدالة الوسيط أثناء عملية الوساطة بمراعاة موازين القوى بين الأطراف وبالتالي لا يكون أداة لتمرير قرار الطرف القوي. وأن ألا يستغل مركزه لتحقيق مكاسب شخصية.¹

المطلب الثاني: أشكال الوساطة

أولا-الوساطة الفردية:

المقصود بالوساطة الفردية هي قيام دولة أو شخصية دولية بجهود للتوسط بين الأطراف المتنازعة شريطة أن توافق هذه الأطراف على تلك الوساطة. كما أخذ الاتجاه مؤخرا إلى تفضيل وساطة شخص يتمتع بمؤهلات دبلوماسية لأسباب عديدة أهمها: المرونة وإمكانية التحرك السريع والكفاءة.

ثانيا-الوساطة الجماعية:

وهي تلك الوساطة التي تتم عن طريق تدخل عدة دول أو أشخاص لتسوية نزاع ما بناء على طلب من الأطراف المتنازعة أو بموافقتها. وقد تكون هذه الوساطة بتكليف من منظمة دولية أو إقليمية. يعتبر هذا النوع من الوساطة الأكثر انتشارا في حل النزاعات الدولية من غيره لأسباب عديدة أهمها: أن جهود مجموعة دول وعلاقتها بكل من الطرفين لها فعالية أكبر في العلاقات الدولية بالمقارنة مع جهود دولة واحدة أو شخص منفرد، ومن ثم فإن فرص نجاح هذا النوع من الوساطة كبيرة إذا تجاوبت معها الأطراف المتنازعة.²

ثالثا-الوساطة التعاقدية:

تتم عن طريق اتفاق الدول بموجب معاهدة دولية تبرمها فيما بينها على نص يلزمها باللجوء إلى وسيلة الوساطة في حالة نشوب نزاع معين بينهما، وفي هذه الحالة يكون اللجوء إلى أسلوب الوساطة لحل النزاع القائم بينها إلزاميا لأطراف المعاهدة، وبالتالي يتوجه الطرفان مباشرة إلى الوسيط المتفق عليه. غير أن

¹ موقع إلكتروني، <http://fadaok.ahlamontada.com/t228-topic>، (8-3-2013).

² خالد حساني، مدخل إلى حل النزاعات الدولية، (الجزائر، دار بلقيس)، ص . 36.

مثل هذه الحالات نادرة جدا في العلاقات الولية المعاصرة نظرا للتطور الذي حصل على مبدأ اختيار الوسائل المناسبة لحل النزاعات وفقا لطبيعتها ورغبة الأطراف المتنازعة.1

رابعا- الوساطة المزدوجة:

حيث تمثل صورة خاصة من الوساطة يتم اللجوء إليها في حالة المنازعات الخطيرة التي تهدد السلم، مفادها أن تختار كل من الدولتين المتنازعتين دولة أجنبية تعهد إليها بأن تتولى التفاوض بشأن النزاع القائم، وتعمل الدولة المختارة أولا على عدم قطع العلاقات السلمية بين طرفي النزاع ثم تقوم بالمفاوضة بينهما لتسوية الخلاف على أن لا تتعدى المدة التي تستغرقانها بهذه المهمة ثلاثين يوما، يتمتع أثناءها طرفي النزاع بالكلام والحوار بشأن النزاع القائم بينهما.2

فإذا لم تتجح المفاوضات رغم ذلك وتأزم الموقف بين الدولتين المتنازعتين وأدى إلى قطع العلاقات السلمية بينهما فيبقى على الدولة الوسيطة أن تتربق الفرصة المناسبة للعمل على إعادة السلم . الوساطة القضائية:

يمكن أن تكون الوساطة قضائية، وهذا معناه أن القضاء الذي يحيل إلى وسطاء معينين ضمن قائمة أسماء الوسطاء المعتمدين لدى المحاكم، وهم محامون قداماء متفرغون للوساطة أو قضاة متقاعدون، أو خبراء في أي ميدان، يعملون في غالب الأحيان في القطاع الخاص.

المطلب الثالث: أسس الوساطة الفعالة ومراحلها

أولا-أسس الوساطة الفعالة:

الأسس الرئيسية للوساطة التي من الضروري أن تؤخذ في الاعتبار من أجل الوصول إلى عملية وساطة فعّالة لدينا:

أولا-الاستعداد: هو أولاً وقبل كل شيء مسؤولية تقع على عاتق الدول أو المنظمات التي تسعى للعب دور الوسيط، حيث تتطلب جهود الوساطة الفعالة إعدادا جيدا .ويشمل الاستعداد المعرفة والمهارات الفردية للوسيط مع وجود فريق متجانس من المتخصصين، فضلا عن الدعم السياسي والمالي والإداري اللازم من الكيان القائم بالوساطة. بالإضافة إلى تخصيص الموارد من أجل الاستجابة السريعة ومواصلة تقديم الدعم لعملية الوساطة بين الأطراف المتنازعة.

ثانيا -الموافقة:الوساطة عملية طوعية تتطلب موافقة أطراف النزاع حتى تكون فعالة، وبدون تلك الموافقة فليس من المرجح أن يتفاوض الأطراف بحسن نية أو أن تكون ملتزمة بعملية الوساطة.

1 المرجع نفسه، ص . 37.

2 سمر، مرجع سابق.

وما إذا كانت الأطراف توافق على الوساطة أمر قد تحدده الرغبة في تحقيق أهداف سياسية من خلال الوسائل العسكرية، أو تحدده اعتبارات سياسية أو أيديولوجية فقد ترفض الأطراف مبادرات الوساطة نظراً لأنها ترى فيها تهديداً لسيادتها أو تدخلاً خارجياً في شؤونها. وفي النزاعات المتعددة الجهات الفاعلة (الأطراف)، قد توافق بعض أطراف النزاع على الوساطة، بينما لا توافق عليها جميع الأطراف، مما يضع الوسيط في موقف صعب يتمثل في بدء الوساطة بموافقة جزئية. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه حتى عندما يتم إعطاء الموافقة فقد لا تترجم دائماً إلى التزام كامل بعملية الوساطة.

ثالثاً- الحياد: هو حجر الزاوية في الوساطة - وإذا ما نظر إلى عملية وساطة ما على أنها متحيزة، فمن الممكن أن يؤدي ذلك إلى عرقلة التقدم الحقيقي نحو حل النزاع. وينبغي أن يكون الوسيط قادراً على إدارة عملية متوازنة يتم فيها التعامل مع جميع الجهات الفاعلة بشكل منصف، بحيث لا ينبغي أن تكون له مصلحة مادية في النتيجة ويتطلب ذلك أيضاً أن يكون الوسيط قادراً على التحدث مع جميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة بحل النزاع. الحياد ليس مرادفاً لعدم الانحياز إلى موقف ما، ذلك أن الوسيط إذا كان تابعاً للأمم المتحدة مثلاً، يكون مكلفاً عادةً باعتماد مبادئ وقيم عالمية الشمول، وقد يحتاج إلى الإعلان عنها صراحةً للأطراف. للتعامل مع قضية عدم التحيز، ينبغي للوسطاء القيام بما يلي:

ضمان الإنصاف والتوازن التحلي بالشفافية في العملية والتعامل مع الأطراف، من خلال وضع إستراتيجية اتصالات فعّالة،

عدم قبول شروط للحصول على الدعم من جهات خارجية من شأنها أن تؤثر على نزاهة العملية. تسليم المسؤوليات لوسيط آخر، أو جهة وساطة أخرى، إذا ما شعر الوسيط بعدم القدرة على الاحتفاظ بنهج متوازن وغير محايد.¹

رابعاً- الاتفاقات المتوصل إليها: يجرى التوصل إلى أنواع مختلفة من الاتفاقات، خلال مسار عملية الوساطة، تتراوح بين الاتفاقات المحدودة النطاق نسبياً، مثل اتفاقات وقف إطلاق النار أو الاتفاقات الإجرائية بشأن طبيعة المحادثات، واتفاقات السلام الأكثر شمولاً.

ينبغي لاتفاقات السلام أن توقف العنف وأن توفر منتدى لتحقيق السلام والعدالة والأمن والمصالحة بشكل مستدام. وينبغي بقدر الإمكان في كل حالة أن تعالج الاتفاقات أخطاء الماضي وأن تخلق في الوقت نفسه رؤية مشتركة لمستقبل البلد، بشكل يراعي الآثار المختلفة بالنسبة لجميع قطاعات المجتمع. وينبغي أيضاً أن تحترم اتفاقات السلام القانون الدولي .

¹بان كي مون، توجيهات الأمم المتحدة من أجل الوساطة الفعّالة، في

http://peacemaker.un.org/sites/peacemaker.un.org/files/GuidanceEffectiveMediation_UNDP

A2012(Arabic).pdf، (2013-3-9).

عادة ما تستند استدامته على درجة الالتزام السياسي لأطراف النزاع، ومقدار تأييد السكان له، ومدى معالجته للأسباب الجذرية للنزاع، وما إذا كان بمقدوره تحمّل التوترات الناجمة عن تنفيذه، وبوجه خاص مدى وجود عمليات ملائمة للتعامل مع الخلافات المحتملة التي تنشأ أثناء التنفيذ¹.

ثانيا-مراحل عملية الوساطة الفعالة: ترتبط عملية الوساطة النموذجية بأربعة مراحل، يتعين على الوسيط الإلمام بها وتتمثل هذه المراحل بما يلي:

أولا : المقدمة: يقوم الوسيط في هذه المرحلة بما يلي:

التعريف بنفسه، بيان أهمية الوساطة كأحد الحلول البديلة لفض النزاعات، شرح إجراءات الوساطة ودوره كوسيط وحياديته، التأكيد على مبدأ سرية الإجراءات وإتاحة المجال للأطراف لإبداء أي استفسار عن عملية الوساطة.

ثانيا: الجلسة المشتركة:

حيث يتم فيها الاستماع إلى أطراف النزاع وجمع المعلومات، بالسماح لكل طرف أن يعبر عن موقفه ويبرر وجهة نظره، ويمكن للوسيط توجيه أية ملاحظات استفهامية لأي من طرفي النزاع حتى يمكن تقريب وجهات النظر ومساعدة الأطراف لسماع موقفهم.

ثالثا: الاجتماعات المغلقة:

في هذه المرحلة ينفرد الوسيط بكل طرف على حدا بهدف جمع المزيد من المعلومات حول ماهية النزاع والبحث في احتمالات التسوية وينتقى منهم العروض والمطالب المطروحة لحل النزاع والنظر في إمكانية التنازل من كل طرف للتوصل إلى مصلحة مشتركة وحل عادل يقبله الطرفين.

رابعا: التسوية والاتفاق:

يتوصل أطراف النزاع إلى تسوية النزاع بعد أن قام الوسيط بتقريب وجهات نظرهم حول موضوع النزاع بحيث تحقق هذه التسوية مصالح طرفي النزاع، يتجسد بكتابة اتفاقية واضحة ومنصفة، أما في حالة عدم الاتفاق فتؤول الوساطة إلى تاريخ لاحق. ولا يعني ذلك نهايتها وإنما تبقى الجهود قائمة حتى تتم التسوية نهائيا²

1 المرجع نفسه.

2 <http://jc.jo/mediation/stages>، في (6-8-2013).

المبحث الثاني: محددات ومبادئ السياسة الخارجية الجزائرية.

تحدد السياسة الخارجية الجزائرية بالعديد من المحددات، يرجع بعضها إلى قدرات الدولة الاقتصادية ومواردها ومستوى تقدمها وتطورها، وكذا قدراتها العسكرية والثقافة السياسية السائدة في المجتمع، والنسق الدولي الذي تتسج فيه، وهذه المحددات هي التي تدفع إلى رسم السلوك الخارجي للجزائر على نحو معين دون غيره، وتتمثل فيما يلي: الثقافة السياسية، النسق الدولي، "ونعني بمحددات السياسة الخارجية العوامل البيئية التي تؤثر بشكل أو آخر في السياسة الخارجية¹.

المطلب الأول: محددات السياسة الخارجية الجزائرية

أولاً- محددات اقتصادية :

تتكون المحددات الاقتصادية من الموارد البشرية والموارد الطبيعية المتاحة، وبالنسبة للجزائر فإن مواردها البشرية لا تجعلها في موقف ضعف. أما الموارد الطبيعية فتعتبر من العوامل الأساسية في قوة وغنى الدول² وهي "مصادر الطاقة (كالبترول، الفحم، الغاز والموارد النووية)، والمعادن الخام (كالحديد الخام، القصدير والبوكسيت) والموارد الغذائية (كالقمح والذرة) والموارد الزراعية (كالقطن والجوت)، والواقع أن توافر هذه الموارد للدولة يوفر لها الأساس المادي للنمو الاقتصادي ويمكنها من الدخول في علاقات خارجية مكثفة، كما أنه يؤثر على قدرتها في دخول سباقات التسليح وعلى اختيار نظم معينة للتسليح، أو إنتاج الأسلحة النووية أو الدخول في حروب دولية والاستمرار فيها، فمثل هذه المجالات تتأثر إلى حد بعيد بمدى امتلاك الدولة للموارد الاقتصادية³، والجزائر من الدول التي تتمتع بموارد طبيعية لا بأس بها وأهمها النفط، حيث أن الجزائر من الدول المصدرة للنفط والغاز بامتياز، لكن المشكل أن اقتصادها يعتمد اعتمادا كلياً على النفط "وهو بطبيعته قابل للنفاذ، الأمر الذي يجعلها عرضة لهزات عنيفة بتأثير التذبذب في الأسعار العالمية للمادة الخام، ومن ذلك أن سعر برميل النفط الخام في عام 1998 وصل إلى 12 دولاراً للبرميل الواحد وهو سعر يقل عن نظيره قبل تشرين الأول/أكتوبر 1973، وبخاصة مع فشل دول الأوبك في التنسيق بين سياستها الإنتاجية والالتزام بحصصها المقررة"⁴ وهذا التذبذب في أسعار النفط يترك أثراً عميقة على الاقتصاد الجزائري مما يؤدي إلى انهياره حدوث أزمات داخلية، كما أن من شأن أي انخفاض في أسعار النفط وارتفاع في أسعار القمح أن يدخل الجزائر في أزمة اقتصادية خانقة، يضاف إلى ذلك عدم وجود اقتصاد قوي قادر على تحويل الموارد الأولية إلى منتجات لدى الجزائر.

¹ وهيبه دالغ، دور العوامل الخارجية في السياسة الخارجية الجزائرية، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، (جامعة الجزائر، 2008)، ص 8.

² مبروك غضبان، المدخل إلى العلاقات الدولية، (عناية: دار العلوم، 2007، ص 273.

³ محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، (بيروت: دار الجبل، 2001)، ص 155.

⁴ عبد الرحمان يوسف حارب، السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية، (الإمارات العربية المتحدة: المكتب الجامعي

الحديث، 1999). ص 28

واعتمادها على الاستيراد بشكل كبير، فالجزائر مثلا لا يمكنها إنتاج أسلحة متطورة تزود بها قواتها العسكرية دون اللجوء إلى الاستيراد، حيث تنفق الدولة مبالغ طائلة في التجهيزات العسكرية، ولذلك فإن عدم قدرة الجزائر على تحقيق اكتفاء ذاتي وعدم وجود اقتصاد قوي قادر على تحويل الموارد الأولية إلى منتجات واعتمادها على الاستيراد بشكل كبير. من شأن كل هذا أن يحدد السلوك الخارجي للجزائر، فلا يمكنها تجهيز قوة عسكرية معتبرة لتتدخل في أي نزاع داخلي أو اثني، أو إرسال قوة عسكرية لحفظ السلام مثلا في إفريقيا بالاعتماد على إمكانياتها الذاتية دون اللجوء إلى الاستيراد، ضف إلى ذلك التكلفة المالية المتعلقة بتكوين وإرسال هذه القوة، بل أن العديد من الدول الإفريقية بما فيها نيجيريا وجنوب إفريقيا مع العلم أن جنوب إفريقيا بلد منتج حتى لأسلحة المتطورة لم تستطع تحمل تكلفة التدخل في إقليم دارفور، وتم في النهاية إشراك الأمم المتحدة فيها.

إذن العوامل الاقتصادية عوامل محددة للسياسة الخارجية الجزائرية، ولا يمكنها القيام بأي مهمة في إفريقيا دون اللجوء إلى الإطار الجماعي، ورغم أن الجزائر تملك مساحة جغرافية كبيرة والتي تعتبر من عوامل قوة الدولة الدائمة نسبيا، إلا أنها لم تكن كذلك بالنسبة للجزائر.

ثانيا- محددات سياسية واجتماعية

أ- الثقافة السياسية:

تعتبر الثقافة السياسية السائدة في المجتمع الجزائري من بين محددات السياسة الخارجية الجزائرية، وهي تمثل "البعد الذاتي والاجتماعي للعملية السياسية، كما أنها تلعب دورا في وضع حدود عامة للاختيارات السياسية المتاحة للقائد السياسي"، كما تؤثر الثقافة السياسية على التوجه العام للسياسة الخارجية¹. كما تتكون الثقافة السياسية السائدة في المجتمع من نسق من العقائد السياسية التي تتضمن تصور أفراد المجتمع (أو معظمهم على الأقل) في التعامل الخارجي، ويستمد هذا النسق جذوره من التقاليد التاريخية وخبرته في التعامل مع العامل الخارجي، ومن تراثه الديني وموقعه الجغرافي، فالمجتمع الجزائري يتصور التدخل الخارجي على أنه يحمل العذاب والآلام الذي يكون عرضة للتدخل، وهذا التصور ينبع من خبرته مع جيش الاستعمار ومعاناته معه، ولهذا فإن تصور المجتمع الجزائري للتدخل الخارجي تصور سلبي لأنه مستمد من تجربة صراع مرير مع الجيش الاستعماري الفرنسي، ولذلك نشأت لديه حساسية حول مسألة إرسال الجيش الجزائري خارج الحدود الوطنية حتى لو تعلق الأمر بعمليات حفظ وبناء السلام، أو التدخل في النزاعات الداخلية قصد مساعدة المجتمعات المشتتة على تجاوز أزمتها واستعادة وحدتها، إذ يعني ذلك في تصور المجتمع الجزائري تدخلا في شؤون الغير، كما لا يمكن أن يتقبل المجتمع الجزائري سقوط الجنود الجزائريين خارج الإقليم الوطني، هذا البعد الاجتماعي للسياسة الخارجية يعكسه الدستور الجزائري الذي ينص على عدم السماح بإرسال الجيش الجزائري إلى خارج الحدود الوطنية، إلا أنه عندما يتعلق الأمر بدعم حركة تحريرية. فإن الثقافة السياسية للمجتمع الجزائري تدفع نحو تدخل الجيش

¹ المرجع نفسه، ص 204-205.

الجزائري لنصرة هذه الحركات التحريرية في قضايا العادلة، وتجلّى ذلك من خلال شبه إجماع كان سائداً في الأوساط الشعبية، حيث كانت تعتبر ذلك كواجب ديني وفي الأوساط الرسمية كان إجماع في مجلس الثورة ومجلس الوزراء آنذاك عندما أرسلت الجزائر فرقة من الجيش للوقوف إلى جانب القوات العربية ضد المحتل الإسرائيلي، وهو ما يمكن ملاحظته من خلال موقف المجتمع الجزائري من دعم الشعب الصحراوي في تقرير مصيره بكل الوسائل، بما فيها الدعم العسكري لجبهة البوليزاريو¹.

لكن عندما يتعلق الأمر بتدخل الجيش الجزائري خارج الحدود الوطنية، سواء في إطار عمليات حفظ وبناء السلام أو التدخل في النزاعات الداخلية والإثنية، فإن التصور السائد في الثقافة السياسية للمجتمع الجزائري يحمل مدلولاً سلبياً، مفاده التدخل في شؤون الغير هو اضطهاد ومصادرة حريات الشعوب الأخرى ومن بين المثل العليا كذلك التي تكون الثقافة السياسية للمجتمع الجزائري، الصلح بين المتخاصمين الذي اعتبر الشريعة الإسلامية القيام به أفضل من الصيام والصلاة، ورغم ما تمثله هذه المثل في تصوره إلا أن التجارب التاريخية غلبت سلباً عليها، مما جعلته يتخوف من إرسال أبنائه إلى خارج الحدود كما أن صناعات القرار يدركون ذلك بحيث أنهم دائماً يتحججون بأن الدستور يمنع إرسال الجيش الجزائري خارج حدوده لدى الشركاء الأفارقة عندما يتعلق الأمر بتخصيص مساعدات مالية قصد تهيئة الأقاليم التي يتم فيها بناء السلام، وهو ما يفسر إقبال الجزائر باحتشام على مؤتمرات المانحين الدوليين، حيث منحت مؤخراً لإقليم دارفور عشرة ملايين دولار أمريكي، ورغم ضآلة هذا المبلغ بالعملة الوطنية فإن المجتمع الجزائري لم يألف مثل ذلك لكن وربما يفسره على أنه تبذير المال العام، في الوقت الذي تعاني فيه الجزائر العديد من المشاكل الاقتصادية الخانقة مثل البطالة وأزمة السكن².

إن الثقافة السياسية للمجتمع الجزائري التي تعتبر وعاء لتجربته التاريخية هي عامل محدد للسياسة الخارجية الجزائرية، بحيث تقيد إلى حد ما حرية القائد السياسي في اتخاذ القرار الخارجي، وتؤثر في التوجه العام للسياسة الخارجية للدولة.

ب- التجانس الاجتماعي:

يعتبر التجانس المجتمعي أحد عوامل قوة الدولة، لأن المجتمع الذي توجد فيه أقليات يكون غير متجانس وفي بعض الأحيان يكون عرضة للصراعات الداخلية، وهذا من شأنه أن يدخل الدولة في أزمة داخلية. كما قد ينعكس ذلك على ضعف سلوكها الخارجي ويعطي فرصاً للتغلغل داخلها عن طريق اتصال قوي خارجي بالأقليات الموجودة داخلها. وعكس ذلك الدولة التي تتمتع بتجانس اجتماعي والذي يزيد من تماسكها الداخلي يساعد على تقوية سلوكها الخارجي لأن الانسجام الداخلي والوحدة الوطنية يزيد من صمود الجبهة الداخلية أثناء الحروب، والجزائر تتمتع بتجانس اجتماعي متميز جعل مجتمعها يتمتع

¹ ب بوعلام، الذكرى الـ 34 لحرب أكتوبر 1973، اللواء الثامن الدرع للجيش الوطني الشعبي في الجبهة، الجيش 531 (2007)، ص 52-55.

² السيد سليم، مرجع سابق.

بوحدرة لغوية تتمثل في اللغة العربية، وبوحدرة الدين المتمثل في الإسلام ووحدة الثقافة المتمثلة في الثنائية السنية المالكية، وهذا ما جعل التقاليد الاجتماعية للمجتمع الجزائري تتشابه إلى حد بعيد لأنها تتبع من مرجعية واحدة، مما كان سببا في صمود الشعب الجزائري أمام كل محاولات فرنسا لتوظيف الاختلاف في بعض اللهجات المحلية لجعل منها بذرة للصراع، حيث حاولت توظيف اللهجات الأمازيغية لخلق نوع من التناقض الجهوي في المجتمع الجزائري، لكنها لم تفلح في ذلك، حيث وجدت معارضة على كل الاتجاهات، لأن القواسم المشتركة فيه كانت ضد المصالح الفرنسية¹.

ج- النسق الدولي:

يعتبر النسق الدولي من أهم محددات السياسة الخارجية، وكما يقول الدكتور "لويد جنسن" أنه: "لا مرأ في تأثير المتغير الخارجي كمحدد من محددات السياسة الخارجية، فالنسق الدولي يؤثر على السياسات الخارجية لكل الدول الكائنة في النسق، بصرف النظر عن نظمها الداخلية"²، فهو أحد المؤثرات الضاغطة على السياسة الخارجية للوحدة الدولية الكائنة فيه، وتأثيرات النسق الخارجي على السلوك الخارجي للدولة تختلف باختلاف حجم الدولة، كبيرة كانت أم متوسطة أم صغيرة، كما تختلف تأثيراته باختلاف حجم الدولة، كبيرة أم متوسطة أم صغيرة، كما تختلف تأثيراته باختلاف قدرات الدولة الاقتصادية والتكنولوجية والبشرية، فالدول المتوسطة والصغيرة تتأثر بالنسق الخارجي أكثر من الدول الكبيرة والدول التي تملك قدرات اقتصادية وتكنولوجية وبشرية هائلة. ومن جهة أخرى فإن بنين النسق الدولي له تأثيراته كذلك على صياغة السلوك الخارجي، بحيث أن نظام الثنائية القطبية يعطي هامشا أكبر للدول الصغيرة والمتوسطة للمناورة، بينما يتقلص أكثر فأكثر عندما تسيطر دولة واحدة على النظام الدولي³، وهذا الهامش الذي يوفره النسق الدولي المبني على الثنائية القطبية يرجع إلى تنافس القوى الكبرى للحصول على التأييد للوحدات الأقل قوة، وهذا ما يزيد من قدراتها التساومية، وبالتالي يوسع لديها هامش الحركة والمناورة⁴.

بما أن الجزائر من الدول المتوسطة من حيث الحجم والإمكانيات بصفة عامة فإن بنين النسق الدولي يترك آثاره على السياسة الخارجية الجزائرية بشكل متفاوت، وذلك حسب طبيعته، فإذا كان النسق الدولي مبنيا على الثنائية القطبية فإنه يعطي لها هامشا أكبر للحركة والمناورة، بينما يتقلص هذا الهامش إذا كان النسق الدولي مبنيا على الأحادية القطبية، وهذا ما يفسر كذلك قدرة الجزائر في ظل نظام القطبية الثنائية على الحركة والمناورة، وهو ما يفسر الحركية التي عرفتها السياسة الخارجية الجزائرية في دعم حركات

¹ دالع وهبية، مرجع سابق، ص 19.

² محمد بن أحمد مفتي ومحمد سليم، تفسير السياسة الخارجية، (الرياض، مطابع جامعة الملك مسعود، 1989)، ص 308-309.

³ السيد سليم، مرجع سابق، ص 276.

⁴ المرجع نفسه، 277.

التحرر ماديا ودبلوماسيا، وزاد هامش الحركة والمناورة لديها تناغم موقف الاتحاد السوفياتي الداعم للحركات التحرر باعتبارها وسيلة من وسائل محاربة الامبريالية، ولهذا فإن السياسة الخارجية الجزائرية وصلت إلى حد الرواج في العالم الثالث سواء من خلال الوقوف إلى جانب حركات التحرر والدفاع عن المصالح الاقتصادية لدول العالم الثالث، لكن تراجع قدرات الاتحاد السوفياتي أدى إلى إعادة صياغة بنية النسق الدولي وفق نظام أحادي القطبية، وأدى إلى تقلص هامش الحركة الذي كانت تتمتع به الجزائر، وذلك أن القطب المهيمن لا يترك هامش الحركة الذي كانت تتمتع به الجزائر، وذلك أن جعل السياسة الخارجية الجزائرية تنكمش، نظرا للوضعية الدولية الصعبة على غرار ما أقرته حرب الخليج سنتي 1990-1991¹، وهو ما انعكس على دعمها للمقاومة الفلسطينية التي صنفتها الولايات المتحدة الأمريكية في خانة الإرهاب أصبح غير وارد تماما لا دبلوماسيا ولا ماديا. إذن النسق الدولي محدد هام من محددات السياسة الخارجية الجزائرية حيث يوفر لها هامش الحركة حسب طبيعته.

ثالثا: محددات جغرافية

أ- الموقع الجغرافي:

يعتبر الموقع الجغرافي عاملا حاسما في ضعف أو قوة الدولة، "وقد ثبت بالملاحظة أن دولا أكبر منها من حيث المساحة والموارد. بالعكس، فإن الدول التي لا تتمتع بمواقع ذات أهمية كان لها تأثير أقل من ذات الموقع"² فهو يؤثر على سياستها الخارجية من عدة نواحي، بحيث يحدد ماهية التهديدات الموجهة إلى أمن الدولة، فالدولة توجه سياستها الخارجية في أغلب الحالات إلى المنطقة الجغرافية التي تقع في إطارها، كما أن موقع الدولة في تلك المنطقة يؤثر على سياستها الخارجية من خلال تحديد هوية الدولة ونوعية التهديدات الخارجية المباشرة (...).

تحتل الجزائر موقعا متميزا في المنطقة العربية والإفريقية، بحيث تقع في وسط شمال غرب القارة الإفريقية بين خطي طول 09 غرب غرينتش و12 درجة شرق، وبين دائرتي عرض 19 درجة جنوبا و37 درجة شمالا، وبهذا تكون في موقع استراتيجي يتوسط القارات الأربع: إفريقيا، أوروبا، آسيا، أمريكا، وتربط بين الضفة الشمالية والجنوبية لحوض المتوسط بامتدادها الجغرافي من البحر المتوسط شمالا إلى عمق القارة الإفريقية وتحدها سبع دول مجاورة، فهذا الموقع الوسط الذي تحتله يجعلها قريبة من كل القارات المذكورة مما يسهل تواصلها معها، كما أن انفتاحها على البحر الأبيض المتوسط وامتدادها إلى عمق القارة الإفريقية يجعلها همزة وصل بين إفريقيا وأوروبا. وتتوفر الجزائر أيضا على واجهة بحرية بمسافة 1200 كلم من الشرق إلى الغرب على البحر الأبيض المتوسط الذي يعتبر الممر الأساسي للسفن والبواخر من وإلى مختلف المناطق مما يعطيها هامش معتبر للمساهمة في التجارة الدولية.

¹ علي تابلت، "سياسة الجزائر الخارجية والنظام العالمي الجديد"، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية الإعلامية، (2002-2003)، ص 296-297.

² غضبان، مرجع سابق، ص 272.

ب- المساحة والتضاريس:

إن اتساع المساحة الجغرافية يوفر للدولة عمقا استراتيجيا للدفاع أمام الغزو الخارجي، والجزائر تحتل المرتبة التاسعة بين دول العالم من حيث المساحة والاولى في إفريقيا والعالم العربي، وتمثل الجزائر (2.381.741 كلم²) أي 12/1 من مساحة القارة الإفريقية التي تبلغ (30.000.244 كلم²)¹، وهذا ما أعطى لها عمقا استراتيجيا متميزا، ففي العصور القديمة لم يتمكن الغزاة من الرومان والوندال والبيزنطيين من احتلال كل التراب الوطني واضطروا للتحصين السواحل أو في مناطق قريبة منه، وعلى الرغم من تطور الأسلحة في القرن الماضي فقد تطلب احتلال القسم الشمالي من الجزائر حوالي 18 عاما، واستمرت المقاومة الموزعة على مختلف مناطق البلاد حوالي قرنا من الزمن².

كما أن التضاريس الجغرافية للدولة تؤثر في مركزها الدولي "وفي نوعية التهديدات الخارجية التي يمكن أن توجه إليها، فمن الصعب على القوى الخارجية أن تبسط سيطرتها على الدول ذات التضاريس الجبلية الوعرة، فقد كان احد عناصر عدم القدرة للدولة العثمانية بسط سيطرتها على الدولة الصفوية الفارسية منذ أوائل القرن السادس عشر، رغم سيطرتها على معظم أنحاء العالم الإسلامي، هو تضاريس فارس الوعرة التي شكلت ملاذا طبيعيا لسكانها وجيوشها إزاء الغزوات العثمانية³، والجزائر كذلك تتمتع بسلاسل جبلية تمتد من الشرق إلى الغرب وتقع في الشمال، وهي تحتوي على تضاريس صعبة جدا، مما شكل منها ملاذا آمنا للثوار في الحرب التحريرية الجزائرية.

ج- الحدود:

تعتبر الحدود السياسية للدول بمثابة الهيكل الخارجي للرقعة الجغرافية للدولة . وهي الحد السياسي الفاصل بين سيادة وحدة سياسية ووحدة سياسية أخرى، حيث تكتسب شرعيتها من الاتفاقيات المبرمة بين الدول المتجاورة اين تحدد تبعا لإجراءات تحديد الحدود، فيتم اختيارها، تحديدها، التوقيع عليها ثم ادارتها. وللحدود وظيفة مهمة فهي تتعلق بسيادة الدولة جغرافيا وبشريا، حيث تضمن الأمن للشعب ايزاء كل تلك التهديدات الامنية والصحية والفكرية وتلعب دور رقابي مهم لحماية الاقتصاد الوطني بما يفرض من ضرائب ورسوم جمركية، وبتنظيم حركة الأفراد الزائرين والمهاجرين . وبالنظر لأهمية الحدود قد اثارت ومازالت تثير العديد من النزاعات في دول العالم فهي مصدر تقليدي ورئيسي للنزاعات والحروب والتاريخ يشهد على ذلك المانيا وفرنسا حول الالزاس واللورين ادى الى حرب عالمية

¹ محمد العربي ولد خليفة، إشعاع الثورة الجزائرية وأبعادها الجيوسياسية الدبلوماسية من 1830 إلى 1962، (ط2، الجزائر، 2007) ص 28-29.

² محمد قجالي، ضبط الحدود الإقليمية للدول ومبدأ حسن الجوار الحالة الجزائرية-التونسية، رسالة الماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، (جامعة الجزائر، 1990)، ص 27

³ السيد سليم، مرجع سابق، ص 145.

اتساع المساحة الجغرافية للجزائر التي تبلغ 223817412 كم مربع، بالإضافة الى طول حدودها الذي يبلغ 7000 كم ذون اغفال انها تتوسط بلدان المغرب العربي ولعل اكبر حدود لديها تلك مع المغرب التي تبلغ 1553 كم ومع ليبيا 956 كم ومع مالي 1376 كم والنيجر ولذا سارعت الجزائر منذ الوهلة للاستقلال بترسيم الحدود مع الدول المجاورة وعززت مبدأ قدسيه الحدود الموروثة عن الاستعمار داخل منظمة الوحدة الافريقية واعطته بعدا قانونيا . وعليه للحدود اهمية كبيرة في تحديد سلوك الدولة الخارجي تجاه جاراتها من الدول وقد يكون مصدرا للنزاع وحتى الدخول في مواجهات عسكرية وهذا ما حدث بين الجزائر والمغرب حرب الرمال 1963 . كما ان حماية الحدود يمثل حجر الاساس لضمان الامن القومي للدولة وحمايتها من كل اشكال التهديدات والمخاطر الاتية من الحدود .

المطلب الثاني: مبادئ و سمات السياسة الخارجية الجزائرية

تبنت الجزائر العديد من المبادئ في سياستها الخارجية، وتعتبر هذه المبادئ متبناه في معظم المنظمات الإقليمية والدولية، كالأأم المتحدة والجامعة العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية، وهي المبادئ التي تقوم عليها علاقات حسن الجوار، كما اتسمت السياسة الخارجية الجزائرية بالعديد من السمات ظلت لصيقة بها سواء كانت أثناء الثورة التحريرية أو فيما بعد الاستقلال، وأصبحت هذه السمات والمبادئ تفسر العديد من سلوكيات الجزائر إزاء العالم الخارجي خصوصا العالم النامي، فما هي هذه السمات والمبادئ تفسر العديد من سلوكيات الجزائر إزاء العالم الخارجي؟

اولا: مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية:

تقوم السياسة الخارجية الجزائرية على مجموعة من المبادئ نص عليها الدستور الجزائري الحالي في الفصل السابع من الباب الأول، في مجموعة من المواد ابتداء من المادة 86 إلى المادة 93، وقد تبنت الجزائر المبادئ التي تضمنتها ميثاق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية والجامعة العربية وحركة عدم الانحياز، وهي المبادئ التي تضمنتها علاقات حسن الجوار التي أقرتها العديد من المنظمات الدولية والإقليمية¹، إلا أن الجزائر قد أعطت لهذه القاعدة مضمونا خاصا بتصورها لعلاقاتها مع محيطها، فإذا كانت هذه القاعدة تعرف بالعلاقات حسن الجوار فإن الجزائر اصطلحت عليها بمصطلح علاقات حسن الجوار الإيجابي، وقد جاء هذا الوصف في أواخر سنة 1981 حيث ورد في خطاب الأمة الذي وجهه رئيس الجمهورية الشاذلي بن جديد لنواب المجلس الشعبي الوطني بتاريخ 1981/12/20، "انه على مستوى الجهوي فإن الجزائر التي تعتبر جزءا من المغرب العربي وتنتمي كذلك إلى مجموعة الدول الصحراوية، تسهر على تحقيق مبادئ حسن الجوار الإيجابي، إن حسن الجوار البسيط الذي يعني مجرد عدم الاعتداء وتفادي التدخل في الشؤون الداخلية ليس كافيا في حد ذاته كضمان للاستقرار والوفاق، ولا بد من أن نعطيه التفسير الإيجابي الذي يعني إقامة تعاون مثمر لصالح الشعوب وتكامل في مصالح لفائدة

¹ الدستور الجزائري.

بلدان معينة، والتنسيق المستمر بالنسبة لكل القضايا التي تهم المنطقة بوجه خاص، علما بأن الضمانات الأكثر أهمية لتحقيق هذا الهدف تتمثل في التخلي عن كل أسباب التوتر، ويعتمد التصور الجزائري لمبادئ حسن الجوار الإيجابي في التفسير والتطبيق على إعطاء أهمية للمبدأ الأول والثاني، وإضافة مبدأ ثالث لا يعتبر من مبادئ حسن الجوار في معظم المنظمات الدولية والإقليمية¹ وهي كما يلي: ضبط الحدود مع الدول المجاورة وفق قاعدة الحدود الموروثة عن الاستعمار، مبدأ التعاون بين الدول المجاورة، دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها، مبدأ حل النزاعات بين الدول المجاورة بالطرق السلمية وعدم اللجوء إلى القوة، عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة، وفيما يلي تفصيل هذه المبادئ.

أ: ضبط الحدود مع الدول المجاورة وفق قاعدة الحدود الموروثة عن الاستعمار:

إذا كانت الجزائر ترى مبدأ التمسك بالحدود الموروثة عن الاستعمار هو استمرار لمبادئ ثورتها، فإنها تجد في ضبط هذه الحدود وترسيمها ضمانا كبيرا لتدعيم مبادئ حسن الجوار الإيجابي، ولذلك سعت إلى ترسيم وضبط حدودها مع الدول المجاورة منذ حدوث أول مشكل حدودي بينها وبين المغرب أيما بعد نيل الاستقلال، ووفق اتفاقية إفران 1969/01/15 واتفاقية تلمسان 1970/05/27 ثم معاهدة الرباط 1972/06/15، بهذه الاتفاقيات التي عالجت مشكل الحدود بين الجزائر والمغرب التفتت الجزائر إلى كل جيرانها من أجل ترسيم حدودها معهم، فتم التوقيع على اتفاقية مع تونس يوم 1983/01/06، أما الحدود الليبية الجزائرية فكانت مضبوطة بموجب الاتفاق الليبي الفرنسي لسنة 1956.

كان هذا السعي الحثيث للجزائر لضبط حدودها وتعيينها مع الجيران من أجل ضمان الصورة الإيجابية لتطبيق مبادئ حسن الجوار، لأنه بترسيم الحدود مع هذه الدول يتم القضاء على كل أسباب النزاع حولها، بحيث يتحول إلى عامل من عوامل السلم عن طريق إعطاء دفع قوي لاحترام وصيانة قداسة الحدود، وحسب فاتيل VATTEL فإن "أي مساس أو اغتصاب لإقليم الغير يعتبر عدوانا وظلما، ومن أجل تحاشي الوقوع في ذلك والابتعاد على كل مسألة سوء التفاهم، فإنه يجب أن نرسم بوضوح وبدقة الحدود الإقليمية، وبذلك يصبح الحدود منطقة اتصال وتفاعل لتحقيق التعاون من خلالها².

ب: مبدأ التعاون بين الدول المجاورة:

هذا المبدأ تم إعطائه أهمية إلى جانب المبدأ الأول لتفعيل صورة مبادئ حسن الجوار الإيجابي في التصور الجزائري، ويقوم وفقا لهذا التصور على بعثه عبر الحدود عن طريق التشاور قصد تدعيم وتنمية علاقات الجوار بين المجموعات المحلية أو السلطات الإقليمية التابعة لدولتين متجاورتين أو أكثر، وشمل كذلك إبرام معاهدات واتفاقيات ضرورية لهذا الغرض، ويمارس التعاون الحدودي في إطار اختصاصات هذه الجماعات أو السلطات الإقليمية كما يحددها القانون الذي يحكم هذا التعاون الحدودي في إطار اختصاصات هذه الجماعات أو السلطات الإقليمية كما يحددها القانون الذي يحكم هذا التعاون والقانون

¹ قجالي، مرجع سابق، ص 299-302.

² المرجع نفسه، ص 302-304.

الداخلي للدول، وتطبيقا لهذا المبدأ وفق هذا التصور فإن الجزائر وقعت اتفاقيات الإخاء والتعاون وحسن الجوار مع كل الدول المجاورة ما عدا المغرب مع نهاية الستينات، لكن أبرز مظاهر هذا التعاون كان بين الجزائر وتونس، حيث تركزت جهود البلدين على تنمية الوحدات الصناعية المتواجدة في المناطق الحدودية للبلدين مع إنجاز مشاريع أخرى صناعية في إطار مخطط تنمية هذه المناطق، وكانت هذه المشاريع اقتداء بالمشاريع التكاملية للدول الأوروبية التي كانت لها نتائج باهرة فيما بعد، وقد أثمرت جهود التعاون عبر الحدود إنجازات هامة في إطار عمل اللجنة المختلطة الجزائرية التونسية الكبرى ولجنتها الفرعية المكلفة بتنمية المناطق الحدودية، ففي ميدان الطاقة تم إنجاز خط توزيع الغاز الجزائري إلى تونس ومد هذا المشروع ليشمل مستقبلا المناطق الغربية من الجماهيرية الليبية عبر تونس، وفي الميدان الصناعي تم إنشاء تسع شركات جزائرية تونسية ذات الاقتصاد المختلط، بحيث ارتفع مستوى الاستثمار المشترك بين البلدين عن طريق هذه المؤسسات المشتركة إلى ما يتجاوز 292 مليون دينار تونسي بطاقة تشغيل إجمالية بحوالي 2200 عامل، وفي الميدان التجاري والمالي تمت عدة إنجازات أهمها إنشاء بنك التعاون للمغرب العربي والإعفاء الجمركي لكل المنتجات الوطنية في الاتجاهين¹.

هكذا فإن الاهتمام أكثر بمبدأ التعاون بين الدول المجاورة من شأنه أن يعطي مضمونا إيجابيا لعلاقات حسن الجوار وفق ما تتصوره الجزائر.

ج: دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها:

يعتبر الوقوف إلى جانب حركات التحرر قصد تحقيق تقرير المصير لشعوبها عنصرا إضافيا وفق التصور الجزائري لعلاقات حسن الجوار بمضمون إيجابي، لأنه لا يوجد هذا العنصر في مبادئ علاقات حسن الجوار التي تتضمنها موثيق المنظمات الدولية والإقليمية، كما يستمد هذا المبدأ من نضال الجزائر الطويل ضد الاستعمار في سبيل الحصول على حق تقرير مصيرها قبيل وأثناء الثورة التحريرية، وترسخ هذا المبدأ لدى جبهة التحرير الوطني حيث كانت تعتبر حق الشعوب في تقرير مصيرها من المبادئ التي لا يجب التفريط فيها، ولذلك أصبحت الجزائر البلد المتضامن دون شروط مع حركات التحرر²، وتقرر المادة 92 من الباب الأول في الفصل السابع من الدستور الجزائري هذا الحق حيث جاء فيما يلي: يشكل الكفاح ضد الاستعمار والامبريالية والتمييز العنصري محورا أساسيا للثورة، ويشكل تضامن الجزائر مع كل الشعوب في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية في كفاحها من أجل تحريرها السياسي والاقتصادي، ومن أجل حقها في تقرير المصير والاستقلال بعدا أساسيا للسياسة الوطنية³.

¹ المرجع نفسه، 304-307.

² Khalfa Mameri, "Pèlerinage aux de la politique extérieure de l'Algérie", **Revue algérienne des internationales**, (1989), P 16-18.

³ الدستور الجزائري.

بحيث يرتبط هذا المبدأ في التصور الجزائري لعلاقات حسن الجوار بنظرتها لمستقبل المنطقة سياسيا واقتصاديا، وقد مارست هذا مع موريتانيا عندما أراد المغرب احتوائها، كما مارسته مع تونس ضد التحرشات الأجنبية عليها، وهو ما تمارسه اليوم مع الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، وذلك لا ينبع من مجرد الوقوف إلى جانب حركات التحرر وهي صاحبة تجربة عالمية في لنضال ضد الاستعمار، لكن واقعه الجوار نفسها أضافت إلى ذلك التزاما أكبر من طرف الجزائر بتأييد الموقف الصحراوي لوجدنا أن الالتزام الجزائري في القضية الثانية يعد أكبر، ذلك لأن القضية التحرر في العالم إذا لم تكن لها مساندة قوية من الدول المجاورة فإن تلك الحركة قد لا تحقق هدفها في الكثير من الأحيان¹.

كان لمبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها الذي يعد شرطا جزائريا لعلاقات حسن الجوار دوره في تحديد مسار العلاقات المغاربية، بحيث أن اتفاقية الإخاء بين الجزائر وتونس تضمنت هذا المبدأ في مادتها الأولى لتأكيد الموقف التونسي من قضية الصحراء الغربية، كما اعترفت به موريتانيا بموجب الاتفاق الموقع مع جبهة البوليزاريو يوم 1979/08/05، واعترفت به بموجب اتفاقية الإخاء والوفاق الموقعة بين الجزائر وتونس وموريتانيا سنة 1983، وفي نفس السياق كانت الجماهيرية الليبية تعترف بحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، أما العلاقات الجزائرية المغربية فإنها شهدت قطيعة دامت 12 سنة، ولم تعود إلى مجراها الطبيعي، إلا بعد الاتفاق على تمكين الشعب الصحراوي من ممارسة حقه في تقرير مصيره، وبذلك فإن الجزائر لم تحد عن موقفها المبدئي بضرورة احترام إرادة شعوب المغرب العربي المجاورة لها، وأصبح التصور الجزائري لحسن الجوار يتضمن مبدأ جديدا يتعلق بحق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها²، وإلى جانب هذه المبادئ التي أضفت المضمون الإيجابي لعلاقات حسن الجوار تتبنى السياسة الخارجية الجزائرية مبادئ أخرى وهي:

د- مبدأ حل النزاعات بين الدول المجاورة بالطرق السلمية وعدم اللجوء إلى القوة:

جاء في المبدأ الأول من ميثاق الأمم المتحدة ضرورة امتناع الدول عن استعمال القوة أو التهديد بها في علاقاتها الدولية، كما جاء في المبدأ الثاني منه ضرورة فض النزاعات الدولية بوسائل سلمية كالمفاوضات والتحقيق والوساطة والتحكيم والتوفيق والتسوية القضائية من أجل الحفاظ على السلم والأمن. وفقا للمبدأ الأول فإن كثافة العلاقات التي تربط الدول المجاورة فيما بينها تولد لا شك مشاكل ونزاعات فيما بينها، فعلاقات حسن الجوار لا تعني خلو علاقات المجاورة من المشاكل والنزاعات، ووجودها لا يعني انتهاء علاقات حسن الجوار لكن استعمال القوة لحل هذه المشاكل أو التهديد باستعمالها يعني أن النزاع عميق بين الدولتين المتجاورتين، وأن إرادة الدولتين في حل النزاع سلميا غير موجودة أو على الأقل توجد لطرف واحد فقط، وبالتالي لا يمكن القول أن علاقتهما يحكمها منطق حسن الجوار لأنه يتنافى واستعمال القوة أو التهديد باستعمالها، ولذلك فإن مبدأ الامتناع عن استعمال القوة أو التهديد بها له

¹ قجالي، مرجع سابق، ص 308-309.

² قجالي، مرجع سابق، ص 309-3011.

دور مهم في تجميد النزاعات بين دول الجوار، ويحول دون حدوث صدمات مسلحة فيما بينها، فكلما وجدت علاقات حسن الجوار ثم حدث نزاع بين هذه الدول لم يؤد إلى استعمال القوة أو التهديد بها وفقا للمبدأ الثاني. فإن بروز أي نزاع بين هذه الدول يوجب الاحتكام إلى الطرق السلمية لتسوية كالموساة والمفاوضات التوفيق والتحكيم والتسوية القضائية، والالتجاء إلى المنظمات الدولية.

لهذا فإن مبدأ حل النزاعات بين دول الجوار بالطرق السلمية ونبذ استعمال القوة يعد شرطا جوهريا لعلاقات حسن الجوار، وكانت الجزائر حتى قبل ان تصبح دولة في ظل الثورة التحريرية تنبذ استعمال القوة وتدعو إلى التعاون وحل النزاعات بالطرق السلمية سواء في إطار التفاوض المباشر في إطار المنظمات الإقليمية، أو عند الاقتضاء اللجوء إلى القضاء أو التحكيم أو المنظمات العالمية، ولكي تبقى هذه العلاقات متماسكة في إطار التعاون التجاوري والجهوي، فقد ساهمت السياسة الخارجية الجزائرية عن طريق دبلوماسيتها الحديثة في حل واحتواء الكثير من النزاعات الدولية¹، فقبل استقلال الجزائر أثير مشكل الحدود مع الجار المغربي اتفق خلاله رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة عباس فرحات مع الحسن الثاني على اللجوء إلى الحوار والمفاوضات في إطار روح الإخاء والوحدة المغاربية، ومنذ الوهلة للاستقلال واجهت الجزائر مشكل الحدود مع جيرانها وحاولت حله بالطرق السلمية دون اللجوء إلى القوة، ورغم حدوث صدام مسلح بينها وبين المغرب إلا أنه كان ناتجا عن توغل القوات المغربية في الأراضي الجزائرية.

رغم ذلك فإن الجزائر توجهت إلى منظمة الوحدة الإفريقية التي لم تمض شهور على إنشائها لحل المشكل الحدودي مع المغرب وكان ذلك في إطار هذه المنظمة، لأن الجزائر من الدول الإفريقية التي تحبذ الحل في الإطار الإفريقي قصد إقصاء القوى الخارجية من، ومنع اللجوء إلى القوة ليجنب إلحاق الأضرار بمصالح أطراف النزاع².

و- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة:

نص ميثاق الأمم المتحدة في المادة 7/2 على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وهو ما نصت عليه العديد من مواثيق المنظمات الإقليمية مثل جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية، وتعتبر الجزائر من ضمن الدول الملتزمة والداعمة لمبادئ الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية التي تنتمي إليها، وانطلاقا من أن الدول المجاورة يمكن أن تؤثر وتتأثر بما يجري حولها خصوصا إذا كانت الأنظمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية فيها غير متجانسة، ولهذا فإن التقيد بهذا المبدأ يفرض الاحترام المتبادل للأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الأقاليم المتجاورة وعدم التدخل فيما يجري فيها،

¹ بلقاسم لحلو، دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات المسلحة، رسالة ماجستير في القانون الجنائي الدولي، (جامعة البليدة، 2004)، ص 55.

² قجالي، مرجع سابق، ص 294_295.

وهذا ما يؤسس لعلاقات حسن الجوار، وفي حال الإخلال بذلك فإنه يؤدي إلى دوامة من النزاعات التي لا تنتهي، ويخلق معضلات متشابكة بين التدخل في الشؤون الداخلية وحق الدفاع عن النفس¹. كما ذكرنا فإن السياسة الخارجية الجزائرية تتبنى وتنفذ بمبادئ الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية التي تنتمي إليها، كمنظمة الوحدة الإفريقية والجامعة العربية، ومبدأ احترام سيادة الدول المجاورة واستقلالها لا يمكن أن يتحقق إلا بوجود دعامين ضامنتين لتحقيقه، الأولى هي الامتناع عن استعمال القوة أو تهديد بها ضد السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للدولة المجاورة، لأن عدم وجود هذه الضمانة يؤدي بالدولة المجاورة إلى صيانة حقها في السيادة والاستقلال من خلال الدفاع الشرعي عن النفس، حيث تقوم بحشد تعزيزات أمنية على الحدود مما يؤدي إلى إثارة الشكوك لدى الدولة المجاورة. وبالتالي تخلق حالة من التوتر لا يمكن الحديث في ظلها عن علاقات حسن الجوار، أما الضمانة الثانية فهي الاعتراف بالدولة المجاورة لأن الاعتراف يعني التنازل عن السيطرة والاستيلاء وتهديد كيان الدولة المعترف بها ودون ذلك لا يمكن قيام علاقات حسن الجوار².

المبحث الثالث: سمات وآليات السياسة الخارجية الجزائرية

المطلب الأول: سمات السياسة الخارجية الجزائرية

اتسمت السياسة الخارجية الجزائرية بالعديد من السمات طيلة مسارها، سواء كانت تلك السمات موروثية عن العمل الثوري أو مستمدة من مسار الممارسة بعد الاستقلال، ومن هذه السمات يمكن ذكر سيطرة العوامل الشخصية (الرئيس)، الطابع الأزموبي في السياسة الخارجية ثم الحياد في مواقفها تجاه النزاعات مما أكسبها ثقة الأطراف المتصارعة المتعددة (إثيوبيا-إريتريا/ الصومال-إثيوبيا/ إيران-العراق...).

أولاً- العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية: بسيطرة العوامل الشخصية فيها إلى حد ما، وذلك راجع لتجربتها في الممارسة بعد الاستقلال، حيث لوحظ سيطرة مؤسسة الرئاسة على حقل السياسة الخارجية تخطيطاً وتنفيذاً منذ الاستقلال، وذلك جراء منح الدساتير الجزائرية سلطات واسعة للرئيس في تحديد وتوجيه السياسة الداخلية والخارجية للبلاد، فدستور 1963 في مادته الثامنة والخمسين منح للرئيس الجمهورية حق تحديد سياسة الحكومة وتوجيهها وتسييرها وتنسيق السياستين الداخلية والخارجية للبلاد، واستمر على منواله دستور 1976 الذي بموجبه يقرر الرئيس السياسة العامة للأمة وقيادتها وتنفيذها، أما دستور 1989 فنصت المادة 74 منه أن رئيس الجمهورية يقرر السياسة الخارجية للأمة ويوجهها، وبذلك فإنه يعين سفراء الجمهورية والمبعوثين فوق العادة إلى الخارج، وينهي مهامهم ويتسلم أوراق اعتماد الممثلين الدبلوماسيين الأجانب وأوراق إنهاء مهامهم، ونفس الشيء نلاحظه في دستور 1996 من خلال ما عبرت عنه المادة 77،

¹ المرجع نفسه، 172 ص -175.

² المرجع نفسه، ص 175.

وإضافة كانت سيطرة الرئاسة على صناعة القرار في السياسة الخارجية الجزائرية والناحية الدستورية، فإنها تسيطر عليها كذلك من الناحية الفعلية. باعتبار أن المؤسسة العسكرية أحد الفواعل الهامة في السياسة الداخلية، لكنها في صنع السياسة الخارجية ليست كذلك بحكم نقص خبرتها في الشؤون الخارجية والدبلوماسية، إلا فيما يتعلق بالقضايا التي تهدد الأمن القومي الجزائري¹.

سيطرة الرئيس بهذا الشكل على صناعة القرار في السياسة الخارجية الجزائرية يعني السيطرة العوامل الشخصية عليها، وهذا يطرح مشكل الاستمرار والتغير في السياسة الخارجية الجزائرية جراء تغير الرؤساء، فتغير صناعات القرار من المحتمل أن يؤدي إلى تغير السياسة الخارجية بشكل ثانوي، ويرجع ذلك إلى درجة الاهتمام بالسياسة الخارجية لدى صانع القرار حيث أن الاهتمام المتزايد لصانع القرار بمسائل الشؤون الخارجية يعمل على تعظيم دوره فيها، ويجعله يضطلع بجميع المهام أو الصلاحيات في هذا المجال وبالتالي يقلل التفويض، وتختلف درجة الاهتمام هذه باختلاف صناعات القرار وكذا اختلاف الحاجة أو الداعي إلى ذلك.

ثانيا- الطابع الأزموي في السياسة الخارجية:

تتسم السياسة الخارجية بالنشاط المكثف في ظل الأزمات بينما يصيبها الجمود عندما تكون البلاد في مرحلة استقرار، ومنذ البداية اتسمت بهذه السمة، فقد انطلقت فعاليات النشاط الخارجي للجزائر في ظل أزمة الاستعمار التي كان يمر بها المجتمع الجزائري، ومن ثم انفجرت الثورة التحريرية وجاء في ظلها نشاط قوي للدبلوماسية الجزائرية للتخلص من الأزمة الاستعمارية التي يعاني منها المجتمع الجزائري، واستمر هذا النشاط إلى غاية انقلاب 19 يونيو 1965، وجراء هذا التحول دخلت الجزائر في عزلة فرضها عليها الانقلاب، لأن الرئيس أحمد بن بلة كان يمثل عند الكثير من المجتمعات والقادة رمز نجاح ورواج الثورة التحريرية، ولذلك فإن العديد من هذه الدول عارضت الانقلاب أو تحفظت عليه أو واجهته بالتجاهل والتريث، ومن ثم كان لازما على الجزائر أن تنتشط في الخارج بشكل مكثف لإعادة كسب الشرعية من جديد، ومع تنفيذ سياسة التأميمات تكون قد دخلت في أزمة عميقة مع الغرب، حيث وظفت كل طاقاتها للتخلص من العزلة التي فرضت عليها، وبفضل نشاطها الكثيف وعقد العديد من المؤتمرات الدولية على ترابها مثل مؤتمر مجموعة الـ 77 عام 1967 ومؤتمر القمة لمنظمة الوحدة الإفريقية تمكنت الجزائر من استرجاع مكانتها على مستوى العالم الثالث وصناعة قراراته، كما كانت تصورها العديد من الدوائر الإعلامية في العالم الثالث. وكسبت سمعة أدبية طيبة واسعة على مستوى الأصدقاء والمنافسين الكبار، واحترام من قبل الأعداء، وارتياح واسع في الداخل، لكن موقفها من تفجر النزاع في الصحراء الغربية قد أعاد وضع الجزائر إلى نقطة الصفر، وعادت إلى عزلة شديدة حيث تم استغلال هذه الأزمة لمحاصرة الجزائر، وكانت تلك المرحلة مرحلة صعبة عاشتها الجزائر، حتى إن مساعد الرئيس ذكر ذات

¹ عديلة محمد الطاهر، أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية 1999-2004، مذكرة ماجستير، (جامعة

قسنطينة، 2005)، ص 84-92.

مرة على شاشة التلفزيون الجزائري أنه لم ير الرئيس يومين إطلاقا في عزلة كما كان عند انعقاد مؤتمر منظمة الوحدة الإفريقية بالخرطوم عام 1977 بسبب قضية الصحراء الغربية، لتعود الجزائر من جديد إلى نشاط مكثف من أجل جلب الدعم للقضية الصحراوية على اعتبارها أنها قضية تقرير المصير، وعزلة المغرب عن العمق الإفريقي، واستطاعت في النهاية تغيير العديد من المواقف لبعض الدول المحافظة مثل: تونس، موريتانيا، مصر ونيجيريا التي لعبت دورا فاصلا في انضمام الجمهورية العربية الصحراوية لمنظمة الوحدة الإفريقية عام 1982 وانسحاب المغرب من محتجا على ذلك، لتواصل الجزائر فرض عزلة إفريقية عليه¹.

إلا أن دخول الجزائر في أزمة داخلية أدى إلى تراجع نشاطها الدبلوماسي بالإضافة إلى الحصار المفروض عليها بسبب الهجمة الشرسة التي تعرض لها النظام جراء طريقة إدارته للأزمة، بحيث سيطر الجمود على نشاط السياسة الخارجية الجزائرية حتى وصل إلى حال تقوقع على النفس، ومع بداية انفراج الأزمة ومجيء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بدأ يعود نشاط السياسة الخارجية من جديد وبدأت الجزائر تعود إلى الساحة الدولية شيئا فشيئا، بحيث أعطى لها دفعا جديدا من خلال تركيز نشاطه نحو الخارج، وكل مناطق العالم تقريبا، وبالخصوص إفريقيا التي تمثل المجال الجغرافي والطبيعي للجزائر، وبعد رئاسة الجزائر لمنظمة الوحدة الإفريقية و انعقاد القمة الـ 35 لها في الجزائر، ثم القيام بوساطة لحل النزاع في القرن الإفريقي بين إثيوبيا وإريتريا، وبعث مشروع الشراكة مع إفريقيا تكون الجزائر قد سجلت عودة قوية إلى الساحة الدولية والإفريقية، وهي الآن تدخل مرحلة الركود لنشاطها الدبلوماسي جراء الاستقرار الداخلي، فإن الطبع الأزموبي أصبح سمة لصيقة بالسياسة الخارجية الجزائرية².

ثالثا- طابع الحياد والتحفظ في السياسة الخارجية الجزائرية:

ورثت جبهة التحرير الوطني الثورية في نشاطها الخارجي طابع الحياد الذي اتسمت به العلاقات الخارجية للحركة الوطنية إزاء الأحداث الذي عايشتها، فقد لزم معظم رواد الحركة الوطنية الحياد من أحداث الحرب العالمية الثانية، ولم تتدخل فيها ولم تقف إلى جانب أحد ضد الآخر، كما التزمت الحياد حيال ما كان يجري على الساحة المغاربية والعربية³، ولما بعثت جبهة التحرير نشاطها الخارجي،

¹ محمد بوعشة، الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية الارثية، (بيروت، دار الجيل، 2004)، ص 31-39.

² محمد بوعشة، مرجع سابق، ص-39.31.

³ عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، (بيروت دار الغرب الإسلامي، 1997)، ص

حافظت على هذا التقليد بحيث لم تتدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية مع القوى الأجنبية مما أكسبها التقدير والاحترام في الأوساط العربية¹.

بعد الاستقلال بقيت الجزائر تحافظ على سياستها الخارجية على طابع الحياد حيال كل النزاعات والأزمات الدولية، ما لم يتعلق ذلك بحركة التحرر، وهذا ما أكسبها هيبه وسمعة أدبية طيبة في العالم، وجعل وساطتها تقبل من طرف أطراف الصراع الذي قدمت وساطتها بينهم، فقد عرضت الجزائر وساطتها لحل النزاعات والخلافات العربية، وقبلت وساطتها وتوجت بحل النزاعات والخلافات بين كل من ليبيا وتونس، وبين مصر وليبيا، وبين الفصائل الفلسطينية، وإذا كانت النزاعات التي تظهر بين الدول العربية ودول الجوار الأخرى تؤدي إلى وقوف معظم الدول العربية وراء الطرف العربي ضد الطرف الآخر، فإن الجزائر تتسم سياستها الخارجية بالحياد حتى وإن تعلق الأمر بالنزاعات التي يكون أحد أطرافها عربيا، مما جعل كلمتها ووساطتها مقبولة عند الأطراف غير العربية، ولم تنتهم بأنها غير محايدة وكان ذلك في نزاع إيران والعراق، فإذا كانت معظم الدول العربية وقفت وراء العراق ودعمته بالمال والسلاح ضد إيران، فإن الجزائر ظلت الحياد تعرض وساطتها لحل النزاع، وكان قبول وساطتها في القرن الإفريقي بين إثيوبيا وإرتيريا، لان الموقف الجزائري اتسم بالمرونة لكون الحركة الأرتيرية هي حركة تحريرية ومن ثم دعمتها الجزائر دبلوماسيا وماديا، ولكن دون أن تحرج نظام أديس بابا، كما وقفت إلى جانب إثيوبيا ضد الصومال مبدئيا، باعتبار أن الصومال هي التي اعتدت على مبدأ قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار، فسمه الحياد ظلت لصيقة بالسياسة الخارجية الجزائرية قبل وبعد الاستقلال².

تعتبر هذه السمات البارزة في السياسة الخارجية الجزائرية، إضافة إلى ما ذكرته في السابق عن مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية التي تمثل تمسك الجزائر، بمبادئ عالمية في سياستها الخارجية

المطلب الثاني: آليات تنفيذ الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات

إن نجاح أي دبلوماسية في تحقيق أهدافها ومبادئها، لا ينطوي فقط على مدى لا عقلانية مبادئها وقراراتها، وإنما حيازة وامتلاك مجموعة الوسائل التي تسمح لها بتطبيق هذه المبادئ والقرارات على جميع المستويات، وهو ما لم تغفل عنه الدبلوماسية الجزائرية، بحيث تولي الدولة الجزائرية أهمية كبرى لآليات تطبيق سياساتها الخارجية بشكل عام، وهو ما يسعى إليه الباحث من خلال هذا المبحث.

أولا : المؤسسات والمنظمات الدولية:

¹ أحمد بن فليس، السياسة الخارجية للثورة الجزائرية والثوابت والمتغيرات 1954-1962، أطروحة دكتوراه في العلوم

السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر كلية العلوم السياسة، 2007، ص 79.

² بوحوش، مرجع سابق، ص 308

لطالما أكدت الجزائر من خلال سياستها الخارجية على دور وأهمية المؤسسات الدولية في نشر وتحقيق السلم والأمن الدوليين، وهذا ليس متأني من فراغ، باعتبار أن الملاحظ لتطور الدبلوماسية الجزائرية، يلاحظ أن هذه الأخيرة كثيرا ما فضلت العمل في هذا الإطار، وهو ما يترجم البعد الجماعي الذي تسعى الجزائر لتحقيقه سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي بشكل عام، بحيث أن الجزائر لها تقاليد في الدبلوماسية الجماعية، حيث اعتبرت دولة قائد في الكثير من المؤتمرات الدولية والمنظمات، وذلك منذ استقلالها وتبينها لفكر عدم الانحياز ومناهضاتها للإمبريالية، وتبنيها لدبلوماسية ثورية مدافعة عن حقوق الشعوب المستعمرة، بحيث يتذكر الجميع خطاب الرئيس الراحل هواري بومدين أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، الذي طالب فيه بنظام اقتصادي دولي جديد وعادل، بالإضافة إلى دور الجزائر في إطار منظمة عدم الانحياز، إلى منظمة الوحدة الإفريقية والاتحاد الإفريقي، وجامعة الدول العربية، إلا مع نهاية الحرب الباردة وتغير طبيعة النظام الدولي، الذي صاحبه تغير في طبيعة التهديدات الأمنية، ركزت الجزائر مجهوداتها الدبلوماسية على الصعيد الإقليمي في إطار الاتحاد الإفريقي منظمة الوحدة الإفريقية، كذلك الأمم المتحدة سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي.

وباعتبار أن مصدر التهديدات الأمنية الجديدة لأمن الوطن الجزائري والإقليمي هو من إفريقيا، فمن الطبيعي أن تركز الجزائر مجهوداتها في إطار الاتحاد الإفريقي، بحيث جاء الاتحاد الإفريقي في 09 جويلية 2002 كبديل لمنظمة الوحدة الإفريقية التي قرر رؤساء الدول الإفريقية استبدالها بمنظمة إقليمية تكون أكثر قدرة على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه القارة الإفريقية في القرن الحادي والعشرين في إطار مؤسسي جديد، فقبل عشر سنوات تم الإعلان عن تأسيس الاتحاد الإفريقي خلفا لمنظمة الوحدة الإفريقية والتي قد تم تأسيسها في 25 ماي 1963 ومنذ اليوم الأول للاتحاد الإفريقي، والذي يبلغ عدد أعضائه نحو 52 دولة إفريقية، اتخذ شعار "إفريقيا قوية موحدة" ووضع عدة أهداف منها سياسية وأخرى اقتصادية، فعلى الصعيد السياسي ومن أبرز الأهداف تشكيل حكومة اتحادية واحدة لدولة قارة تضم حقائب وزارية لدول الاتحاد وأما على الصعيد الاقتصادي فمن أبرز أهداف الاتحاد الوصول إلى مرحلة العملة الموحدة¹، وفي هذا الإطار يمكن الحديث عن الدور المحوري الذي تضطلع به الجزائر في إطار هذه المؤسسة الإقليمية، بحيث أنه وفي إطار سياسية التجديد استحدث الاتحاد كما يمكنه أن يقترح على مؤتمر الاتحاد الإفريقي "القمة" نشر القوة في حال حدوث إبادة أو جرائم الحرب ضد الإنسانية، وقد نشر الاتحاد الإفريقي منذ مارس 2002 في بورندي حفظ السلام تتكون من حوالي 2700 جندي قبل أن يسلمها لمنظمة الأمم المتحدة لأسباب مالية كما نشر الاتحاد في إقليم دارفور بغرب السودان.

¹ وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، "الاتحاد الإفريقي: الرهان القاري على إطار مؤسسي جديد لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية"، مجلة الخمسينية، (الجزائر، 2013)، ص 02.

وأثبت مجلس السلم والأمن الإفريقي الذي ترأسته الجزائر مرتين نجاعته في كل مسعى يهدف إلى فصل النزاعات وإدارتها وتسويتها سيما بعد انضمام مجموعة العقلاء المنبثقة عن المجلس برئاسة أول رئيس للجزائر المستقلة الراحل أحمد بن بلة إلى منطقتي التسوية السلمية للنزاعات مع التأكيد على موقف الجزائر الثابت الرافض لأي تغيير غير دستوري للحكومات، ونظرا للدور الجزائري في ترقية السلم والأمن في القارة دعمت الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي "جماعيا" ترشح الجزائر وانتخابها بالإجماع للعهد مدتها ثلاث سنوات في مجلس السلم والأمن للاتحاد الإفريقي خلال انتخابات التجديد الجزئي لأعضاء هذا المجلس أثناء القمة 20 العادية لرؤساء وحكومات الاتحاد الإفريقي التي في العصمة الإثيوبية أديس أبابا في 27 و 28 جانفي الجاري، وبهذا الانتخاب تسجل الجزائر عودتها إلى مجلس السلم والأمن بعد العهدين المتتاليين لمدة ثلاث سنوات اللتين تولتها إلى غاية 2010¹.

ويتجلى البعد الإفريقي للسياسة الجزائرية والذي ظهر بأكثر قوة خلال السنين العشر الفارطة في الجهود الحثيثة التي ما فتئت الجزائر تبذلها من أجل إقامة هيئات جديدة على مستوى القارة الإفريقية على غرار مجلس السلام والأمن وتأسيس البرلمان الإفريقي وكذا إتمام مسار إدماج هيئة النيباد، وقد ركزت الجزائر العضو الفعال في منظمة الوحدة الإفريقية وبعدها الاتحاد الإفريقي على تحقيق أهداف تكون أكثر شمولية ودقة، فقد دعت في كل مناسبة إفريقية إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من التكامل القاري مؤكدة في كل مرة على الأهمية البالغة لتكامل القارة وككيان واحد².

يقول السيد عبد العزيز بوتفليقة رئيس الجمهورية الجزائرية في خطاب له في قمة مجموعة الثمانية "السلم والأمن في إفريقيا" في 25 جوان 2010: "أن حرص إفريقيا السياسي على التصدي للنزاعات ورفع التحدي السلم والأمن يعبر عنه بجلاء العقد التأسيسي للاتحاد الإفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا "نيباد"³.

يقول سعيد حداد عن كيفية تعامل الجزائر مع الوضعية في الساحل في إطار الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة التالي:

... L'attachement au principe de souveraineté des Etats et l'inclination pour les médiations au sein des instances internationales telles que l'ONU ou l'UA, participent de cette politique et expliquent le soutien d'Alger aux tentatives de médiation de l'UA par un comité ad hoc composé des présidents des président malien, sud africain, ougandais, mauritanien et congolais en avril et mai 2011. L'Algérie ne reconnaîtra le pouvoir transitoire libyen que le 22 septembre, soit

¹ المرجع نفسه.

² المرجع نفسه.

³ عبد العزيز بوتفليقة "خطب ورسائل"، (الجزائر، ديسمبر 2010)، ص 109.

deux jours après l'UA et six jours après que l'Assemblée générale des nations Unies ait décidé à une écrasante majorité que le siège de la Libye serait occupé par le représentant du CNT/Par ailleurs, l'affaire libyenne est semblait-il révélatrice des difficultés de la mise en place d'un mécanisme de prévention et de règlement des conflits en Afrique par les Etats africains, alors qu'un conseil de paix et de sécurité de l'UA existe depuis 2002¹.

وهذا ما يعني أن المواقف التي تتبناها الجزائر في المنطقة يجب أن تكون في إطار أممي إفريقي، حتى يسود التوافق بين جميع الأطراف الفاعلة وتحقق مصالح الجميع، وهو ما يعزز فرص السلام في منطقة الساحل بشكل خاص وإفريقيا بشكل عام، وهذا هو الأمر الذي أعطى للدبلوماسية الجزائرية مصداقية وثقة على المستوى الدولي.

ثانيا : الوساطة

إن الحديث عن المقاربة الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي، والوسائل التي تستخدمها الجزائر من أجل تحقيق هذه المقاربة، لا يمكن أن يكون دون الحديث عن آلية الوساطة " la médiation " التي عبرت فيها الجزائر في العديد من النزاعات عبر مختلف المناطق العالم (انظر الشكل رقم 1)، بحيث تقول مجلة الوزارة الشؤون الداخلية الخاصة بخمسينية الدبلوماسية الجزائرية، في مقال تحت عنوان: " une diplomatie active, discrète et efficace au service de la paix dans le monde " التالي:

Forte de sa crédibilité continentale de son capitale expérience en matière de médiation, la diplomatie algérienne a été plusieurs sollicité pour trouver des solution pacifique aux différends opposants des pays, voire pour mettre un terme à des conflits armés entre voisins² .

ومن المنجزات الدبلوماسية الجزائرية التي حققتها عن طريق الوساطة، يقول سعد بوخالفة مستشار الشؤون الخارجية بسفارة الجزائر ببراغ التالي:

... كثيرة هي حالات الوساطة والمساعي الحميدة التي انخرطت فيها الدبلوماسية الجزائرية بحكم مكانتها في العالمين العربي والإفريقي بل وحتى الدولي وقد أظهرت احترافية عالية وتمرسها فريدا مكنها

¹ Said hadad, Entre volontarisme et alignement : quelques réflexions autour de la politique africain de l'Algérie, **Dynamiques internationales ISSN** , 2105-2646, octobre 2012, p 14.

² Ministère des affaires Etrangères algérien, " la diplomatie algérienne au service de la paix", **Magazine du cinquantenaire**,(Alger, Ministère des Affaires Etranger, 2012), p 02.

من التقريب بين وجهات نظر الأطراف المتنازعة نظرا لما كانت تحظى به من احترام وتقدير عاليين من لدن المجموعة الدولية وهذه بعض تدخلاتها المشرفة:

أ- الوساطة بين العراق وإيران:

سيسجل التاريخ للدبلوماسية الجزائرية رعايتها لاتفاق السلام التاريخي بين العراق وإيران والذي تم التوقيع عليه في الجزائر على هامش لقاء منظمة أوبك سنة 1975 وبحضور كل من الرئيس الراحل صدام حسين وشاه إيران وبإدارة مقتدرة من طرف كل من الرئيس الراحل هواري بومدين ورئيس الدبلوماسية آنذاك السيد عبد العزيز بوتفليقة.

ب- الوساطة في إطلاق الرهائن الأمريكيين:

كما نسجل الدبلوماسية الرفيعة التي اتسم بها إطارات الخارجية ومنهم على سبيل الذكر لا الحصر وزير الخارجية الراحل محمد صديق بن يحي مع طاقمه الدبلوماسي والدور الذي قاموا به في إنجاح الوساطة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران وتحرير الرهائن الأمريكية الخمسين المحتجزين بالسفارة الأمريكية بطهران من قبل الطلبة الإيرانيين سنة 1979، وكاد أن يؤدي هذا الاحتجاز إلى غزو إيران من قبل الولايات المتحدة الأمريكية لتأتي النهاية سارة للقضية على أيدي الدبلوماسيين الجزائريين مما أكسب الجزائر احتراماً بالغاً في كل العالم.

ج- الوساطة بين إثيوبيا وإريتريا:

رعت الدبلوماسية الجزائرية محادثات الوساطة بين إثيوبيا وإريتريا اعتباراً من تاريخ 30 ماي 200، وأسرفت هذه المحادثات على التوقيع على اتفاق لوقف عمليات القتال بتاريخ 18 جوان 2000 من قبل وزيرى خارجية البلدين، تحت إشراف الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، بصفته الرئيس الدوري لمنظمة الوحدة الإفريقية.

وألزم بموجب هذا الاتفاق الطرفين بموقف فوري لعمليات القتال كما أنشأت هيئة الأمم المتحدة بالتعاون مع منظمة الوحدة الإفريقية بعثة حفظ السلام للمساعدة في تنفيذ هذا الاتفاق. واصلت الأطراف المفاوضات قصد الوصول إلى التسوية السلمية الشاملة والنهائية للصراع. وأسفرت الوساطة التي أدارها شخصياً الرئيس بوتفليقة عن توقيع اتفاق سلام شامل في 12 ديسمبر 2000 في الجزائر بين إثيوبيا وإريتريا. وفي حفل توقيع الاتفاق، رحب الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك، السيد كوفي عنان، بالاتفاق واصفا إياه "بأنه انتصار لصوت العقل ولقوة الدبلوماسية..."¹. (انظر الشكل رقم واحد)

ثالثاً : المؤتمرات الدولية:

هناك ظاهرة جديدة تتسم بها الدبلوماسية الحديثة وهي كثرة المؤتمرات حتى أنها تكاد تتكرر خلال الشهر الواحد للتشاور في مشكلة أو لاتخاذ موقف مشترك إزاء قضية ما. وتمتاز هذه الدبلوماسية بأنها مؤقتة ودائمة في نفس الوقت لأنها تتم عبر وفود لدول وأشخاص دولية أخرى. كما أنها تعتقد في زمان

¹ سعد بوخالفة: "محطات مضيئة في تاريخ الدبلوماسية الجزائرية"، مقال غير منشور، ص 07-08.

ومكان محددين لبحث قضية ما أو مجموعة من القضايا الدولية المختلفة. وكمثال افتتاح الجمعية العمومية للأمم المتحدة أو مؤتمرات القمة أو وزراء خارجية و الدولية أو مؤتمرات دولية عامة... إلخ. ويتم انعقادها بناء على دعوة الدولة أو المنظمات الدولية.

وسواء كانت هذه المؤتمرات سياسية أو اقتصادية أو عسكرية... إلخ، فإن العمل فيها يخضع لأسلوب يختلف جذريا عن الدبلوماسية الثنائية التقليدية، فإذا كانت الاتصالات التي تجري بين أعضاء المؤتمر قد تكون ثنائية وسرية أحيانا فإن كثيرا من المناورات الدبلوماسية تجري علانية لإشراك الرأي العام فيها، وللتأثير عليه رغبة في الاستفادة من ذلك في توجيه سياسات الدول، كما أن العمل في المؤتمر يكون مطلوبا من الدبلوماسي المشترك فيه أن يكون ذا قدرة على الخطابة، حاضر البديهة، قادرا على الإقناع إذ أنه لا يخاطب المؤتمرين وحدهم، لأن صوته في الغالب سيصل إلى الرأي العام، كما أن عمله قد يقتضي منه الأداء بالأحاديث الصحفية والإذاعية والتلفزيونية وكلها قدرات لا تطلب إلا نادرا في الدبلوماسية الثنائية¹.

ومن بين الأسباب الرئيسية التي ساهمت في انتشار هذا النوع من الدبلوماسية هو التطور الهائل الذي شهدته العلاقات الدولية على مستوى الفواعل، بحيث أن تعدد الفاعلين على مستوى العالمي ساهم اعتماد طرق جديدة في تسيير العلاقات الدولية، وهو ما تجلّى في المؤتمرات والملتقيات الدولية، التي كثيرا ما تلجأ إليها الدول من أجل توضيح رؤيتها للقضايا المشتركة، وكسب الرأي العام الدولي والمحلي، بالإضافة إلى تأييد الدول، وتكون هذه المؤتمرات غالبا على المستوى العالمي أو الإقليمي.

وهو ما لم تغفل عنه الدبلوماسية الجزائرية في مواجهتها للتحديات الأمنية التي تواجه الأمن الوطني للدولة الجزائرية، بحيث نظمت وشاركت الجزائر في العديد من المؤتمرات الدولية، التي كان محورها الأمن في الساحل، ولعل أهم هذه المؤتمرات هو ذلك الذي نظّمته الجزائر يوم 7 و 08 سبتمبر 2001 والذي جمع بين دول الميدان "الجزائر، موريتانيا، مالي، نيجر" والفاعلين الدوليين مثل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، والبنك الإسلامي الإفريقي، بالإضافة إلى العديد من الدول مثل: الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، كندا، إسبانيا، إيطاليا، فرنسا، السعودية، الصين...، وكان الهدف الملتقى هو البحث في مشكلة "محرّية الإرهاب والأمن والتنمية في الساحل الإفريقي"، بحيث وضّح هذا المؤتمر الدولي بأن دول الميدان يمتلكون نظرة موحدة وإستراتيجية مشتركة في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والفقير، بحيث أشار الوزير المكلف بالشؤون المغاربية والإفريقية السيد عبد القادر مساهل بأن هذا الملتقى الدولي هو الأول من نوعه، بحيث أنه سمح للعالم بمعرفة بأن مشكلة الأمن والتنمية في الساحل هي قضية المنطقة بأكملها، وهو ما يتطلب دور متكامل بين الساحل والفواعل الدولية والتي من بينها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي.

¹ سعيد" أبو عباه، صور وأشكال دبلوماسية"، من

كما استغلت الجزائر الفرصة للتعبير عن قلق دول المنطقة من ظاهرة دفع الفدية للإرهاب "مختطفي الرهائن"، بحيث أن دفع الفدية يشكل مصدر رئيسي للجماعات الإرهابية من أجل تمويل نشاطاتها، وهو ما يسمح لهم بتوسيع نشاطاتهم الإجرامية، وهذا ما يتطلب ردة فعل استعجالية¹.

ووصف الوزير الجزائري المنتدب المكلف بالشؤون المغاربية والإفريقية عبد القادر مساهل، المشاركة في مؤتمر الجزائر بأنها "ميزة تعكس الإرادة الحقيقية في مرافقة دول الميدان في مكافحتها للإرهاب والجريمة المنظمة والتخلف". واعتبر أن الدول المشاركة "ستساهم في خلق تفاعلات بين مختلف المبادرات بالمنطقة، سيما في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة". يشار إلى أن مؤتمر الجزائر ينظم في جلستين عامتين الأولى مفتوحة والثانية مغلقة، بالإضافة إلى تنظيم 3 ورش عمل تناقش المسائل المرتبطة بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود والتنمية في دول الساحل الإفريقي الأربعة بالخصوص موريتانيا والنيجر ومالي، باعتبار أن الجزائر من الدول التي تساهم ماليا في دعم التنمية في هذه الدول. ويستمر ليومين تشارك فيه قرابة 40 دولة تتقدمها دول مجلس الأمن الدولي والاتحاد الأوروبي ومنظمات إقليمية ودولية ومراكز دراسات أمنية².

لقد نال هذا المؤتمر الدولي أهمية كبرى حيث تعرضت له كبريات وسائل الإعلام العالمية بالتدقيق والتفصيل والتحليل، وهذا يعود لأهمية المنظم له، باعتبار أن الجزائر تعد أحد أكثر الدول أهمية في الإستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، بحيث يسعى الجميع للتعاون معها في هذا الإطار والاستفادة من تجربتها.

استضافت موريتانيا يوم الأحد 17 مارس اجتماعا ضم عددا من وزراء الخارجية للمناقشة الوضع الأمني في منطقة الساحل وقد تدارس ممثلون عن الاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة سبل تعزيز التعاون الأمني وتنفيذ الخطة الإفريقية للسلام في منطقة الساحل والصحراء وشارك في اجتماع نواكشوط وزراء الخارجية لموريتانيا وليبيا وعدد من دول غرب إفريقيا³.

وكالعادة دافعت الجزائر عن مقارباتها في المنطقة وأكدت على ضرورة التسريع في إيجاد حل للأزمة التي تعصف بمالي وأمن المنطقة، وذلك بمراعاة وحدة التراب المالي، من أجل تقادي اندلاع نزاعات مستقبلية في المنطقة.

كما دأبت الجزائر على تنظيم ملتقيات جهوية على العديد من المستويات، مثل المؤتمر رقم 15 الأخير الذي جمع وزراء الداخلية لدول غرب المتوسط، وعن هذا المؤتمر تقول الجريدة la tribune التالي: "

¹ Magazine du cinquanteaire , les pays du champ, op cite, p : 01,03,04.

² ي ب: "افتتاح مؤتمر دولي بالجزائر حول مكافحة الإرهاب بالساحل الإفريقي السعودية"، جريدة الرياض، 08 سبتمبر 2011، العدد: 157881.

³ بكاري غوبي، مؤتمر دولي لدراسة الأمن في الساحل، من

[http // :magharebia.com/ar/artcles/awi/features/03/18/feature-06.](http://magharebia.com/ar/artcles/awi/features/03/18/feature-06)

L'Algérie a réitéré, hier, son appel pour la coordination des efforts et la mise en place d'action de coopération appropriées pour l'radication de phénomène du terrorisme, en mettant l'accent sur la nécessité de tarir et d'assécher ses sources de financement. « L'Algérie, consciente de la menace et des dangers du terrorisme sur la paix et la stabilité des pays, continue à appeler à la coordination des efforts et à la mise en place d'action coopération appropriées pour l'éradication de ce fléau », a affirmé le ministre de l'Intérieur et des Collectivités locales, Daho Ould Kablia, à l'ouverture de la 15^e Conférence des ministres de l'Intérieur des pays de la Méditerranée occidentale (Cimo), dont l'ordre du jour porte essentiellement sur les questions sécuritaires.

Les efforts dans la lutte contre le terrorisme doivent prendre en compte le « tarissement et l'assèchement » de ses sources de financement, a-t-il précisé, pour autant, en affirmant que « les mesures prises au plan international pour lutter contre le financement du terrorisme, ont conduit les groupes criminels à se rabattre sur d'autre moyens de financement de leurs activités, notamment les enlèvement contre rançon pour la libération des otages ». Il a ajouté que l'Algérie, qui a su tirer les enseignements dans sa longue et douloureuse lutte contre le terrorisme, « continue de défendre le refus du versement de rançons aux groupes terroristes, en effectuant des démarches tant sur les plans politique que juridique, afin de sensibiliser la communauté internationale sur la nécessité de criminaliser cette pratique »¹.

وهذا ما يعني أن الجزائر تسخر مجهوداتها الدبلوماسية على جميع المستويات من أجل التعريف بمقاربتها وتطبيقها، وذلك من خلال العمل على الدوائر الثلاث للأمن الوطني الجزائري "الدائرة الإفريقية، العربية، المتوسطية"، إن اهتمام الجزائر بالمشاركة في المؤتمرات الدولية وتنظيمها ينم عن مدى إدراكها بأهميتها. باعتبار أنها تحظى باهتمام أكثر من طرف الدول، والرأي العام الدولي، كما أنها تسمح بتقديم مختلف الآراء الدولية بعيدا عن التحفظات والضغطات الدبلوماسية.

¹ Amar rafa, l'Algérie pour une approche globale contre le terrorisme, **la tribune** Alger, 09/04/2013, p 02.

خلاصة الفصل الأول

الوساطة هي آلية مهمة في التصور الجزائري لدورها في السياسة الخارجية، لكن في إطار آليات تهندس للتصور تدرك وتنفذ بها السياسة الخارجية. وقد شهد التصور الجزائري تطورا للدور الاقليمي للسياسة الخارجية في ادراك شكل ومضمون الوساطة المقترحة لحل النزاعات خاصة في الجوار الاقليمي الحيوي.

الفصل الثاني:
النزاع في مالي
وانعكاساته على
الجزائر

المبحث الأول: الخلفية التاريخية للنزاع المالي:

على غرار ما شهدته وتشهده منطقة الساحل الإفريقي من عدم استقرار تعتبر المالي الحلقة الأضعف والأكثر عرضة للزعزعة دوما في تقدير المتابعين للتطورات الحاصلة بالمنطقة لتعقد البيئة الإقليمية وظهور حركات التمرد الانفصالية وتقاطع المصالح الدولية على غرار اندلاع الثورة الليبية التي كانت سنة 2011 لكن الوضع ساء بصورة تسلسلت فيها الأحداث بشكل أزموي لصالح الجماعات المتمردة التي استطاعت السيطرة على الشمال وانهيار الحكومة في الجنوب، لكن الخلفية في النزاع المالي لها جذور تاريخية أعمق.

المطلب الأول: مرحلة ميلاد النزاع في مال (1960-1989):

يعتبر شمال مالي ذو طبيعة صحراوية في عرضة دائمة للجفاف زيادة على طبيعة السكان الترحالية مما جعلها منطقة مهمشة منذ تواجد السلطات الاستعمارية الوضع الذي لم تعتمد السلطات المالية على تداركه بعد الاستقلال فلم تنجح في تنمية المناطق الشمالية فكان سببا في انتشار التذمر¹.

وقد ورد عن " Gunther Bechler " أستاذ من المعهد الفدرالي السويسري حول البيئة والنزاع، أنه يوجد متغيرات سوسيلوجية وسيطة هي كامنة وراء وجود صلة مباشرة بين ندرة الموارد وتفجر النزاعات، ولخصها في عنصرين هما:

التهميش: أي ندرة الموارد التي تخصص لمناطق دون أخرى شأن ما يحدث في مالي من خلال استغلال الثروات الطبيعية في الشمال منها.

التمييز: أو سوء التوزيع حيث أن النفاذ للموارد النادرة يسمح به الأفراد دون آخرين وفق منطق الانتماء الأثني والديني و اللغوي والجهوي والإيديولوجي....

(وما حدث من حرمان لسكان إقليم الأزواد من تلبية حاجاته الأساسية للعيش التي كان من المفترض على سلطة في باماكو توليها).

إذن وبعد انسحاب الجيوش الفرنسية حصلت مالي على الاستقلال سنة 1960 كانت تطلعات قبائل التوارق والعرب المنتشرة في شمال مالي إلى عهد جديد، تلغي فيه كل الفوارق العرقية التي كرسها الاستعمار طوال عقود من الزمن في المجتمع المالي، إلا أن التدابير التي أخذتها الحكومة المالية بعد الاستقلال لم تخرج من السياق الاستعماري ولم ترتقي إلى مستوى تطلعات الأزواد، مما عمق مظاهر التخلف وأزكى بواعث الشعور بالظلم والتعسف لدى التوارق على وجه خاص². حيث قامت الدولة الجديدة

¹ محمد الحمادة الانصاري، "التوارق شمال مالي بين الابداء وخطر مسح الهوية الأمازيغية في الصحراء الكبرى"،

<http://touaregmaroc.blobsport.com>

² أحمد شنة، العاصفة الزرقاء: تفاصيل حرب مدمرة انتهت على طاولة مفاوضات جزائرية، (الجزائر، مؤسسة هديل للنشر والتوزيع، ط1، 2000)، ص59.

بالاستيلاء على حقوق سكان الإقليم الشمالي وممتلكاتهم ومنع القوافل التجارية من المرور، كما فرضت الضرائب على الرعاة وأساعت لرؤساء القبائل¹. مما أدى في الكثير من الأحيان إلى اندلاع نزاعات مسلحة بين السلطات المالية من جهة، والتوارق من جهة أخرى، وفي هذا الصدد تبرز نظرية الاحتياجات الأساسية (Needs Basic Human) والتي تقوم على افتراض أن كل البشر لهم احتياجات أساسية يسعون لإشباعها (أكل، شرب، تعليم،...)، وهو ما لم تحققه السلطات باماكو لأقلية التوارق في الشمال عكس ما كانت توفره لبقية الأطياف الدولة في الجنوب وهذا ما يؤكد بأن النزاعات تحدث وتتفاقم عندما يجد الإنسان احتياجاته الأساسية لا يمكن إشباعها².

عندما استقلت جمهورية مالي على عهد الرئيس "ديبو كايتا" ضمت ولايتي "كيدال" و "تومكتو"، غير أن انحيازاً ثقافياً معادياً للحواضر الإسلامية المناهضة للاستعمار الفرنسي شكل أرضية فكرية وسياسية، أسست لتهميش هذه المناطق من قبل الحكومة المالية التي كل أعضائها من الجنوب المنخرط، في الأجندة الاستعمارية منذ عقود³.

في هذا الصدد يقول "إياد آغ غالي" أحد زعماء التوارق: "قبل استقلال مالي كان هناك حديث عن استقلال توارق استقلال اقتصادياً، وهي فكرة فرنسية لم تصدر من أعماق الشعب وخطوط لعزل المدن (غاو، كيدال، وتومبكتو) لتجسيد هذا المخطط إلا أنه سرعان ما اندثر... هذا الارتباط بالوطن لم يقبله الجنوبيون بعد الاستقلال بالفخر والرضا، بل قامو بتوجيه الجيش المالي نحو مدن الشمال التارقية وأنزلوا على شعبها أبشع ألوان الإضهاد و اعتدوا على أموال وممتلكات التوارق⁴.

وللتأكيد على ما سبق يستعمل الأستاذ "فرانسيس ستيوارت" مصطلح "اللاتوازن الأفقي" ينشأ عندما يكون الوضع متميزاً لمجموعة معينة من الناحية الاقتصادية، فهذا التقسيم يضاف إلى لاختلاف العرقي الموجود، ويدفع هذا الخلل في التوازن الاقتصادي بين مجموعات الأطراف غير المستفيدة إلى اللجوء لطرق أخرى للتعبير عن هذا التهميش⁵. كما يثار في نفس الوقت تصور "لحرمان النسبي" الذي استعمله لأول مرة "تيدغور"، حيث اعتبر ان نسبة النزاع تكون كبيرة حين تكون هنالك مجموعة إثنية تعاني الحرمان الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وهو في نفس الوقت سبب لكثير من النزاعات والحروب

¹ رشيد أكانون، "التوارق في شمال مالي بين الإبادة وخطر مسح هوية الأمازيغ"، <http://www.elaphblog.com>,

² زياد الصامدي، حل النزاعات: نسخة منقحة المنظور الأردني، (الأردن، جامعة السلام تابعة للأمم المتحدة، 2009-2010)، ص 15.

³ محمد الحافظ الغابدي، "التوارق بين طموح الاستقلال وسينوريوهات، التوظيف" <http://www.aljazeera.net>.

⁴ أحمد شنة، مرجع سابق

⁵ Susan E . Rice and Other; "Poverty and Civil War: What Policymakers Need to Know", (in :

The Brookings Institution, Décembre 2006, p 09 , (in:

http://www.brooking.edu/views/papers/rice/poverty_civilwar.pdf.

الداخلية في وقتنا الراهن. فالتفاوت المطبق عبر خطوط التجمعات الإثنية والتقسيم الاجتماعي، والشعور بالحرمان النسبي مقارنة بالوضع العامة السائدة يؤدي إلى انفجار الأوضاع. وبذلك تسعى هذه الفئة المحرومة من أجل تحقيق مصلحتها، هذه الأخيرة التي تتحدد بشكل مرتبط بالهوية حسب "التحليل البنائي". فعندما تخفق الدولة في أن تكون بمثابة إطار لهوية مشتركة تؤثر على شخصية مواطنيها فإنهم يلجئون إلى أطر بديلة، وعلى هذا المستوى فإن إطار القرابة والانتماء الأثني يعتبر البديل الأقل تكلفة و أكثر فعالية من حيث التنسيق الداخلي، إلى أن التفاعل بين مختلف المجموعات الإثنية يؤدي إلى نشوء المأزق الأمني، وينجم ذلك عن إعادة صياغة مفهوم الهوية بشكل يضفي الطابع الأمني على العلاقات مع الآخر، بافتراض أن نمط العلاقات البيئية تقوم على لعبة صفرية¹.

هذه الوضعية التي أدت إلى اندلاع حركة مسلحة عامة 1963 كصورة من صور الرفض والاحتجاج والتعبير عن الرغبة في انتزاع أبسط الحقوق، حيث تمكن التوارق من استرجاع السيطرة في الشمال " أدرار ايفوغاس " ب"كيدال"، بعد شنهم لحرب العصابات ضد الجيش المالي². إلا أن هذه الحركة انطفأت بسرعة ولم يستطع التوارق الوصول إلى أي نتيجة، بسبب رد الحكومة المالية على حركة التمرد والذي شمل إبادة قطعان الماشية وتسميم الآبار، وهو ما ترك ذكريات سيئة بين طوائف التوارق وعاد عليهم بانعكاسات سلبية كالهجرة للبلدان المجاورة، وسقوط العديد من القتلى³.

ولتفسير ذلك يرى بعض المحليين بأن مسألة النزاعات الداخلية ترتبط بمسألة ضعف العقد الاجتماعي وهذا بالعودة إلى طبيعة الهويزية للفواعل المختلفة. لأن الأفراد يدافعون عن مصالحهم بوسائل سلمية لكن إذا كانت طبيعة الأرياح مختلفة بين جماعات مختلفة داخل مجتمع فهناك من يلجأ للحرب ، حيث لا أحد يضمن أن الآخرين سيحترمون عقد عدم الاعتداء، وفي وضعية تقترب من تصور معضلة السجين فالسلطة تعمل على احترام العقد ومعاينة الذي لا يلتزم به. وبهذا المنطلق فالدولة تضعف بضعف العقد الاجتماعي حيث أن الدولة لا ينبغي أن تميل لطرف ضد آخر فلكل فرصته على حد قول "جون لوك" وكما يقول "مونتيسكيو" فإن التوازن ضروري لاستمرار السلطة⁴. غير أن هذه المفردات تناقض الواقع

¹ عادل زقاع، "تدخل الطرف الثالث في النزاعات الإثنية: فحص افتراضات وإسهامات المدخل النظرية المنتمية لنمط التحليل العقلاني، المؤسساتي و البنائي"، <http://www.geocities.com>.

² Pierre boilleu, « mali : stabilité du nord-mali, des responsabilité », UNHCR Center for documentation and research, N 10, may 1999, p4.

³ أحمد شنة مرجع سابق ، ص 60.

Micheal Bratton and eric.c.change, " state Building and Democratization in Sub-Saharan 2 Africa:Forwards, Backwards, or together?, **Comparative political Studies**, vol 39, (November 2006, p 1064.

الإفريقي والمالي، حيث البناء الوطني مازال قيد الإنشاء وهذا نتيجة لفشل الدولة بعد الاستعمار، حيث حاولت تغطية العجز السلطوي بإثارة نعرات دينية و الإثنية¹.

وبعد قمع هذه الحركة المسلحة بشكل نهائي عام 1964 لم يكن أمام الكثير من طوارق مالي للهجرة نحو البلدان المجاورة خاصة الجزائر، واستمرت هذه الهجرة خلال الفترة (1964-1974) انتقلت خلالها أعداد كبيرة اتجاه المدن الجزائرية الجنوبية حتى الشمالية. حيث خلقت هذه المرحلة صدمة لدى سكان الشمال و أدت إلى انسداد سياسي واقتصادي واجتماعي، وأحدثت شرخا كبيرا بين الحكومة المركزية والتوارق خصوصا بعد قيام الرئيس "موديبو كايتا" بإعدام اللاجئين التوارق الذي تم تسليمهم من قبل الحكومة الجزائرية. كما تم وضع المنطقة تحت الإدارة العسكرية، كما أن الاستثمار الاقتصادي والمشاريع التنموية كانت ضعيفة وفي مراقبة دائمة وهو ما عمق عزلة المنطقة².

وخلال السنوات (1972-1973-1974) انتشر الجفاف في شمال مالي، مما دفع بمجموعات أخرى من التوارق إلى الهجرة نحو الجزائر وليبيا. ويقول "إباد آغ غالي" في هذا الصدد: إن الذي لم يفقد عائلته أو قريب من أقربائه بسلاح الجيش المالي سنة 1963، فقد بالموت جوعا خلال سنوات 1972-1973-1974 وهو ما أدى إلى نزوح السكان والهجرة الثانية هربا من الفقر والجوع والموت³، مما ولد الشعور بالتهميش لدى التوارق الذين اقتنعوا بعدم التكافؤ الاقتصادي الذي من المستبعد استنراكه ما لم يمتلكوا وسائل القهر والقوة في شقها الاقتصادي، خاصة مع النتائج المترتبة عن التأثيرات المناخية لسنوات الثمانينات التي مست بجدية مسار حياتهم، حيث فقد الآلاف مواشيهم وأصبحوا بدون مورد للمال، وهو ما دفع بهم إلى اللجوء إلى خارج أراضيهم⁴.

والملاحظ تجربة الهجرتين التي امتدت خلال سنوات 1963-1974 قد أسهمت في تكوين ونضج الاتجاه التحريري لدى الشباب الترقى، خاصة بعد احتكاكهم ببعض حركات التحرر لأخذ الخبرة و التزود بتجربة حيث يقول "آغ غالي": "كانت لنا في عامي 1978-1979 اتصالات مع البوليزاريو، ثم اتصلنا بالإخوة الليبيين وتوج ذلك بعقد أول مؤتمر لمناقشة "قضية الأزواد" وهو ما عرف ب "مؤتمر خميس"، وكان ذلك بمدينة "خميس" الليبية على ساحل المتوسط يوم 1 سبتمبر 1980⁵.

¹Daniel N. Posner, « Regime Change and Ethnic Cleavages in Africa », Comparative Political Studies, Vol 40, N 11, November 2007, p 1304.

² أحمد شنة ، مرجع سابق، ص 61.

³ نفس المرجع، ص 62-63.

⁴ Mehdi Taje, L'instabilité du Sahel menace, Collège de défense de L'OTAN, Rome, Dscember 2006, p 63.

⁵ شنة، مرجع سابق، ص 60-64.

وبعد ذلك أدلى العقيد معمر "القذافي" بأول تصريح له بالجنوب الليبي 16/10/1980، وفيه ندد بممارسات النظام المالي ضد الأزواد وتم افتتاح أول معسكر تدريبي لهم في ليبيا، وبعدها قاموا بالمشاركة في الحرب مع فلسطين ضد العدوان الإسرائيلي على مقر الحكومة الفلسطينية المؤقتة في لبنان سنة 1982، وبعد العودة إلى ليبيا تم إدماجهم في صفوف المقاتلين التوارق واستخدامهم كمرتزقة في الحرب الليبية ضد "حسين حبري" في تشاد¹، وهو ما أكسبهم المزيد من الخبرات العسكرية، وفي غضون 1987 ثم عقد المؤتمر الثاني لتدارس شؤون الحركة السرية للأزواد، وتم الإتفاق على إعادة تنظيم صفوف الحركة لإسراع في القيام بتفجير الحركة المسلحة في شمال مالي بين عامي 1988-1989 تم تشكيل أولى الخلايا السرية للحركة في مدن كيدال وغاو وتومبكتو) في شمال مالي².

المطلب الثاني: مرحلة العمل المسلح (1990-2010)

انعكاسا لضعف الأداء الاقتصادي الكلي في مالي برزت عدة مؤشرات طبعت الجو العام هناك، وأهمها الثالث الأسود (الفقر، المجاعة، المرض) الذي زاد من معاناة السكان، إذ صنفت الدولة تحت خط الفقر حيث لا يتعدى دخل الفرد نصف دولار يوميا، وهذا ما أدى إلى وضع مالي على قائمة الدول المرشحة للفشل في آفاق سنة 2020³. وهذا ما أثر على المستويات الاجتماعية وانتشار معدلات الوفيات بسبب الأمراض كالإيدز، وهو مؤشر على ضعف الهيكلية المؤسساتية سياسيا اقتصاديا، اجتماعيا، الأمر الذي فتح قنوات لتغلغل الجماعات المسلحة في وسط التوارق، خاصة بعد إرجاع الجزائر - التي عاشت في العشرية السوداء وما تبعها من أزمة نفطية أثرت بشكل كبير على اقتصادها - آلاف اللاجئين التوارق عادوا إلى مالي والنيجر مما أدى بهم إلى الصدام مع العرقيات الأخرى والسلطات، والذي أدى إلى الأزمة أكثر هو ظهور الميليشيات المضادة لهم من السود المدعمن من الحكومة المركزية⁴.

وفي هذا الإطار يعتبر مفهوم " المأزق الأمني" الناجم عن الإدراك السيئ " misperception" والذي يطرحه " jervis"، إحدى المفاهيم الواقعية الرائدة. فعندما يدرك الأفراد أن الحكومة عاجزة أو أنها تفتقد لإرادة حماية الجميع، فإنهم يلجؤون إلى شكل تنظيمي آخر وهو المجموعة الإثنية، كإطار يتكفل بالدفاع عنهم في وجه التهديدات التي تستهدف بقاءهم واستمرارهم. وفي ظل مأزق كهذا فإن محاولة أية مجموعة إثنية تعزيز أمنها، يتم تفسيرها من قبل المجموعات الأخرى على أنها خطوة عدائية باتجاه التصعيد، ومثل هذه الحركية حسب "Barry Buzan" تزيد من فرص التعبئة لأغراض غير دفاعية وتقوي احتمالات

¹ Mechdi Taje L'instabilité du Sahel menace,op cit, p 63.

² سنة، مرجع سابق، ص 6-65.

³ امحمد برقوق، إشكالية الأمنية الجهوية، في الملتقى الوطني الأول حول الامنية في المغرب العربي، جامعة محمد صديق بن يحيى - جيجل، الجزائر، 2009، ص 8.

⁴ نبيل بويبية، الأمن في منطقة الصحراء الكبرى بين المقاربة الجزائرية والمشاريع الأجنبية، رسالة ماجستير، (جامعة القاهرة، 2009)، ص 42.

الحرب الوقائية. حيث نشن مجموعة إثنية الهجوم بغية حماية بعض الجيوب التي يقطنها أفراد من نفس الإثنية وبذلك بذريعة الدفاع عنها قبل أن يقوم الخصم بتصفيتها، وهو ما يؤدي إلى الحرب الشاملة¹. كما أن قبل اندلاع العمل المسلح في جوان 1990 تم التأسيس الرسمي لحركة الشعبية لتحرير أزواد "MPLA" بزعامة "إياد آغ غالي"، وفي شهر فيفري من نفس السنة بدأت الحركة في إرسال أفرادها من ليبيا سريا دفعة بعد دفعة إلى مدن (كيدال، بروس، تومبكتو، غاو) بالشمال المالي. وقد تقرر فيما بعد الالتقاء في مدينة (مانقيزي) القرية المالية النيجيرية الجزائرية من أجل استعدادهم للهجوم بعد وصول الأسلحة².

ولكن بعد انتظار دام أربعة أشهر وعدم وصول الأسلحة، وكانت مدينة (مينكا) أول هدف لأنها تتوفر على الكثير من الإمدادات الغذائية والعسكرية، ففي ليلة 26 جوان 1990 قامت جماعة متكونة من 60 فردا بمهاجمة جملة من المواقع العسكرية بصورة مباغطة تمكنت من خلالها من الاستيلاء على كمية كبيرة من الأسلحة والذخيرة وبعد نجاح هذه العملية تك اختيار موقع إستراتيجية كأول قاعدة عسكرية للحركة وهو (تيكاري). وتوالت بعد ذلك الهجومات وتمكنت الحركة من إقامة قاعدتين عسكريتين إضافيتين الأولى في شمال 'بروسا) والثانية بمنطقة (تيغرغار)³.

ونتيجة للتطورات السابقة كان الجيش المالي أمام مهاجمة ثلاث قواعد المسافة بينها طويلة، ولكي ينظم هذا الأخير هجوما لأي قاعدة يلزمه الكثير من الأموال والوسائل وهو ما لم يكن متاحا. وهنا وجد الرئيس المالي "موسى تراوي" نفسه في مأزق سياسي حقيقي، بين حركة مسلحة في الداخل وضغوطات سياسية وإعلامية من الخارج تدعوا إلى إعادة النظر في أوضاع الأزواد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وتطالبه برفع مظاهر الاضطهاد عنهم⁴. وعلى أرض القتال توالت هجمات الحركة المسلحة وبدأت تجلب الكثير من الأنصار والمؤيدين، فبعد أن بدأها "إياد آغ غالي" بقبائل (الأدرار إيفوغاس) انضمت إليه باقي القبائل التارقية والعربية المنتشرة على طول شمال مالي، وبعد أن كانت القضية تخص سكان مدينة (كيدال) من قبائل (الإيفوغاس) أصبحت تعني كل المدن الأزوادية أهمها (تومبكتو و غاو). وهو ما دفع بالجيش المالي إلى المحاولة استرجاع النظام في المنطقة عن طريق القوة، حيث قام بالهجوم على مخيمات للأطفال والشيوخ والنساء كما قامت باستهداف مدنيين في "غاو" و "كيدال" و "مناكا" انتقاما من المتمردين⁵.

¹ عادل زقاق، مرجع سابق.

² أحمد شنة، مرجع سابق، ص 77-80.

³ نفس المرجع، ص 77-80.

⁴ نفس المرجع 80.

⁵ المرجع نفسه، ص 81

وكانت معركة توكسيمان) الشهيرة يوم 4 سبتمبر 1990 منعرجا حاسما في تاريخ الصراع، إذ استطاعت الحركة الشعبية الأزوادية أن توجه ضربات مفاجئة للقنوات المالية، وأن تجمع الكثير من الأسلحة والمعدات والذخائر، وهو ما أدى إلى الطموح نحو المزيد من المكاسب من خلال تصعيد الاشتباكات. وكان رد الجيش المالي من خلال عمليات مضادة استهدفت قواعد عسكرية التي كان المسلحون الأزواد ينطلقون منها، حيث استعمل الجيش المالي العديد من أنواع الأسلحة بهدف السيطرة على أهم وأكبر القواعد (تجارات)¹.

وفي سياق المعارك وصفت الحكومة المالية المسلحين توارق بأنهم عصابات إجرامية يهدفون إلى ترتيب عمليات هجومية لقتل المدنيين وتخريب ممتلكاتهم، وأن هناك دولة صديقة تدعو طريق ثالث هي المسئولة عن دعمهم بشتى الوسائل والطرق. وفي نفس السياق تبرز ظاهرة الجوار السيئ " bad neighboring" التي جاء بها "Brown" ضمن المقاربة النيواقعية كإحدى العناصر الأساسية التي تقف وراء انتشار تغذية التورات والصدمات الإثنية².

كما يمكن تفسير ما سبق من خلال المقاربة الاقتصادية لتفسير النزاعات في إسهامات الأستاذ "collier paul" ونظريته حول " الجشع والظلم"، فبتحليلنا لهذا النزاع نلاحظ بأن طرفي النزاع يتهمان بعضهما البعض فمن جهة تصف الحكومة المالية للتوارق بالمتمردين والخارجين على القانون ومؤخرا "الإرهابيين"، ومن جهة أخرى نجد التوارق كمجموعة إثنية تتهم السلطات بالتهميش مقارنة بالمجموعات الأخرى (من السود الأفارقة) حيث ترفع الحركات المسلحة التارقية شعارات استرجاع حقوقهم ومحاربة اللاعدالة في توزيع الثروة والسلطة، كما ينبغي فهم اللغة المستعملة بين الطرفين حسب المنظور البنائي فالجشع والطمع شعار التوارق ضد الحكومة المالية، والظلم واللاعدالة مبرر كاف حسب التوارق للعصيان الحرب.

وقد قامت السلطات المالية بمواجهة الموقف باعتماد استراتيجية عمل جديدة تهدف إلى إبطال مبررات وجود هذه الحركات المسلحة، وبالتالي قطع الطريق أمام أي انتقاد داخلي أو خارجي. حيث وجهت تعليمات صارمة لقوات الجيش والأمن مفادها³:

- 1- عدم مطاردة الأشخاص على أساس العرق واللون.
- 2- وضع جميع الإمكانيات لضمان الأمن للسكان الأجانب القاطنين بمالي.
- 3- حراسة الحدود ومنع دخول أو خروج أي كان.
- 4- عدم وضعية الحكومة التي تهدف إلى ضمان استقرار المنطقة، لغرض تجسيد المهام الأساسية المرتبطة بتموين السكان بالموارد الأولية ومتابعة برامج إعادة تنصيب السكان في ظروف جيدة.

¹المرجع نفسه، ص 82.

² عادل زقاق، مرجع سابق

³ شنة، مرجع سابق، ص 85

بالإضافة إلى نظام مالي قام بتقديم رسائل توضيحية إلى المجموعة الإفريقية والدولية سعياً إلى رفع الالتباس والتخفيف من حدة الانتقادات التي تتلقاها الحكومة المالية جراء اشتداد الأزمة، وتشير وجهة النظر الرسمية المالية إلى أنه لم يكن لديها على امتداد سنوات الاستقلال أي مشكل مع التوارق كما أنها قامت باتخاذ العديد من الإجراءات لتحسين وضعيات الاجتماعية، الاقتصادية وحتى السياسية¹.

وهو بالتحديد ما تدعو إليه "الليبرالية البنوية" من خلال تركيزها على كيفية تفعيل منظومة احترام حقوق الأقليات عبر التركيز على دور الأقليات في تعزيز قيم السلام والتعاون، ومثال ذلك استغلال التدفقات عبر الدولية لإزالة الإدراك السيئ بين مختلف المجموعات من خلال إقامة اتصالات بين أعضاء فئة اجتماعية متماثلة كرؤساء الطوائف الدينية، وهذا لخلق فرص تنسيق وتعاون تزيد من هامش الولاء عبر الإثنية بالموازاة مع تقليص المكاسب المرجوة من التصعيد².

كما أن هذه المرحلة عرفت دخول بعض الأطراف الأجنبية، ومحاولتها احتلال موقع على خارطة الأزمة فبعد أن كان الصراع داخلياً (مالياً- مالياً) أصبح مدولاً حاولت من خلاله مختلف القوى توجيه مسار الأزمة نحو مزيد من التعقيد والتشابك من أجل تحقيق أهداف حيوية وإستراتيجية في المنطقة³.

لكن الحركة الانفصالية في التسعينات سرعان ما انقسمت على نفسها لأسباب عقدية أو قبلية محضة رغم نجاحها في فرض نفسها كشريك سياسي، بعد الاعتراف بها من قبل الحكومة المالية في اتفاق تمناست لسنة 1991 مع الحكومة المالية تحت رعاية جزائرية. وأفضى نفس الاتفاق إلى توقيع الميثاق الوطني لسنة 1992 مع الحكومة المالية والذي تقبل بموجبه منح صلاحيات محلية موسعة لأقاليم الشمال ووضع خطة تنموية خاصة بها، تشمل زيادة وتوسيع الاستثمار الحكومي في التنمية المحلية عبر إقامة البنى التحتية وتأمين مواطن الشغل للمقاتلين التوارق، ودمجهم في المنظومة الإدارية والعسكرية والأمنية للدولة المالية بالإضافة إلى انتخاب "ألفا عمر كوناوي" لرئاسة الجمهورية⁴.

إلا أن ذلك لم يضع حداً للحركات المسلحة المطالبة بالانفصال، حيث عاد التمرد للواجهة سنة 1994-1995 ثم في 2006. ففي شهر أبريل 2006 أعلن العقيد في الجيش المالي "حسن فغاغا" انسحابه من الجيش واصطحب معه 100 مسلح من أفراد كتيبته واحتل بهم مدينة "كيدال" إحدى أهم

¹ نفس المرجع، ص 85.

² عادل زقاق، مرجع سابق.

³ شنة، مرجع سابق، ص 86.

المرجع نفسه، ص 86.

⁴ Ferdous Bouhlel Hardy, « Crises Touarègues au Niger et Mali », i Programme Afrique

Sub-Saharienne, in http://www.ifri.org/Files/Afrique/Sem_crisestouaregues_FR.pdf.

⁴Kare Lode et autres, op cite, p 300

⁴ عبد الله مامادو باه، "آفاق الوضع الأمني والسياسي في شمال مالي"، <http://studies.zljazeera.net>،

⁴المرجع نفسه.

ثلاث مدن في إقليم الأزواد في شهر ماي من العام ذاته، وكان رد التارقي الهجوم على موقع عسكري ب "كيدال" و "مناكا" يوم 23 ماي من طرف "التحالف الديمقراطي للتغيير"¹. وكان هناك تبادل للاتهامات بين الأزوايين والحكومة المالية، حيث تتهمهم الحكومة بعدم الاندماج و الإبقاء على "خيوط" للعودة للتمرد بينما يتهم الأزواد حكومة مالي بالنكوص عن تطبيق بنود "الميثاق الوطني"، وتهميش المناطق الشمالية وتعمد تجهيل أهلها وتفقيرهم وترك نهبا للعصابات والحركات المسلحة².

إثر ذلك قامت الجزائر مجددا باحتضان اتفاق الجزائر وقع في الرابع جويلية 2006. وجاء تعهد ليبيا بإيواء الرفضين لاتفاق الأخير حيث قامت بدمجهم في نسيجها العسكري من خلال إغراق بعض الوحدات الأمنية الليبية بعناصر تارقية ومن بين هؤلاء العقيد "محمد آغ ناجم" الذي أصبح فيما بعد أحد قيادات كتائب "القدافي" الشهيرة والذي قد لعب دورا مهما في تهريب السلاح الليبي نحو الجبهات الخلفية التي كان يتواجد فيها عناصر خليفة "إبراهيم آغ باهنغا" الذي كان يحضر لتوسيع نطاق تمرد المسلح الجديد الذي أطلقه سنة 2006 قبل أن يستأنفه سنة 2009³.

ففي مارس 2007 عادت مجموعة منشقة تابعة ل"إبراهيم آغ باهنغا" لحمل السلاح ضد السلطات مالي وشنّت هجوما على موقع "تيتراوتين" حيث خطفت 23 عسكريا، وقامت قوات النيجيرية بتعقب هذه الجماعات حتى داخل الحدود الجزائرية. وقادت القوات المشتركة للجيشين حملة عسكرية كبرى في محاولة لتطهير المناطق الشمالية للبلد من عناصر الجماعات المتمردة، وهو ما خلف الكثير من الخسائر بين المدنيين العزل، الوضع الذي حذرت منه مفوضية الأمم المتحدة للاجئين⁴.

المطلب الثالث: مرحلة انفجار الأزمة الراهنة (2012):

هناك بعض المهتمين بشؤون المنطقة الإفريقية أصبح يتحدث عن مصطلح "أمننة التنمية"، بمعنى أن اللأمن والتخلف يهيئان التربة الخصبة لاندلاع الحروب والنزاعات المسلحة، فالتنمية تصبح انعكاسا لطبيعة المشاكل الأمنية التي تمس الأفراد والجماعات من خلال تضمينها لبعدين: الأول يتعلق بفكرة "الفقر المادي" أما بعد الثاني فيرتبط بمسألة "الفقر الإنساني" أو الكرامة الإنسانية⁵.

وفي هذا السياق أطلقت حكومة "توري" البرنامج الخاص لأمن والسلام والتنمية في أوت 2011 بقيمة 50 مليون يورو (نحو 64 مليون دولار بأسعار اليوم)، في محاولة لتعويض ما خسرت في شمال مالي،

¹ Ferdous Bouhlel Hardy, « Crises Touarégues au Niger et Mali », Ifri Programme Afrique Sub-Saharienne, in http://www.ifri.org/Files/Afrique/Sem_crisestouaregues_FR.pdf.

² Kare Lode et autres, op cite, p 300

³ مامادو باه، "آفاق الوضع الأمني والسياسي في شمال مالي"، <http://studies.zljazeer.net>.

⁴ عبد الله مامادو باه، مرجع سابق.

⁵ Ralph Pettman, « Human Security : reconceptudies », **Cambridge Review of**

International Affairs, Vol18,n 1,April 2005, p 139.

لكن المحاولة جاءت متواضعة وبعد فوات الأوان، حيث كانت الخطة سيئة التخطيط والتنفيذ وأدت إلى إشعال التوترات بين الشمال والجنوب. رغم أن البرنامج الذي موله الاتحاد الأوروبي والجهات المانحة الدولية الأخرى يهدف إلى إخماد السخط المتزايد، واسترجاع المكاسب التي حققها تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وأصحاب الأعمال المتواطين معهم على حساب الدولة، لكن الأمر انتهى بسخط السكان المحليين، وتعزيز المشاعر المعادية لـ"ماكو" وبالتالي تمهيد الطريق أمام تجدد القتال¹. وللتأكيد على هذا يرى كل من "فيرون" و "لاتان" بأن "الفقر يلهم الدين والعرقية لإثارة الحروب الداخلية" حيث يتقاسمان مع "كولي" نفس التصور عن كون الحروب الداخلية تقع في الدول الفاشلة والضعيفة التي تفتقد للكفاءة وتنتشر فيها مختلف أنواع الجرائم، ونصبح هنا أمام حلقة مفرغة الضحية فيها هو الفرد والمجتمع².

وفي نهاية المطاف كانت هناك حاجة لوجود قوة خارجية للحث على القيام بإجراء حاسم، حيث أصبحت الحرب الليبية التي أطاحت بـ"معمر القذافي" سنة 2011 الحافز الذي عجل بانفجار الأزمة³. خاصة بعد عودة مئات التوارق إلى منازلهم في شمال مالي. هؤلاء الذين خدموا في قوة "القذافي" الإفريقية التي أنشئت في العام 1972 والذين وظفهم الزعيم الليبي الراحل خارجيا في حروبه مباشرة مع التشاد، أو في مناطق اشتباك خارجية كليا من منطقة الساحل مثل لبنان⁴، أو ممن استغلهم داخليا في صراعه مع الثوار الليبيين⁵.

بعد ستة أشهر من عودة التوارق إلى ديارهم وبالتحديد في 17 جانفي 2012 بدأ التمرد المسلح بقيادة "الحركة الوطنية لتحرير أزواد" التي ألحقت هزائم كبيرة بالجيش المالي، الأمر الذي تسبب في استياء وغضب شعبي من تعاطي الرئيس المالي "أما دو توماني توري" مع الجماعات المسلحة فضلا عن حدوث تمرد داخل التسلسل الهرمي للجيش. إذ أطاح المجلس العسكري بقيادة "أما دو هيا سانوغو" بالرئيس يوم 21 مارس 2012، أي قبل ستة أسابيع من الانتخابات التي كانت مقررة يوم 2012/04/29، ودافع "سانوغو" عن انقلابه على أساس أن "توري" أخفق في توفير تجهيزات كافية لقوات الدفاع والأمن لإنجاز مهمتها في الدفاع عن سلامة أراضي البلاد⁶.

¹ أنوار بوخرص، "الجزائر والصراع في مالي"، <http://www.Canegieendowment.org>.

² Murshed s. M. and Tadjeddin m.z"reappraising the greed and grievance explanation for violent internal conflict", Microcon Research Working paper 2, 2007, p 07, <http://www.miroconflict.eu>.

³International crisis Group, « Mali : Avoiding Escalaion », Crisis Group Africa Report, n 189, 18 july 2012, www.crisisgroup.org.

⁴ الحاج ولد إبراهيم، "أزمة شمال مالي، انفجار الداخل وتداعيات الإقليم"، <http://studies.aljazeera.net>.

⁵ بوخرص، مرجع سابق.

⁶ نفس المرجع.

ونتيجة الفراغ في السلطة بعد الانقلاب العسكري على الرئيس المالي¹، سارع تحالف "الحركة الوطنية لتحرير أزواد" مع الحركات الجهادية المكونة أساسا من جماعة أنصار الدين، "حركة التوحيد والجهاد" وفصيلة تابع ل "قاعدة في بلاد المغرب" في الإعلان عن استقلال الإقليم الأزواد من جانب واحد في 6 أبريل 2012. متخذاً من (غاو) عاصمة لدولة الأزواد بعد تشريد أكثر من 200 ألف مواطن مالي ولجوئهم للدول المجاورة (إحصاء الهيئة العليا للاجئين يوم 3 نيسان 2012)، وفي هذا الصدد تشير التقارير الصادرة عن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى فرار نحو 150 ألفاً من المدنيين من مناطق المواجهات في شمال مالي إلى دول الجوار وهي: موريتانيا والنيجر وبوركينا فاسو خلال آخر أسبوعين من شهر جانفي 2012 إضافة إلى 230 ألف نازح سبقوهم إلى دول الجوار².

كما قامت "حركة تحرير أزواد" بتسمية مجلس انتقالي يضم عهد إليه بالتسيير المؤقت للأمر تحت "بلال آغ الشريف" المنتسب لعائلة أرستقراطية من قبيلة الإيفوغاس والمقرب من بوركينا فاسو وبعضوية العقيد "آغ ناجم" الضابط السابق في كتائب "القذافي" كوزير للدفاع من بين رموز عدة³.

لكن الحركة وجدت نفسها في عزلة دولية كبيرة حيث لم تعترف بها أي دولة في العالم، نظرا للعديد من الاعتبارات والتي من بينها أن التوارق لا يشكلون أكثر من 10% من سكان الإقليم الذي يتقاسمونه مع مجموعات سكانية أخرى كالسونغاي والفلان والعرب، إضافة إلى أن الطرح القومي الملتمزم الذي يدافع به بعض قادة المنظمة عن مشروع تارقية الثقافة والتوجه بربري الهوية⁴.

كما أن الاتهامات المتواترة من قبل منظمات إنسانية محايدة ضد مقاتلي الحركة بارتكاب فضائع وانتهاكات صارخة لحقوق الإنسان في شمال مالي (بما فيها مذبحه آغلهوك ضد أكثر من مائة جندي مالي، وغيرها من جرائم القتل والتصفية الجسدية البشعة والاعتصاب ضد المنحدرين من القوميات الأخرى لم تكن لتخدم صورة المشروع السياسي الأزوادي⁵.

وبعد أقل من ثلاثة أشهر على إعلان الاستقلال، تراجعت القوة الكاسحة "الحركة الوطنية للتحرير الأزواد" الداعية للانفصال، أمام ظهور الجهاديين من "انصار الدين" و "حركة التوحيد والجهاد" حلفاء القاعدة في المغرب الإسلامي، والساعين لتحقيق هدفهم المعلن وهو إنشاء دولة الخلافة الإسلامية في كافة ربوع غرب إفريقيا وتطبيق الشريعة⁶.

¹ Alexis Arieff, Crisis in Mali, Congressional Research Service, <http://docs.google.com>

² الطاهر المعوي، "الاطماع الإمبريالية في منطقة الصحراء الكبرى، الوضع الإقليمي وظروف الانقلاب العسكري في

مالي"، <http://kanaannonline.org/ebulletin-ar/?p=7644>.

³ الطاهر المعوي، مرجع سابق.

⁴ عبد الله مامادو باه، مرجع سابق.

⁵ المرجع نفسه.

⁶ المرجع نفسه.

وحيال هذا التطور المعقد أجمعت كافة الأطراف الدولية المؤثرة كالأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي والمجموعة الاقتصادية لدول الغرب إفريقيا "الإكواس" والاتحاد الأوروبي وكافة دول الجوار على إدانة الانقلاب. حيث شكلت المجموعة الاقتصادية لدول إفريقيا غرب-التي جمدت عضوية مالي- لجنة لاتصال برئاسة الرئيس البوركينابي "بليز كومباوري"، أسندت إليها مهمة القيام بالوساطة للتوصل إلى حل توافقي ينهي الأزمة الدستورية والسياسية في الجنوب ويفضي إلى استرجاع الوحدة الترابية للبلد. ونددت المنظمة الإقليمية بمساعي الانفصال وهددت باللجوء إلى القوة بغية فرض عودة الأجزاء المحتلة لسيطرة السلطة المركزية في باماكو. إلا أن الاستقطاب الحاد في الجنوب بين المؤيدين للانقلاب أربك الحسابات الدبلوماسية للوسيط البركيني الذي نجح بعد جولات من المباحثات في التوصل إلى صيغة دستورية لحل الأزمة وهذا من خلال¹:

- تطبيق حيثيات الدستور وتحجيم دور الانقلابيين.
 - تشكيل حكومة انتقالية تتولى تسيير الأمور تمهيدا لإعادة ترتيب الأوراق الداخلية.
 - العمل على خلق الظروف المناسبة لاستعادة الشمال المالي.
- وسعيا منه لإنجاح الوساطة سافر وزير الخارجية بوركينافاسو شخصا إلى شمال مالي، أين التقى بقيادات جماعة "أنصار الدين" من أجل حثها على قبول بالحل السلمي، حيث وافقت الأخيرة على الجلوس إلى طاولة المفاوضات بعد تدخل المجلس الإسلامي الأعلى في مالي لإنقاذ الوضع².
- وبمقتضى خطة "الإيكواس" عين السيد "جاكوندا تراوري" رئيس الجمعية الوطنية - المقرب من الرئيس المخلوع- رئيسا انتقاليا للدولة، في سمي -الفيزيائي الفلكي- "موديبو جارا" والمقرب من الانقلابيين رئيسا للوزراء للفترة الانتقالية³.
- وبدأت الترتيبات العملية لبدء المفاوضات حيث التقت وفود الطرفين بالمسؤولين في بوركينافاسو وتحدد يوم الخميس 10 جانفي 2013 موعدا للجلسة الأولى بين الحكومة من جهة أخرى، في مدينة "وغادوغو" برعاية الوسيط الإقليمي رئيس بوركينافاسو. وقبل حلول الموعد تقرر تأجيل الجلسة إلى يوم 20 جانفي بموافقة الأطراف، لكن حدثت تطورات خطيرة أفسدت كل شيء⁴:
- أعلنت جماعة أنصار الدين وهي الجماعة الرئيسية انسحابه من مبدأ وقف الأعمال العدائية مع الحكومة بدعوى عدم جدوتها.
 - حشدت الجماعات المسلحة قواتها في المناطق الفاصلة بين الشمال والجنوب وبدأت بالزحف اتجاه الجنوب.

¹ عبد الله مامادو باه، مرجع سابق.

² تقرير الامانة العامة لاتحاد علماء إفريقيا، "الأحداث في مالي رؤية عن قرب"، www.africanulma.org.

³ عبد الله مامادو ، مرجع سابق.

⁴ عبير الفقي، "أزمة مالي والوجود الفرنسي... الاستعمار في شكله الجديد"، <http://www1.youm7.com>.

- وفي يوم الأربعاء 9 جانفي بدأت الجماعات المسلحة بالهجوم على مدينة كونا الواقعة على بعد 65 كلم من مدينة موبتي عاصمة الإقليم الأوسط، والمتاخمة لمدينة سيفاري حيث توجد القاعدة العسكرية الرئيسية في وسط البلد وكذا المطار الدولي والعسكري، وكان هذا الهجوم بداية زحف على بقية البلد. وسادت حالة من الهلع في كل أرجاء البلد لاسيما في مدينتي "موبتي" و "سيفاري" حيث لازال الناس يذكرون المآسي التي وقعت بعد سيطرة الجماعات المسلحة على الأقاليم الشمالية. وفي ظل هذا الوضع طلب الرئيس المالي المؤقت "ديانكوندا تراوري" في 10 جانفي 2013 تدخل فرنسا لمساعدة الجيش على سد الهجوم ولمنع انهيار البلد، وذلك لعجز الجيش المفكك عن وقف الزحف. وجاء التدخل الفرنسي في ظل اتخاذ الرئيس الفرنسي "فرانسوا هولاندا"، قراره بدأ التدخل العسكري في مالي في إطار ما عرف بحملة "القط المتوحش" يوم الجمعة 11 جانفي 2013 استجابة لطلب رسمي من الرئيس المالي، ولدريء المخاطر التي تهدد السكان في مواجهة القوى الاسلامية المتشددة المسيطرة على ثلثي البلاد والتي باتت تهدد العاصمة المالية "بامako"¹. الخريطة رقم 01: تبين موقع إقامة دولة "أزواد" ضمن الأراضي المالية



المصدر: <http://www.googl.com/imgres?hi=fr&client=firefox-a&hs²>

المبحث الثاني: الأطراف الفاعلة في أزمة مالي:

¹ المرجع نفسه.

يوجد هناك أكثر من لاعب على مسرح الأحداث في مالي، فالقائمة تضم أطرافاً داخلية تتكون أساساً من الجماعات المسلحة والحكومة المالية، كما تضم أطرافاً خارجية تشمل دول الجوار المالي بالإضافة إلى الدول الكبرى والمنظمات الإقليمية والدولية.

المطلب الأول: الأطراف المباشرة في أزمة مالي:

تكمن جوانب القوة الأساسية للمقاربة "البنائية" من حيث قدرتها على تزويدنا بفهم لفترات التحول في العلاقات الدولية، وذلك مقابل الفهم الستاتيكي الذي يميز نظريات الفاعل العقلاني، ويعود ذلك إلى اقتراحاتهم المتعلقة بالتأثير المتبادل بين البنية "structure" والعضو "agent". بحيث يمكن إسقاط هذا التصور على الدولة كبنية ومجموعات الإثنية المتضمنة كوحدات¹. وهو ما يمكن تطبيقه على الأزمة التي تعيشها مالي، فقد ساهم في انفجار هذه الأزمة طرفان أساسيان يتجسدان في الحكومة المالية من جهة، ومن جهة أخرى الحركات المسلحة بشقيها العلماني والجهادي. وفيما يلي سنتناول بالتفصيل:

أولاً: الحركات المسلحة:

منذ بداية النزاع في مالي ظهرت العديد من الحركات المسلحة التي تطالب باستقلال الإقليم الشمالي، أو الحكم الذاتي في إطار دستور فيدرالي يسمح لأبناء الإقليم بإدارة شؤونهم باستقلالية عن العاصمة المالية "باماكو". وفي هذا الإطار برزت العديد من الحركات أهمها²

- الحركة الوطنية لتحرير الأزواد.
- الجبهة الإسلامية العربية للأزواد.
- الجبهة الشعبية لتحرير الأزواد.
- الجيش الثوري لتحرير الأزواد.
- الحركات والجبهات الموحدة للأزواد.
- حركة 23 مايو أو التحالف الديمقراطي من أجل التغيير.
- المؤتمر الوطني لتحرير الأزواد.

أما الأزمة الراهنة التي تشدها مالي منذ مطلع جانفي 2012، فقد اشتعلت بفعل تركيبة جديدة من الحركات انبثق بعضها عن الحركات السابقة وبعضها الآخر جاء مع تفشي الفكر الجهادي مع نهاية التسعينات وبداية الألفية الجديدة، ويمكن تقسيمها إلى قسمين:

أ: الحركة العلمانية: الحركة الوطنية لتحرير أزواد "MNLA":

ظهرت الحركة الوطنية الأزوادية في "تمبكتو" في نوفمبر 2010 وهي حركة قومية الطابع، تضم الليبراليين ومستقلين ولها جناحان مدني وعسكري، غالبية قادتها توارق، ويعود لها أسبقية إطلاق شرارة

¹ عادل زفاق، مرجع سابق.

² نبيل بويبة، مرجع سابق، ص 34-35.

الصراع المسلح ضد الجيش المالي في مدينة "ليرة" بالقرب من الحدود الموريتانية¹. تعرف "الحركة الوطنية لتحرير أزواد" نفسها بأنها حركة تسعى لتحرير أرض أزواد وضمان حق تحرير المصير لـ "الأمة" التي تسكن أساسا هذه المنطقة الواقعة بشمال مالي والتي تضم أيضا أجزاء معتبرة من الجزائر وموريتانيا والنيجر².

وفي 16 أكتوبر 2011 قررت حركتان من التوارق هما "الحركة الوطنية لأزواد"، والفصيل العسكري "آغ باهنغ" المعروف بـ "تحالف الـ 22 ماي لطوارق مالي والنيجر"، الاندماج في الحركة الوطنية لتحرير أزواد. ولعب "المؤتمر الأمازيغي العالمي دورا هاما في الاتفاق، بل وساهم بشكل فعل من خلق آلة إعلامية ضخمة، في فرض وجود الحركة الوطنية لتحرير أزواد وتقديمها للعالم كمنظمة تحرير ليبرالية تتبنى الفكر الديمقراطي ذو المرجعية العلمانية³. هذه الحركة التي أطلقت شرارة الحرب في 17 جانفي 2012 من مدينة (مناكا) حتى ضواحي (آغلهوك)، بعد استفادها من التحاق وحدات كاملة من الجيش النظام الليبي بعد انهيار نظام "القذافي" مدججة بالعتاد والسلاح. وهو الأمر الذي لطالما حذرت منه الجزائر منذ اندلاع الحرب في ليبيا، وما نتج عنها من فوضى انتشار السلاح بعد نهاية الحرب في منطقة الساحل الإفريقي.

لكن الجزائر لا تثق بالحركة الوطنية لتحرير الأزواد، وذلك بسبب صلات الحركة المذكورة بالجماعات الانفصالية المرتبطة بالقوميين البربر الجزائريين في فرنسا، حيث يقدم النشطاء القبائلي الذين يحرضون من أجل حصول البربر على حق تقرير المصير في الجزائر، مساعدة لوجستية كبيرة للنشاط الانفصالي لحركة تحرير الأزواد. هذه الأخيرة التي ترى أن دعم الجزائر لمسعى حركة البوليساريو الذي مضت عليه ثلاثة عقود لاستقلال الصحراء الغربية عن المغرب غير صادق، في تحرم شعب التوارق من فرصته المناسبة في تقرير المصير⁴.

كما تشتهب الحركة الوطنية للتحرير الأزواد بنوايا الجزائر، وتضمّر مشاعر استياء اتجاه إستراتيجية الوساطة التي اتبعتها الجزائر في الماضي وكيفية اختيارها للمحاورين، الأمر الذي حد من تأثير الجزائر على الحركة.

ولذلك ليس من قبيل الصدفة أن "حركة تحرير الأزواد" رفضت دعوة الجزائر لحضور محادثات السلام في أوائل فيفري 2012⁵.

¹ حنان فهمي، "مستقع مالي بين المصالح الاستعمارية وأطماع التنظيمات الدينية"، <http://www.alwafd.org>.

² الجزيرة أخبار، "حركة تحرير الأزواد، استرجاع قرار مغيب"، <http://www.aljazeera.net/news/pages>.

³ عبد الله مامادو باه، مرجع سابق.

⁴ أنوار بوخرص، مرجع سابق.

⁵ المرجع نفسه.

ب: الحركات ذات الطابع الجهادي السلفي: بالإضافة إلى "الحركة الوطنية لتحرير أزواد" العلمانية، ظهرت حركات جديدة ذات طابع سلفي تسعى لتطبيق الشريعة الإسلامية في مالي، ومن أبرزها:

1- حركة أنصار الدين: حسب مؤسسها هي حركة شعبية جهادية سلفية أسسها الزعيم التقليدي "أياد آغ غالي". وقد دشّن هذا الأخير نشاط العسكري بالهجوم على مدينة "اغيلهوك" في أقصى الشمال المالي، حيث توجد قاعدة عسكرية محصنة تابعة للجيش المالي سيطر عليها، ثم ما لبث أن هاجم قاعدة "تسالييت" العسكرية أين تكمن من اقتحامها والسيطرة عليها، كما أعلن عزمه تطبيق الشريعة الإسلامية في المناطق الواقعة تحت سيطرة حركته، حيث أسس مجالس محلية تدير شؤون المدن والبلدات التي سقطت في يد مقاتليه¹.

ويهتم "آغ غالي" بالحفاظ على علاقاته الواسعة من الأطراف الفاعلة، وبرز هذا من خلال دعمه للإفراج عن الرهائن الغربيين ليظهر نفسه على أنه زعيم برغماتي وحكيم². وعلى حد تعبير المحلل الفرنسي "رولان مارشال" فإن: "أياد آغ غالي" مثال جيد لنوع الأشخاص الذين تحتاجهم الجزائر و "باماكو" في كثير من الأحيان للتفاعل مع تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي أو التوارق للحفاظ على قنوات الاتصال³. ويفتخر "آغ غالي" بتوفره على مجموعة هائلة من مصادر المعلومات في باماكو والعاصمة الإقليمية الأكثر تأثيرا (الجزائر). حيث شكل الدور المهمين ل "آغ غالي" في الأزمة الحالية في مالي وعلاقاته مع الجزائر تعرف جيدا ديناميكيات الصراع في مالي ولديها القدرة على تأثير على صاحب القرار في الأطراف المسلحة الرئيسة في مالي⁴.

وفي نفس السياق نظمت الجزائر منذ انفجار الأزمة الأخيرة في مالي مفاوضات مع عدد من أعيان أزواد وشخص مقرب من أمير حركة أنصار الدين "أياد غالي" في مدينة "تمنراست" الجزائرية، حيث سعت هذه الأخيرة إلى التوصل إلى اتفاق يمتنع بموجبه مقاتلي "حركة أنصار الدين" عن مساندة تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي و "حركة التوحيد والجهاد" و"كتيبة الملتهمين"، مقابل وقف مطاردة القوات الدولية لقيادات وعناصر هذه الحركة. كما سعت الجزائر إلى استثمار اتصالاتها القديمة مع عدد من المحيطين ب"أياد غالي"، لتكرار تجربة الوئام والمصالحة الجزائرية التي أسفرت عن استسلام آلاف المسلحين قبل سنوات، وهذا بهدف سحب المقاتلين من أبناء إقليم الأزواد عن تنظيمات عن التنظيمات المسلحة المقربة

¹ الجزيرة أخبار، حركة تحرير الأزواد استرجاع قرار مغيب، مرجع سابق.

² Catherine Gouset, Mali : " pour quoi l'Algérie parie sur les islamistes d'Ansar Eddine", L'Express, 4 July 2012, <http://www.lexpress.fr>.

³ Roland Marchal, The Coup in Mali : The Result of a Long-Term Crisis Spillover From the Libyan Civil war?, Norwegian peace Building Resource Center, May 2012, <http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int>.

⁴ Souleymane Faye, Q&A : Military Action in Mali Would Be a Huge Risk, Inter Press Service, August 14, www.ipsnews.net.

من القاعدة والتنظيمات المتحالفة معها، لذا يذهب بعض المراقبين إلى حد الاعتقاد بان الجزائر سمحت عمدا لجماعة أنصار الدين بالسيطرة الكاملة على الشمال، لأن من شأن ذلك أن يضعف "حركة تحرير أزواد" ومشروعها الانفصالي، بالإضافة إلى عرقلة قاعدة تجنيد تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي¹. خاصة وان الانشقاقات التي حدثت في حركة "أنصار الدين" والضربات العسكرية التي تعرضت لها كفيلة بتغيير موقف الحركة.

2- حركة التوحيد و الجهاد في غرب إفريقيا MUJAO:

يقود حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا القيادي البارز في مجموعة "الأمهار" "القبيلة" سلطان ولد بادى" وبمعية النشاط الموريتاني السابق في القاعدة "حماد ولد محمد الخير" المكنى "أبو القعقاع"، وإليهما انضم عشرات المقاتلين من أبناء القبائل العربية في شمال مالي، لتصبح الحركة بذلك واجهة للتيار السلفي الجهادي في المجموعات العربية بالأزواد، تماما كما شكلت "حركة أنصار الدين" الواجهة السلفية الجهادية داخل المجموعات التوارقية، وقد أعلنت حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا عن نفسها في أكتوبر عام 2011، بعد أن أفادت تقارير بانفصالها عن تنظيم "القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي" لكي تنتشر فكر الجهاد في غرب إفريقيا بدلا من أن تكتفي فقط بمنطقة الساحل وفيما تقول مصادر أمنية جزائرية أن الحركة انشقت عن القاعدة بسبب صراع حول الزعامة، تذكر مصادر أخرى أن الانفصال كان سببه خلافا بين قادة الحركة (وأغلبهم من مالي وموريتانيا) وقادة قاعدة المغرب (وأغلبهم من الجزائر) حول تحديد أوليات العمل المسلح². ونفذت "حركة التوحيد والجهاد" عملية اختطاف لثلاثة رعايا غربيين إيطالي واسبانيين من مخيمات اللاجئين الصحراويين قرب مدينة "تيندوف" جنوب الجزائر في أكتوبر 2011³ حركة، وأفادت التقارير أن الحركة طلبت لاحقا 30 مليون دولار مقابل إطلاق سراحهم، كما طلبت من الحكومة الإسبانية التدخل لإفراج عن مواطنين صحراويين اعتقلتها موريتانيا. ثم نفذت "التوحيد والجهاد" في الثالث من مارس 2012 تفجيريين انتحاريين استهدفا احدهما مقرا للدرك الوطني الجزائري بتمنراست، وآخر بمدينة "ورقلة"⁴.

ومرة أخرى قامت "حركة التوحيد والجهاد" باختطاف سبعة دبلوماسيين جزائريين، منهم قنصل الجزائر ومساعدته، وخمسة دبلوماسيين آخرين، في مدينة "غاو" بمالي في أبريل 2012، وذلك بأن احتلالها لشمال

¹ بوخرص، ، مرجع سابق.

² إيمان أحمد عبد الحليم، "تأثير تنامي الحركات الجهادية في شمال مالي على الجزائر"،

<http://www.siyassa.org.eg>

³ بوخرص، مرجع سابق.

⁴ إيمان أحمد عبد الحليم، مرجع سابق.

البلاد. وقد أفادت مصادر صحفية بأن الحركة طالبت بقدرة 15 مليون دولار مقابل إطلاق سراحهم¹.

وكانت حركة "التوحيد" قد هدّدت الجزائر بإعدام نائب القنصل "الظاهر تواتي"، والقيام بهجمات انتقامية ضد منشآت جزائرية، بعد انتهاء المدة التي كانت قد حددتها لإفراج عن المقاتلين الإسلاميين الذين تم اعتقالهم في منتصف أوت على يد الجيش الجزائري، ومن بينهم عبد الرحمن أبو إسحاق"، رئيس اللجنة القضائية للقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي الذي اعتقل مع زملائه في منطقة بريان بولاية "غرداية" جنوبي الجزائر وحملت الحركة السلطات الجزائرية عواقب قراراتها بعد تراجعها عن إتمام صفق تحرير الدبلوماسي في اللحظة الأخيرة، والذي ظهر في شريط مصور قبيل إعدامه، مطالبا السلطات في البلاد بالتدخل لإفراج عنه حيث قال: "إن هناك من يستخفون بمصيرنا، ويتخذون قرارات خاطئة وغير مسؤولة من أجل مصالح سياسية وهمية"، فيما رآه محللون إشارة إلى الحكومة الجزائرية التي كثيرا ما عبرت عن رفضها التفاوض مع من تصفهم بالإرهابيين².

ولكن بانتهاء المهلة نفذت الحركة تهديدها بإعدام الدبلوماسي الجزائري، محملة في بيان وقعه أمرها "أبو الوليد الصحراوي" مسؤولية الإعدام للحكومة الجزائرية، قائلة أن: "تتحمل عواقب عنادها وقرارات رئيسها وجزرالاته الخاطئة واللامسؤولة، بعد ما وضعت الجهة الجزائرية المفاوضات القرار في اللحظات الأخيرة في أيديهم للموافقة على إتمام الاتفاق". ودعت الحركة ما وصفتها بـ "الحكومة الجزائرية الغيبية" إلى أن تعي الدرس، وتعلم أن تحديدها الموهوم لم يفدها في شيء"، مؤكدة أن عليها المسارعة لإطلاق سراح ما تبقى من دبلوماسيها ومبادلتهم كما فعلت المرة الأولى". حيث يشار أن حركة التوحيد والجهاد التي كانت تحتجز منذ الخامس من أبريل 2012 سبعة دبلوماسيين جزائريين، بينهم قنصل الجزائر في مدينة "غاو" كانت قد أفرجت في منتصف جوان عن ثلاثة منهم، فيما لا تزال تحتجز القنصل الجزائري، واثنين من مساعديه، بعد إعدام نائب القنصل "الظاهر تواتي"³.

3- القاعدة في بلاد المغرب العربي GSPC:

يتمتع تنظيم القاعدة في بلاد المغرب المنبثق عن الجماعة السلفية للدعوة والقتال في الجزائر، بوجود قواعد خلفية له في مناطق الصحراء الكبرى ومن بينها شمال مالي منذ سنوات، والتي ينطلق منها لشن عملياته. ويعد التنظيم المسلح الأقدم في المنطقة والأكثر خبرة، وأيضا الأقدم في التواصل وإقامة العلاقات مع شيوخ القبائل هناك، إذ يرتبط التنظيم الذي يتزعمه "أبو مصعب عبد الوود" الملقب "عبد المالك دروكال" بعلاقات متشابكة مع سكان المنطقة من التوارق والعرب، ويحتفظ بعلاقات قوية معهم⁴.

¹ حنان فهمي، مرجع سابق.

² إيمان أحمد عبد الحليم، مرجع سابق.

³ إيمان أحمد عبد الحليم، مرجع سابق.

⁴ حنان فهمي، مرجع سابق.

وتشير بعض الدراسات إلى أن تنظيم القاعدة هو المحرك الحقيقي من بين كل الفصائل المسلحة في شمال مالي ، ويعمل عناصر القاعدة في شمال مالي ضمن إطار إمارة الصحراء¹. وانتعشت قوات التنظيم في المنطقة بعد تدفق الأسلحة التي خلفتها فوضى تدخل حلف الشمال الأطلسي "الناتو" في ليبيا، وبعدها استولت القاعدة والتوارق العائدين من ليبيا على كميات كبيرة من الذخائر والأسلحة من مستودعات القذافي أو من الإمدادات الأمريكية، وهو ما جعل خبراء الدفاع يسمون التدخل الفرنسي في مالي بـ "حرب ليبيا الثانية" لان الفرنسيين يحصدون نتائج الأخطاء المرتكبة هناك². لكن الأزمة التي بدأت شهر مارس 2012 وأدت عمليا إلى السيطرة (الشماليين الانفصاليين) على عدد من مدن شمال مالي، ثم إعلانهم تحرير الشمال، ما لبثت أن تحولت إلى اقتتال شمالي - شمالي بين الحركة الوطنية لتحرير الأزواد والمتشددين الإسلاميين ويمثلون عمليا جزءا من القطاعات العسكرية لمجموعات القاعدة العاملة في الشمال المغربي وجواره أيضا. وانتهى هذا الاقتتال الداخلي بسيطرة الأصوليين المتشددين على الشمال، و إرفاق سيطرتهم هذه باحترام حدود دول الجوار، حيث تنتشر قبائل التوارق من جهة، وبعدهم التوجه نحو الجنوب أو إشغاله بحروب قبائلية- إسلامية من جهة ثانية، فضلا عن تعهدهم باحترام المواثيق والمعاهدات الدولية، ومطالبتهم(المجتمع الدولي) وخاصة الأمم المتحدة احترام الاستقلال شمال مالي³.

كما أن الحركات الجهادية في حد ذاته قد عانت من كثرة الانشقاقات، فقد أعلنت مجموعة جديدة تضم شخصيات مدينة ومقاتلين انشقاقها عن جماعة "أنصار الدين" الإسلامية التي تسيطر على مناطق واسعة من شمال مالي، حيث أعلنت المجموعة الجديدة رغبتها في "حل سلمي" لتجاوز الأزمة في مالي، وشكلت المجموعة المنشقة تنظيما جديدا يحمل اسم "حركة الأزواد الإسلامية"، يتمركز في منطقتي "كيدال" و "مياكا" القريبتين من الحدود مع الجزائر، حيث أشار المنشقون إلى أن حركتهم تأسست بعد عدة أيام من النقاشات والمشاورات بين كوادر ووجهاء ومقاتلين من الجناح المعتدل من "أنصار الدين"⁴. كما أعلن القيادي العسكري في حركة أنصار الدين والعقيد السابق في الجيش المالي "كامو آغ مينلي" انشقاقه على راس رتل عسكري وعدد من المقاتلين، عن حركة أنصار الدين المتشددة والانضمام لحركة الوطنية لتحرير الأزواد.

ثانيا:الحكومة المالية:

¹ المرجع نفسه.

²المرجع نفسه.

³ الشيخ محمد، مالي: أزواد الإسلامية تنشق عن أنصار الدين وتدعو لحل سلمي، الشرق الأوسط،

<http://aawsat.com>

⁴المرجع نفسه.

منذ البدايات الأولى للنزاع في مالي كانت ولا تزال الحكومة المالية في "بامكو" تقوم بالتصدي لمثل تلك الحركات المتبعة أساليب مختلفة، من بين تلك الأساليب دعم وتوجيه بعض التنظيمات المسلح كحركات مضادة للحركات الانفصالية التي ظهرت خلال سنوات التسعينات وأهمها: الجبهة الموحدة لتحرير الأزواد (FULA) و الحركة الشعبية غوندا كوي" (MPGK).

كما أن النظام السياسي في مالي تميز منذ الاستقلال بالدكتاتورية القائمة على شخصه السلطة وإقصاء التوارق من حقل السياسي مما كرس الخوف كركيزة نظام، والعنف كوسيلة لترجمة الأهداف والفساد السياسي والإداري كظاهرة مألوفة في هذه الدولة. هذا بالإضافة إلى تعصب القادة السياسيين لإثبتهم في سلوكياتهم وبقاء النخب أسيرة لانتماءاتها العرقية الضيقة وأطرافها الثقافة التقليدية واستخدامها لوسائل الإعلام المختلفة كأدوات لتسريب معلومات تساهم في نشر الكراهية العرقية وزرع الخوف وروح العداء¹.

هنا بالإضافة إلى فساد مؤسسات الدولة خلال حكم توري، الذي قوض الثقة الشعبية في النظام السياسي وفتح الباب أمام ممارسة الجماعات الإجرامية والجهادية في الشمال لأنشطة هدامة، وقد كان تعليق الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا منحتين إلى مالي وإنهاء الثالثة في عام 2010 دليلا واضحا على القلق المتزايد بشأن الفساد الذي كان ينحدر جسم النظام المالي، وقد أكد الصندوق أن أموال المنح التي قدمتها لمالي انتهى بها المطاف في جيوب المسؤولين، وقد أدت هذه الفضيحة إلى تحقيقات رسمية مع وزير الصحة "إبراهيم توريه عمر" وحوالي أربعة عشر موظفا آخر من موظفي الحكومة في العام 2011. وقد دفع الفساد المستشري والمزاعم بأن الرئيس توري قد فاز عن طريق الاحتيال والتزوير في كل انتخابي 2002-2007 الملايين إلى الاقتناع بأن ديمقراطيتهم كانت خدعة وأن قد قادتهم كانوا فوق المسائل القانونية².

كما أضعفت الفساد مؤسسة الجيش كذلك، وهو ما كانت له انعكاسات سلبية على شمال البلاد، إذ لم يترك توري سوي عدد قليل من الجنود بعد اتفاق السلام عام 2009، ومع تفاقم عمليات الاختطاف والهجمات الإرهابية في الشمال، بدأ بعض المراقبين يتهمون مسئولين في الدولة بالتواطؤ مع الفاعلين. هذا بالإضافة إلى طغيان مفهوم الدولة البوليسية- عمليا ونظريا غير المراقبة في صلاحياتها وغير المحترمة لحقوق مواطنيها، وبناء على ذلك تم تكريس الانقلابات العسكرية كآلية للتداول على السلطة. فنتيجة لقيام أول رئيس لمالي بعد الاستقلال "موديبوكينا" بتصفية معارضيه رد الجيش عام 1968 بانقلاب عسكري بزعامة الملازم "موسى تراوري"، وبعد إزاحة "كايتا" تم تعطيل الدستور. وفي عام 1974

¹ فريديوم أونوها، "التدخل العسكري الفرنسي الإفريقي في مالي والمخاوف الامنية المتفاقمة"،

<http://studies.aljazeera.net>

² المرجع. نفس.

صدر دستور جديد جعل مالي دولة الحزب الواحد يسيطر عليها الشعب المالي الديمقراطي الاشتراكي القومي بزعامة "تراوري".

لكن عام 1991 تم إنهاء الحكم الديكتاتوري بحكومة انتقالية، وتم إجراء أول انتخابات رئاسية ديمقراطية فاز فيها الرئيس "ألفا كوناري" سنة 1992، ولدى إعادة انتخابه سار في نهج الإصلاح السياسي والاقتصادي ومحاربة الفساد. وفي 2002 خلف بالانتخابات الديمقراطية الرئيس "أما دو توماني توري" حتى شهر مارس 2012، حين أطاح به "أما دو هيا سنوغو" في انقلاب عسكري، منشأ بعد ذلك مجلس يعرف ب: "اللجنة الوطنية لإنقاذ الديمقراطي وتأهيل الدولة"¹.

هؤلاء العسكريين الذين لم يكن لهم أي أثر في الأزمة الراهنة، حيث اتهم الرئيس المنقلب عليه وحده بفشل الجيش وعدم قدرته على مواجهة الجماعات المسلحة ووقفها عن الزحف نحو الجنوب، رغم العديد من المعارك الفاشلة التي خاضها الجيش المالي، فمن تعدد الجماعات الإسلامية المسلحة والذي تنبثق الواحدة من الأخرى وعدم قدرة الجيش المالي على مواجهتها والسيطرة على الإقليم الشمال في مالي. إلا أن الانقلاب الذي قاده النقيب "أما دو سانوغو" كشف عن حجم فساد النظام، وعجز الجيش الذي غض الطرف عن تهريب الكوكايين القادم من أمريكا اللاتينية، وسمح للكثائب التابعة لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بالسيطرة على الجزء الصحراوي من البلاد، حيث تتكاثر عمليات خطف الأجانب والتي أصبحت مصدر ربح للعديد من الحركات والتنظيمات وأولها تنظيم "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي حيث مثلت عمليات خطف الأجانب وطلب الفدية لهم مصدرا كبيرا للإثراء، في ذات الوقت تعلن عن نفوذهم بالمنطقة.

وقد جاء الموقف الجزائري من الانقلاب العسكري على رئيس مالي على لسان المتحدث باسم وزارة الخارجية "عمار بلاني" حيث قال: "الجزائر تتابع الوضع في المالي ببالغ القلق انطلاقا من موقفنا السياسي وانسجاما مع القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي، ونحن ندين استخدام القوة ونرفض رفضا قاطعا التغيير غير الدستوري.

كما أن الجزائر قامت بسحب مستشاريها العسكريين وتوقفت عن تسليم المعدات العسكرية خلال معركة "تيساليت" الحاسمة في مارس 2012، أين جرت محاصرة القوات المالية. حيث برر الجزائريون ذلك على أساس أن التزامهم بمالي كان مدفوعا بأهداف مكافحة الإرهاب وليس بمحاربة التمرد أو الانقلاب².

وتحت الضغط الخارجي المتمثل أساسا في عقوبات مجموعة "إكواس" على الرائد "سنوغو" ورفاقه من الانقلابيين، ومع تجميد عضوية مالي في هذه المجموعة تم تعيين رئيس البرلمان "دينكونادا تاراوري" في السادس من أبريل 2012 رئيسا مؤقتا لجمهورية مالي، وقد قام "ديونكوندا" بتعيين الشيخ "موديبو جار" رئيسا للوزراء. لكن يبدو أن تسليم الحكم للمدنيين لم يكن سوى إجراء تكتيكي وقناع سطح، فننفيذ

¹شنة، مرجع سابق ص

الانقلابيين وتحكمهم في الشأن السياسي المالي ظل أمرا ملموسا، فقد صادروا السلطة بشكل تام منذ اليوم الأول للانقلاب، ومازالوا يتحكمون في تفاصيل الشأن السياسي بكل جزئياته، حيث تمت الإطاحة برئيس الوزراء الشيخ "موديبو جارا" يوم 11 ديسمبر 2012 وتعيين "ديانغو سيكسو" مكانه¹، وهو أمر دبره الرائد "آمادو هيا سانوغو" وزملاؤه الانقلابيين من قاعدتهم العسكرية في "كاتي" بضاحية "باماكو". مما يؤكد مدى سيطرة الانقلابيين رغم ابتعادهم العلني عن تسيير الشأن العام على كل ما يدور في باماكو

المطلب الثاني: الأطراف غير المباشرة:

شهدت الأزمة في مالي منذ اندلاعها دخول العديد من الدول والمنظمات كأطراف غير مباشرة، ساهمت في تدويل الأزمة وعملت على تحكيم فيها تارة في توجيهها تارة أخرى، ومن أبرز هذه الأطراف:

أولا: القوى الإقليمية والدولية الفاعلة في أزمة مالي:

من خلال هذا العنصر سنتطرق لعلاقة القوى الإقليمية دورا ملموسا في قضية التوارق حيث تتنافس من أجل كسب الولاء الأطراف الأساسية في الأزمة المالية، كما تسعى إلى كسب الزيادة الإقليمية، ومن أبرز هذه الدول:

1- **ليبيا:** من "جمهورية التوارق" إلى دورة "طارقستان" تعددت طرق توظيف ليبيا لقضية التوارق إذ أنشأت ما بين سنتي 1979-1981 الجبهة الشعبية لتحرير الصحراء العربية الوسطى بهدف إقامة دولة صحراوية تمتد من تونس نحو موريتانيا². كما استمر الدعم الليبي للتوارق من خلال توفير الأسلحة ومساهمة في تكوين ما لأصبح يسمى "الجبهة الشعبية لتحرير الصحراء الكبرى" التي تضم عناصر القبائل التارقية منتشرة في كل الدول المعنية بالقضية³.

وبعد الأزمة التي ميزت العلاقة بين التوارق والحكومة المالية وبداية الوساطة الجزائرية، قام النظام الليبي بتتويج أساليب تحقيق أهدافه في المنطقة، إذ أعلن القذافي في ماي 1991 عن رغبته في تميل مشاريع التنمية الاقتصادية في المناطق التارقية في كل من مالي والنيجر، كما حاولت ليبيا لعب دور الوسيط في النزاع بدل الوسيط التقليدي المتمثل في الجزائر⁴.

كما أن الخلاف الليبي- الجزائري برز حول منطقة الشمال المالي مع إقدام الجماهيرية الليبية على فتح قنصلية لها بمدينة "كيدال" على الحدود الجزائرية- المالية، وزادت حدة الخلاف بعد خطاب "القذافي" ب "تومبكتو" بمناسبة عيد المولد في أبريل 2006، والذي دعا فيه القبائل التوارق إلى التوحيد في إطار فيدرالية كما أعلن عن انطلاق مجموعة من المشاريع التنموية بتمويل ليبيا مما زاد من شعبيته خاصة وأنه

² نبيل بوبية، الأمن في المنطقة الصحراء الكبرى بين المقاربة الجزائرية والمشاريع الأجنبية، ص 138.

³ حسين بوقارة، "مشكلة الأقليات التارقية وانعكاساتها على الاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي"، العالم الإستراتيجي،

مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، العدد 7، نوفمبر 2008، ص 8.

⁴ بوقارة، مرجع سابق.

ضرب وتر حساس بالنسبة للتوارق ألا وهو الوحدة وحرية التنقل بالإضافة إلى التنمية. وهو ما اعتبرته الجزائر تشجيعا على الانفصال¹.

وعليه يبرز بأن "القذافي" كان يستعمل التوارق كأداة لتطويع الأنظمة المجاورة (الجزائر، مالي والنيجر) فمرة قامت بدعوتهم للهجرة إلى ليبيا حيث التنمية وفرص الشغل، ومرة قامت بتمويل جماعات منهم لشن الحرب ضد الدول المجاورة لاستعادة حقوقهم².

لكن بالرغم من الإطاحة بنظام العقيد "القذافي" سنة 2011، إلا أنه بقي المسؤول عن الفوضى السلاح بالمنطقة، وانتشارها مع عودة المقاتلين التوارق الموالين له إلى بلدانهم، خاصة إلى مالي التي عاد إليها المئات من المسلحين التوارق، الذين أعلنوا عن قيام دولة الأزواد بعد الإطاحة بنظام "أما دو توماني توري".

2- المغرب: حاولت المملكة المغربية توظيف القضية التارقية لإدارة علاقاتها التنافسية مع الجزائر إذ أن الجزء الأكبر من المنطقة الذي يوجد فيها التوارق تندرج في إطار ما يسمى "المغرب الكبير" الذي مازالت بعض القوى السياسية المغربية المتمسكة به، لهذا تتميز المنطقة بنشاط مكثف للمخابرات المغربية³.

وقد صرح الملك المغربي الراحل "الحسن الثاني" في هذا الشأن بأنه: "إذ واصلت الجزائر دعمها لإنشاء دولة صحراوية فلا أرى مانعا من دعم التوارق ودفعهم للمطالبة باستقلالهم". كما اتهم المغرب الجزائر بارغام الكثير من شبان التوارق الإنخراط في الصفوف المسلحة للقوات الجبهة التحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب "البوليزار يو"⁴.

لكن العديد من المحليين يرون أن الأزمة الراهنة التي تعاني منها مالي هي البوابة التي ستسمح للمغرب بالعودة إلى الاتحاد الإفريقي، بالرغم من أن موقف المغرب من مختلف نزاعات وتطورات المنطقة، ومن بينها النزاع في مالي كانمركزا أساسا على النزاع الصحراوي، باعتبار أن قضية الصحراء الغربية التي تنازعه عليها جبهة البوليساريو مدعومة من الجزائر، هي التي حالت خلال السنوات الماضية دون مشاركة الرباط في أي جهد إقليمي على مستوى ساحل الصحراء، باعتباره أنه غير معني بهذه المنطقة⁵.

لقد سجل المغرب حضوره بكثافة في الكواليس الإفريقية من أجل مناقشة الأزمة في مالي، سواء من خلال مشاركته الرسمية أو غير الرسمية في اجتماعات المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا أو عبر إرسال موفدين على هامش القمم الإفريقية، دون المشاركة الرسمية فيها. ففي اجتماع أديس أبابا للدولة المانحة،

¹ نبيل بوببية، "الأمن في المنطقة الصحراء الكبرى بين المقاربة الجزائرية والمشاريع الأجنبية"، مرجع سابق، ص 140.

² المرجع نفسه، ص 140.

³ المرجع نفسه، ص 141

⁴ بوببية، مرجع سابق، ص 141.

⁵ محمود معروف، "أزمة مالي بوابة المغرب للعودة إلى الاتحاد الإفريقي"، <http://www.swissinfo.ch>.

التي دعا إليها الإتحاد الإفريقي على هامش القمة الإفريقية العشرين، حضر المغرب رسمياً وشارك على مستوى وزير الخارجية المغربي الدكتور "سعد الدين العثماني" خلال الاجتماع، عن تقديم دعم مالي بمبلغ 5 مليون دولار¹.

ويبرز المسؤولون المغاربة أن مجلس الأمن في قراره رقم 2085 الذي سمح بالتدخل الدولي/الإفريقي في مالي، اتخذ بمبادرة مغربية أثناء رئاساتها للمجلس في ديسمبر الماضي، أصدر بياناً رئاسياً للدعم هذا التدخل. لكن يستبعد المسؤولون المغاربة رسمياً مشاركة بلادهم عسكرياً في حل الأزمة المالية إذ قال "محمد العنصر" وزير الداخلي المغربي، إن بلاده لا تعترف إرسال قوات إلى مالي لأن هذا ليس مطروحاً على جدول الأعمال بالرغم من دعمه للتدخل الفرنسي².

لكن المغرب لديه تخوف قوي من ردة فعل انتقامية، بسبب سماحه للطيران الفرنسي بعبور أجوائه ومساهمته المالية في دعم هذه الحرب، وبالتالي قام بنشر قواته المسلحة على الحدود مع موريتانيا، وعلى كل الشريط الحدود الجنوبي، وحتى المعبر الحدودي الجنوبي، وحتى المعبر الحدودي مع موريتانيا أغلقه بشكل جزئي، وأصبحت تشرف عليه القوات المسلحة المغربية، وهذا ما سيكون له انعكاس يلبي على التبادل الاقتصادي بين البلدين³.

يعود التخوف المغربي أيضاً إلى تزايد عدد المغاربة الذين انضموا للقتال مع الجماعات المسلحة، وضبط الأمن المغربي لمجموعات تشتغل على تجنيد الشباب المغربي للجهاد ضد فرنسا في الساحل، وتخوف آخر من عودة هؤلاء المسلحين بعد انتهاء الحرب، وخلق نواة خلية أصولية في المملكة التي تعتمد بشكل كبير على السياحة والاستثمارات الغربية وكذا الواردات التي تتجاوز أكثر من 60% من فرنسا والإتحاد الأوروبي⁴.

ثانياً: القوى الدولية الكبرى الفاعلة في أزمة مالي:

1- فرنسا: تعود جذور المشروع الفرنسي في منطقة الصحراء الكبرى إلى ما قبل نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث بنهايتها تبنت فرنسا في أكتوبر 1946 دستوراً جديداً ضم مواد متعلقة بإفريقيا معدة سلفاً ومنها مادة منشئة للإتحاد الفرنسي، يعني مجموعة مشكلة من الجمهورية الأم من جهة، ومن جهة أخرى أقاليم ودول أخرى. وفي هذا الإطار قررت باريس تجميع مختلف أقسام الصحراء المنقسمة بين الجزائر، إفريقيا الغربية الفرنسية وإفريقيا الشرقية الفرنسية في وحدة إدارية، وبهذا شكلت "المنظمة الموحدة للمناطق

¹ المرجع نفسه.

² المرجع نفسه.

³ محمد المختار ولد أحمدناه، "العدوان الفرنسي على مالي وانعكاساته على بلدان المغرب

العربي"، <http://hespress.com>.

⁴ المرجع نفسه.

الصحراوية"، إلا أن المشروع لم يفعل في حينه¹. لهذا يتجلى بوضوح أن فرنسا كانت تنوي من خلال المشروع فصل المجالات الصحراوية الجزائرية المالية، الموريتانية والنيجيرية والتشادية لتجعل منها إقليما مستقلا مرتبطا بباريس مباشرة².

وبعد نيل مالي استقلالها من فرنسا، عملت هذه الأخيرة على المشاركة كطرف غير مباشر في الأزمة التي ظهرت بين الحكومة المالية والتوارق، وهذا من خلال العديد من المبادرات بهدف التوسط من أجل إنهاء النزاع بين الأزواد والحكومة المالية. ولهذا قد استعملت فرنسا عدة وسائل للاستقطاب والاحتواء منها³:

- الحملة الإعلامية المكثفة وإبراز معاناة التوارق.
- إنشاء جمعيات للتضامن ومساعدة التوارق تحت شعارات إنسانية.
- تقديم المساعدات المالية.
- معارضة الوساطة الجزائرية في النزاع خاصة اتفاقية "تمنراست"، وهذا من أجل إيجاد المناخ المناسب لتجسيد فكرة "الدولة التارقية".

لكن من خلال الأزمة الراهنة يبرز الطرف الفرنسي كدعم للحكومة المالية على حساب الحركات المسلحة التي وصفها بالإرهابية والمتطرفة، حيث عملت فرنسا على مساعدة الجيش المالي لمنع الجماعات المسلحة من التوغل نحو العاصمة المالية.

2- الولايات المتحدة الأمريكية:

بدأ الاهتمام الأمريكي بمالي بعد زيارة الرئيس المالي "موسى تراوري" إلى واشنطن سنة 1990، وقد تسربت بعد ذلك أخبار عن تسليم القاعدة الجوية المالية "طاسيلت" للقوات الأمريكية، كما أن مواطنين أمريكيين قاموا بشراء قطع أرضية بشمال مالي وخاصة في مدينة "تمبوكتو"، أين كونوا جمعيات خيرية للتضامن والتعاون مع التوارق⁴.

أما على مستوى الموقف الأمريكي من أزمة التوارق، فإن واشنطن بحثت في البداية عن حليف تارقي تتعامل معه من القيادات ذات الوزن الثقيل، لتجد الزعيم النيجيري "مانو دياك" الذي كان أحد أقوى حلفائها في المنطقة ورسم معها سياسة إضعاف النفوذ الجزائري هناك⁵. وهذا ما يؤكد على أن واشنطن أرادت بأن يكون التوارق حلفاء مع الأزواد، إلى أن تسارع الأحداث وعدم إيجادها لحليف قوي من التوارق أدى بها

¹ نيبيل بوبية، "الأمن في المنطقة الصحراء الكبرى بين المقاربة الجزائرية والمشاريع الأجنبية"، مرجع سابق، ص 144.

² المرجع نفسه، ص 145

³ أحمد شنة، مرجع سابق، ص 103.

⁴ د شنة، مرجع سابق، ص 105-106..

⁵ المرجع نفسه، ص 106.

إلى التحالف مع النظام المالي الذي فتح لها الأبواب على مصارعيه لدخول منطقة الساحل، على الرغم من رفضه وجود "أفريكوم" على أرضه.

ومع بداية الأزمة الراهنة في مالي، كان هناك تردد أمريكي في اتخاذ الموقف ثابت حيث كانت أمريكا تكثف بالتعبير عن تخوفها من تسارع الأحداث، وتزايد نشاطات الحركات الإرهابية بالاشتراك مع "الحركة الوطنية لإقليم الأزود" في إطار تحالفات تكتيكية، وكذا التخوف في انتشار السلاح الليبي في المنطقة بعد انهيار النظام الليبي جراء ما أطلق عليه البعض "الربيع العربي". حيث كان الموقف الأمريكي يتوافق مع الطرح الجزائري القاضي بحل الأزمة سلميا عن طريق المفاوضات والحلول السياسية، وقد يكون ذلك بحكم إدراك الولايات المتحدة الأمريكية واعترافها بخبرة الجزائر في مجال مكافحة الإرهاب، وأن المعلومات حول ما يجري في المنطقة لم تكن كافية ومتوفرة للطرف الأمريكي بالشكل اللازم الذي يجعله يتخذ موقف صارم في تلك المرحلة مع بداية تأزم الأوضاع.

لكن بعد مدة قصيرة نسبيا شهد الموقف الأمريكي تغير إلى صالح الطرف الذي يقضي بالتدخل العسكري لإنهاء الأزمة، نتيجة عدة لقاءات بين الفاعلين الدوليين المهتمين فعليا بالأزمة وخاصة فرنسا. إذ أصبحت أمريكا تدفع هي الأخرى الجزائر لكي تغير موقفها من التدخل العسكري. وقد نجحت في فعل ذلك ولو جزئيا بعد تم إعلان عن فتح الجزائر لمجالها الجوي للطائرات الحربية التي ستشارك في العمليات في شمال مالي ويأتي ذلك بعد زيارة التي قامت بها وزيرة الخارجية الأمريكية "هيلاري كلينتون" يو الإثنين 29 أكتوبر 2012 إلى في الجزائر، حيث تحدثت مع مسؤولين جزائريين عن تداعيات التدخل العسكري "الوشيك" في شمال مالي بعد سيطرة الجماعات المسلحة على المنطقة منذ شهر أبريل 2012¹.

بمعنى أن النيران طالما هي بعيدة فلا يهتم من تحرق أو من يموت، كما تعنى بصورة أوضح أنه لا صوت يعلو فوق صوت المصالح².

وهذا ما يؤكد على أن الولايات المتحدة الأمريكية متخوفة على مصالحها في المنطقة وخاصة الاقتصادية والنفطية بحكم أن لها استثمارات ضخمة، ولها طموحات بأن تكون اللاعب الرئيسي في القطاع النفطي في شمال إفريقيا وخاصة دلتا النيجر وخليج غينيا وفي الجزائر والآن في ليبيا وتشاد.

ثالثا: المنظمات الإقليمية والدولية الفاعلة في أزمة مالي:

بالإضافة إلى أدوار القوى الإقليمية والدولية، شهدت الأزمة التي تعيشها دولة مالي تفاعل وتنسيق أهم المنظمات الإقليمية والدولية وأبرزها:

أولا: المنظمة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (الإكواس):

¹ وكالات الأنباء، "هيلاري كلينتون تصل إلى الجزائر لبحث تداعيات التدخل العسكري في شمال مالي"،

<http://gate.ahram.org.eg>.

طلبت الحكومة المؤقتة في مالي سبتمبر 2012 مساعدة المنظمة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (الإكواس)، لمواجهة تهديد الحركات الإسلامية المتفارقة، والمساعدة على قمع التمرد الذي يشهده شمال البلاد، وقد اعتمدت المجموعة - تلبية للطلب المالي - مقارنة من شقين لحل الأزمة¹: أولاً: كلفت الرئيس البوركينابي "بليز كومباروي" بالتفاوض مع ممثلي أنصار الدين، على أمل إقناع هذه الجماعة بقطع علاقاتها مع القاعدة بالمغرب الإسلامي والقبول باتفاق سلام مع الحكومة المالية. وقد تعهد أنصار الدين بعد محادثات السلام في منتصف نوفمبر 2012 في "واغادوغو" مع الرئيس "كومباروي" بنبذ تطرف والإرهاب، ومكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود، والدخول في حوار مع جميع الأطراف لحل الأزمة بمالي، وتلا ذلك مفاوضات أخرى مع وفد آخر من أنصار الدين في الجزائر في محاولة لإنهاء الأزمة. ضغط "الإكواس" دبلوماسياً من أجل تدخل عسكري حال فشل المفاوضات، وفي هذا الإطار أحالت "الإكواس" طلب الحكومة المؤقتة في مالي لمساعدتها في قمع التمرد إلى مجلس الأمن الدولي. وفي 12 أكتوبر أصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم 2071، الذي يفوض المجموعة والإتحاد الإفريقي وضع خطة للتدخل العسكري الدولي في مالي وتقديم تقرير عن تطورات هذه التحركات في غضون 45 يوماً. وتماشياً مع ذلك عقد الخبراء العسكريون من إفريقيا والأمم المتحدة و أوروبا اجتماعاً مدة أسبوع في باماكو وضعوا خلاله خطة أولية لنشر ما بين 3000 و 4000 جندي لاستعادة شمال مالي من جماعات المتمردين المرتبطة بتنظيم القاعدة².

وبعد اجتماع باماكو عقد اجتماع آخر يوم 11 نوفمبر 2012 في "أبوجا"، وأجمع ممثلو "الإكواس" على تشكيل قوة تخل قوامها 3300 لاستعادة شمال مالي من المتمردين الإسلاميين، وأحيل قرار المجموعة إلى الإتحاد الإفريقي، أين أيد مجلس الأمن "رمضان عامرة" في مؤتمر صحفي في أديس أبابا بإثيوبيا يوم 13 نوفمبر 2011 أنه قد تقرر من هذا اليوم في ضوء جميع العوامل ذات الصلة، بدأ العمليات المنسقة لخطة نشر قوات (أفيسما)، وقدمت الخطة العسكرية في وقت لاحق إلى مجلس الأمن بموجب تفويض القرار الأممي رقم 2071³.

وفي وقت لاحق أقل وزراء المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (الإكواس) اقتراح تحويل البعثة الدولية بقيادة إفريقية إلى مالي (أفيسما) إلى عملية لحفظ السلام تكون تابعة للأمم المتحدة. وطلب الوزراء خلال الاجتماع الذي عقده يوم 2013/02/26 في "أبيدجان" بدولة "ساحل العاج" في إطار "مجلس

² المرجع نفسه.

³ وكالة بانا للأخبار، ووزراء "الإكواس" يقررون خطة تحويل "أفيسما" إلى البعثة الأممية،

<http://www.panparess.com>.

الوساطة والأمن من "الإكواس" أن تدعم بالتعاون مع الإتحاد الإفريقي طلب الحكومة المالية في هذا الخصوص¹.

ثانيا: منظمة الأمم المتحدة:

أصدرت منظمة الأمم المتحدة ثلاث قرارات بشأن الأزمة في مالي، وهذا بعد رفع "مجلس الوساطة والأمن" التابع للإتحاد الإفريقي طلب المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا "الإكواس"، بشأن معالجة الوضع المتأزم في مالي، وهذا بعد إعلان الجماعات المسلحة إنشاء دولة "أزواد" شمال البلاد.

جاء القرار الأممي الأول بشأن الأزمة في مالي تحت رقم 2056، والصادر في 5 جوان 2012 بشأن تعزيز الأمن في غرب إفريقيا، وشمل عدة فقرات عن الوضع المالي. حيث يشير القرار إلى تأكيد سيادة مالي ووحدتها وسلامتها الإقليمية، ويدين محاولات الانقلاب، كما يثني على الجهود التي تقوم بها الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا والإتحاد الإفريقي، وكذا تعاون البلدان المجاورة والدول الأخرى². كما جاء القرار الأممي ليشدد على ضرورة الحوار بين مختلف الأطراف، يدين هجمات الجماعات المسلحة والمتمردين ضد القوات المسلحة المالية والمدنيين، وكذا ليؤكد رفضه لبيان "الحركة الوطنية لتحرير الأزواد" والمتعلق بما يسمى ب "استقلال شمال مالي ويعتبرها باطلة"³.

ثم جاء القرار رقم 2071 بشأن مالي الصادر في 12 أكتوبر 2012، وأهم ما جاء فيه هو إعراب مجلس الأمن والأمم المتحدة عن استعداداتها لتقديم الدعم اللازم، لوضع حد للتدهور الأمني والأخطار الأمنية والإنسانية في شمال مالي، وهذا من خلال دعم جهود المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا وكذا طلب السلطات المالية الذي ينص على نشر قوات عسكرية دولية بعد دراسة هذا الطلب في أجل لا يتجاوز 45 يوما⁴.

أما القرار رقم 2085 بشأن مالي والصادر يوم 20 ديسمبر 2012، وتحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة الخاص باللجوء إلى "كافة الوسائل الضرورية"، لحماية المدنيين وتحقيق استقرار المدن الرئيسية في مالي وخاصة شمال البلاد⁵. نص القرار على تدريب القوات المالية لكي تؤدي جميع مهامها في الدفاع عن وحدة البلاد، كما حث لفترة الدول والمنظمات الإقليمية والدولية على القيام بصورة منسقة بتقديم المساعدة والخبرة الفنية والتدريب. كما ركز القرار أيضا على التزام الأطراف بإعادة بناء قدرات مالية بما في ذلك نشر بعثة عسكرية أوروبية للتدريب والمشورة، ونشر بعثة دولية بقيادة إفريقية لفترة أولية مدتها عام واحد. وقد كان المقرر البدء في تلك الإجراءات ابتداء من شهر سبتمبر أو أكتوبر 2013.

¹ المرجع نفسه.

² قرار مجلس الأمن، رقم 2056 (2012) يوم 5 جويلية 2012، www.diplomatie.gOuv.f.

³ نفس المرجع.

⁴ قرار مجلس الأمن، رقم 2071 (2012) يوم 12 أكتوبر 2012، www.diplomatie.gOuv.f.

⁵ قرار مجلس الأمن، رقم 2085 (2012) يوم 20 ديسمبر 2012، www.diplomatie.gOuv.f.

كما أن مجلس الأمن التابع لمنظمة الأمم المتحدة، درس مشروع قرار يقضي بنشر قوات حفظ السلام بدلا من البعثة الدولية لدعم مالي تتألف من 12 ألف و600 جندي إلى مالي لدعم القوات الفرنسية عند الحاجة في مواجهة تهديدات المتطرفين الإسلاميين، كما أن دول المجلس الأمن قد تصوت على نص القرار بحلول نهاية شهر أبريل 2012، بحيث تبدأ بعثة الأمم المتحدة الدائمة للتحقيق الاستقرار في مالي مهامها في الأول من جوان القادم ولمدة 12 شهر¹، وقد صرح مسئول رفيع فض الكشف المستوى في الأمم المتحدة رفض الكشف عن اسمه بأن "العملية ستكون رابع أكبر عملية لحفظ السلام تقوم بها الأمم المتحدة وستبلغ تكاليفها 800 مليون دولار سنويا².

مما سبق يمكن ان نستشف طبيعة النزاع المالي ونصنفه وفقا لمجموعة من المعايير هي المعتمدة والمتفق عليها في حقل النزاعات

من حيث المعيار الجغرافي: هو نزاع داخلي بامتدادات اقليمية من حيث تداعياته وطبيعته الاثنية من حيث أطراف النزاع : الحكومة المالية والجماعات المتمردة للطوارق وهي منقسمة على نفسها بالإضافة الى الجماعات الموسومة بالإسلامية التي تدافع عن مشروع دولة اسلامية حركة انصار الدين الجهاد والتوحيد لغرب افريقيا والقاعدة في المغرب العربي من حيث الحدة : نزاع عنيف من حيث عدد الضحايا

من حيث الموضوع : نزاع على الإقليم والمطلب الاساسي فيه هو الانفصال لشمال المالي عن الجنوب وإقامة حكم ذاتي .للتوارق الذين تعرضوا لأبشع صور التهميش والاقصاء وتوزيع غير العادل

المبحث الثالث: انعكاسات أزمة مالي على الأمن الجزائري:

يربط "يوهان غالتونغ" في نظريته حول "العنف البنيوي" بين فكرة ضعف التوزيع وعدم عدالته ب بروز الأزمات الداخلية، وخاصة عندما تكون أزمة الهوية مرتبطة بمكون اجتماعي متمركز جغرافيا، ما قد ينتج عنه انفصال عن الدولة مما يؤدي لحالة من انفلات الأمني وانهيار الدولة وانتقال تهديدات لدول الجوار. وهذا ما يمكن تطبيقه على الأزمة التي تشهدها مالي، إذ يشكل التوارق والعرب هوية مختلفة عن باقي السكان الماليين، هذه الهوية مرتبطة بمكون اجتماعي متمركز جغرافيا في الشمال المالي. حيث شكل إعلان هذه الجماعات عن إنشاء دولة "الأزواد" حالة من الانفلات الأمني، خاصة بعد الإطاحة بالرئيس المالي نتيجة عدم قدرته على السيطرة على الوضع، ولهذا انتقل التهديد إلى دول الجوار وعلى رأسها الجزائر.

لذا تعتبر صحراء أزواد شمال مالي البطن الرخو للأمن القومي الجزائري، حيث تشكل هذه المنطقة بؤرة توتر بسبب تمرد التوارق الذي ما فتئ يتوقف ليندلع من جديد ". حيث باتت الصحراء شمال مالي

¹ وكالات فرنسا، فرنسا تقترح إصدار قرار بشأن إر سال قوات حفظ السلام إلى مالي، <http://www.dostor.org>.

² نفس المرجع.

خارجة عن السيطرة تماما وأصبحت ملجأً للجماعات السلفية المتشددة ولمظاهر العنف المسلح. وهو ما يؤثر على أمن الساحل الإفريقي ككل والأمن الجزائري بشكل خاص، بحكم حدودها الجنوبية الشاسعة التي تتقاسمها مع مالي والتي تقدر بـ 1400 كلم وصعوبة السيطرة عليها والتحكم فيها بسبب الطبيعة الصحراوية للمنطقة.

وبما أن الأمن مفهوم ضيق وواسع في آن واحد، ضيق عندما نحصره في الجوانب العسكرية فقط وواسع عندما يتعلق بقضايا الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة ببعدها الداخلي والخارجي فإن الجزائر تعاني من تهديدات متشابهة ومتنوعة بسبب الأزمة المتراكمة التي تشهدها الدولة الجارة مالي. **أولاً: الانعكاسات العسكرية لأزمة مالي على الأمن الجزائري:**

يعد البعد العسكري من أهم وأبرز الأبعاد التي تناولتها الدراسات الأمنية بالشرح والتحليل، خاصة الدراسات التقليدية وأهمها الواقعية، فأى خلل في مكونات القوة العسكرية للدولة يعرض الأمن الوطني لأخطار وتهديدات كبيرة قد تصل إلى كيان الدولة وسلامتها العضوية. ويرتبط البعد العسكري لأمن الوطني بمختلف الأبعاد الأخرى ارتباط كبير، حيث أن أي ضعف يمس أي منها يؤثر على مكونات القوة العسكرية، خاصة البعد الاقتصادي والجيوبوليتيكي والسياسي¹.

برزت العديد من الانعكاسات العسكرية التي أثرت على أمن الجزائر، والتي من أهمها:

أ: انتشار النزاع التارقي:

إن النزاع بين التوارق والحكومة المالية لا يكاد يخمد حتى ينفجر من جديد فمُنذ سنة 1990 والمنطقة تشهد مظاهر النزاع المسلح. وعليه فإن هذه الأوضاع تشكل تهديداً مباشراً للأمن الجزائري وهذا في شقين²:

1- انتقال النزاع إلى الأراضي الجزائرية: بحكم الحدود البرية الجزائرية الطويلة مع منطقة شمال مالي وصعوبة إخضاعها للرقابة، فإن أمن الجزائر معرض للتهديد. وهذا من خلال العمليات التي يقوم بها الجيش المالي لملاحقة المتمردين اللذين يلجئون للأراضي الجزائرية للفرار من القوات المالية كما تستخدمها الجماعات المسلحة بدورها كمراكز لضرب الجيش المالي.

2- التخوف من نشر نزعة التمرد في صفوف التوارق الجزائريين، وتحريضهم على الانفصال بالتأثير على مشاعرهم ونفسياتهم، وتحفيزهم على الانضمام إلى إخوانهم في شمال مالي، ويمكن تفسير التخوف الجزائري من هذا السيناريو وفق نظرية الدومينو، حيث تبرز فكرة الانفصال بالتتابع للأقليات التارقية الموزعة على دول الساحل. فابتداءً من سيناريو انفصال إقليم أزواد في مالي، ستشهد المنطقة سلسلة من

¹ سعد بن محمد الغامدي وآخرون، الأمن الوطني، (المملكة العربية السعودية، كلية الملك فهد الأمنية، 2008)، ص

² ظريف شاكور، البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية للتحديات والرهانات، مذكرة الماجستير في العلوم السياسية، (جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009/2010)، ص 59.

الانفصاليات كما يحدث في أحجار الدومينو الموضوعة بشكل متقارب ومتتالي فبمجرد سقوط الحجر الأول تليه بقية الأحجار. وهذا ما سيعطي بعدا دوليا لمشكل الحدود ويهدد كامل منطقة الساحل الإفريقي، كما سيجعل الجنوب الجزائري في خطر لأنه مستهدف أساسا بسبب ما يزخر به من ثروات طبيعية أهمها البترول. لهذا فالجزائر غير قادرة على الصمود إذا فتحت جبهة داخلية جديدة¹.

ب: التهديد الإرهابي:

عرفت منطقة الأزواد شمال مالي تصعيدا كبيرا لعمليات القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي حيث ترجمت في سلسلة اختطافات للرهائن الغربيين، هذه الظاهرة التي عرفت استفحالا كبيرا حيث أصبحت تجارة مربحة للجماعات الإرهابية. وهو ما يشكل تهديدا للأمن الجزائري سواء من خلال التدخل الأجنبي في المنطقة بما أنها تستهدف السياح الغرب، كما أن الصفقات التي تدار من أجل إطلاق صراحهم لا تصب في خدمة المصالح الجزائرية، سواء عن طريق تقديم الفدية أو بإطلاق المسجونين الذين يعتبرون أشخاصا خطرين جدا.

فوجد جماعة "مختار بن بلمختار" الذي كان عنصرا في الجماعة السلفية للدعوة والقتال الجزائرية قد حصلت على 5 ملايين أورو جراء عملية خطف 32 سائحا غربيا سنة 2003، حيث تمركزت الجماعة بواسطة هذه الأموال من الحصول على معدات وسيارات وأسلحة، كما أن الصفقة السرية للرئيس "أمدو توماني توري" مع جماعة أبو زيد الإسلامية، والتي تم من خلالها إطلاق صراح قدماء الأفغان الجزائريين "أسامة مرداسي" الذي اعتقل في مالي، مقاليل إطلاق صراح الرهائن الكنديين والألمانيين المحتجزين، أين تكفلت ليبيا بالجانب المادي لها، قد أثارت استياء السلطات الجزائرية بسبب عدم إبلاغها بها، كما اعتبرت الجزائر أن هذه الصفقة قد تمت على حساب أمنها، وسعيها الدؤوب لوضع قانون لتجريم الفدية².

كما هاجمت عناصر تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي "تكنة للدرك الوطني جنوب "تنزواطين" ولاية "تمنراست" الجزائرية وقتلت 11 دركيا قبل أن تتسحب إلى قواعدها في شمال مالي، حيث أتى هجومها بعد أسابيع قليلة من إنشاء القيادة العسكرية موحدة بين الجزائر، مالي، النيجر، موريتانيا في 2 ماي 2010³. بالإضافة إلى تعرض القنصلية الجزائرية ب "عاو" في جمهورية مالي لاعتداء مسلح من قبل الحركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا، المنشقة عن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في 5 مارس 2012 أين احتل المسلحون مقر القنصلية، واقتادوا القنصل رفقة ستة موظفين آخرين إلى وجهة

¹ شاكر، البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية للتحديات والرهانات، مرجع سابق.

² المرجع نفس، ص 69.

³ عبد الرحمن رايس، "دعوة مالي كان لها أثر إيجابي على الجانب الأمني: قيادة أركان الساحل تدرس إمكانيات فتح

الحدود للعمليات المشتركة"، <http://www/djazair.com>.

مجهولة. وفي فترة لاحقة أطلقوا سراح ثلاث منهم، وتم إعدام نائب القنصل "الطاهر التواتي" بعد رفض الجزائر رفض التفاوض مع الخاطفين¹.

وبرزت الانعكاسات العسكرية على الأمن الجزائري من خلال الأزمة الراهنة التي تعرفها مالي، بعدما قامت مجموعة مسلحة تابعة لتنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي والمعروفة بالملتحمين بخطف رهائن في منشأة غاز جنوب شرقي البلاد بولاية "عين أميناس" والمعروفة بـ "تيغنتورين" يوم 16 جانفي 2013 وجاء هذا انتقاما من فتح الجزائر أجواءها أمام الطيران الفرنسي لقصف شمال مالي، فقد تم احتجاز عمال أجنب ينتمون إلى إحدى عشر دولة هي: النرويج، فرنسا، الولايات المتحدة، بريطانيا، رومانيا، كولومبيا، وتايلاند، الفلبين، وأيرلندا، اليابان، وألمانيا. وانتهت عملية الاحتجاز هذه التي استمرت لمدة أربعة أيام عندما اقتحمت القوات الجزائرية المحطة، مما أدى إلى خسائر بشرية فادحة وكانت نتيجة عملية إطلاق صراح العمال الجزائريين البالغ عددهم 685 إضافة إلى 107 أجنب عاملين في المصنع، في حين قتل 37 رهينة و32 من الإرهابيين².

ج: انتشار الجريمة المنظمة:

تشكل الجريمة المنظمة تهديدا جديدا للأمن الجزائري، يمس بتأثيراته السلبية جميع الوحدات المرجعية للأمن الجزائري، حيث بات هذا الأخير بحاجة إلى استراتيجية أمنية شاملة قائمة على إجراءات عسكرية وأخرى غير عسكرية (قضائية، اقتصادية، اجتماعية). ومن أخطر أنواع الجريمة المنظمة تبرز تجارة المخدرات، حيث تساهم عوامل القرب الجزائر الجغرافي من مناطق إنتاجها وعبورها في إفريقيا جنوب الصحراء، مقابل ضعف الأنظمة الجنائية فيها وفسادها، بالإضافة إلى طبيعة الحروب والنزاعات هناك وكذا انكشاف الجزائر بسبب ضعف التغطية الأمنية لحدودها الجنوبية، في تقاوم التأثير السلبي لتجارة المخدرات على أمن الجزائر، وهو ما تؤكد أرقام كميات القنب الهندي، الكوكايين، الهروين المضبوطة في الجزائر كل سنة ومقدرة بالأطنان بالإضافة إلى مئات الآلاف من الأقرص المهلوسة³.

وفي هذا الصدد أكدت السلطات الجزائرية وجود علاقة وطيدة بين تهريب المخدرات وأنشطة الجماعة السلفية للدعوة والقتال عبر مدن "كيدال"، "أغادي" و "سرت"⁴. كما يضيف المعهد الدولي للدراسات الإرهاب التابع "المعهد الأمريكي" من خلال ما توصل إليه تحقيق فيدرالي أقيم شهر نوفمبر 2009 أن:

¹ فتيحة بورويبة، "حركة التوحيد والجهاد تعلن إعدام نائب القنصل الجزائري في مالي"، <http://www.alriyadh.com>.

² فريدوم أونوا، مرجع سابق.

³ بوحينة قوي، "إستراتيجية الجزائرية اتجاه التطورات الأمنية في الساحل الإفريقي"، <http://studies.aljazeera.net>.

⁴ شاكر، مرجع سابق، ص 99-101.

الشبكات عبر الوطنية لتهريب المخدرات تضمن تقديم الدعم المالي للمتمردين الكولومبيين ولتنظيم القاعدة عبر فرعا في منطقة الساحل والتمثلة في "تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي"¹.

د: انتشار السلاح:

يشكل الانكشاف الأمني الذي تعيشه دولة مالي تهديدا مباشرا للأمن الجزائري، خاصة بعد انتشار ملايين قطع السلاح الخفيف والثقيل بعد انتهاء الثورة الليبية وعودة المقاتلين التوارق إلى بلدانهم. وهو تحد جديد يفرض على السلطات الجزائرية وسائل وإمكانيات لوجستية وعسكرية كبيرة، لتأمين حدودها ومنع دخول الأسلحة وتسلل الإرهابيين للأراضي الجزائرية.

يبقى التخوف قائما من وصول هذه الأسلحة إلى أيدي الجماعات الإرهابية المنتشرة في المنطقة وجماعات الجريمة المنظمة التي تهدد استقرار الدول. ففي هذا الصدد يحذر "رزاق بارة" من أن هناك: حوالي مليون قطعة سلاح تباع وتشتري دون رقيب في الساحل الإفريقي ويضيف قائلاً: " أن سقوط الدولة الليبية بين أيدي الميليشيات والتدخل الغير المدروس لحلف شمال الأطلسي في هذا البلد، نتج عنه استباحة مخازن السلاح وتهريبها ونقلها إلى منطقة الساحل مع قوافل الجنود التوارق العائدين لديارهم ومعظمهم من إقليم أزواد شمال مالي مدججين بالأسلحة"².

فمع عودة المدججين التوارق في صفوف كتائب "القذافي" إلى مالي ابتداء من 15 أكتوبر 2011 . فضلا عن كميات ضخمة من الذخيرة، دخلت إلى الصحراء المالية والنيجيرية مهربة من ليبيا، حيث تنتشر مجموعات تابعة للتنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي وحركة المتمردين التوارق، وكذلك حركة "أبناء الصحراء للعدالة" التي تقاوم ضد النظام الجزائري"³.

و: تحد التدخل الأجنبي في المنطقة:

رفضت الجزائر أي تدخل أجنبي في المنطقة، خاصة إذا كان يهدف إلى إقامة قواعد عسكرية في حدودها الجنوبية. فبعد إنشاء الولايات المتحدة الأمريكية قيادة عسكرية خاصة بإفريقيا AFRICOM كبناء عسكري جيد يركز الوقاية والتعاون والتطور وفقا لتصريح بوش في 06/02/2007، بذلت أمريكا جهودا كبيرة خلال السنوات الماضية للحصول على هذه القاعدة العسكرية بولاية "تمنراست" الجزائرية أو على حدود الإقليم في الأراضي المالية أو الموريتانية، لكن مالي وموريتانيا لم تتمكنوا من المغامرة بسبب الرفض الشعبي الداخلي والإقليمي (الجزائر، ليبيا)، والدولي (فرنسا) وهذا ما دفعها إلى نقلها إلى مدينة

¹ Yonah Alexander, Magherb & sahel terrorism : Addressing the Threat Formal-Qaeda & other Terrorists in North & West/ central Africa, **International center Terrorism Studies at the Potomac Institute For Policy Studies**, U.S.A, January 2010, p 06.

² عاطف قدارة، "رزاق بارة يحذر من عسكرة الأزمة والصراعات الإثنية" في مالي مليون قطعة سلاح غير مراقبة في الساحل"، **جريدة الخبر** الثلاثاء 5 مارس 203، ص 3.

³ محمد محمود أبو المعالي، "السلاح الليبي يهدد بإشغال منطقة الساحل والصحراء"، <http://www.swissinfo.ch>.

"فرانكفورت" الألمانية. لكن مع ذلك حضرت الولايات المتحدة الأمريكية عسكريا من خلال تدريب ضباط جيوش المنطقة على عمليات مكافحة الإرهاب وحرب العصابات (مالي، النيجر، موريتانيا) كما رفعت تعاونها التقني والإستخباري مع (الجزائر والمغرب).

أما بعد انفجار الأزمة في مالي فقد تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية، من استغلال الوضع وإعلان رئيسها بأن 100 فرد من القوات الأمريكية قد تم إرسالهم إلى دولة النيجر في قارة إفريقيا، من أجل إقامة قاعدة جوية أمريكية جديدة تستخدم مبدئيا في إطلاق الطائرات دون طيار طراز "بريديتور" "المفترس" لأغراض جمع المعلومات والمراقبة في المنطقة، وكان الهدف المعلن هو تقديم الدعم للعملية "سرفال" القط الوحشي التي تقوم بها القوات الفرنسية في دولة مالي المجاورة¹.

لكن المنتبِع لشؤون القارة الإفريقية وللوضع في مالي يدرك بأن التدخل الفرنسي ليس بجديد، فقد قامت فرنسا بالتدخل العسكري في النزاع المالي لمواجهة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في 22 جويلية 2010 حين قامت القوة المشتركة موريتانية فرنسية بمحاولة لتحرير الرهينة الفرنسية " Gemanea " Michel" في منطقة "حاسي سيدي" بمدينة "تمبكتو"، أين انتهت العملية بفشل دريع بعد قتل 7 من عناصر القاعدة².

وفي هذا الصدد أعربت الجزائر عن استياءها لمشاركة القوات الأجنبية في العملية، حيث رأت فيها مبررا للجماعات السلفية الشرعية ما تقوم به، كما عاتبت الجزائر مالي على عدم تحركها ساكنة إزاء اختراق سيادتها ووقوفها دون مواجهة القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.

كما جاء التدخل الفرنسي في مالي مرة أخرى بعد طلب الحكومة الانتقالية المالية للمساعدة الفرنسية، من أجل مواجهة التحالف الجماعات المسلحة مع "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" الذي ساهم في انفجار الأزمة في مالي. غير أن الجزائر ترى في التدخل العسكري الأجنبي -الفرنسي- الأمريكي- في شمال مالي مجرد استمرار التنافس الأمريكي الفرنسي للسيطرة على منابع الطاقة.

ثانيا: الانعكاسات السياسية والاجتماعية لأزمة مالي على الأمن الجزائري:

على المستوى السياسي والاجتماعي فهناك ثلاث صور للتهديد³:

1- ضعف على مستوى الدولة بوجود انقسام على مستوى الترابط الاجتماعي، وقد تدفع مخاطر التفرة الاجتماعية لانهايار الدولة القائمة.

2- إمكانية انتشار وانتقال التفكك من مستوى الاجتماعي لمستوى الوحدة الترابية تبعا لتمثيل غير عادل وغير منتظم لمختلف فئات المجتمع في النظام.

¹ طارق شيخ، المفترس في شمال النيجر لحماية الوجود الأمريكي في إفريقيا، <http://www.ahram.org.eg>

² Christophe Boislouuvier, le Mali simple spectateur, jeune Afrique, n 2634, 9/07/2011, p 34.

³ ظريف شاكر، البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية للتحديات الراهنة، مرجع سابق، ص 80.

3- أن يصبح الاستقرار السياسي موضع التهديد بسبب انقطاع الاستمرارية السياسية الذي يزود السلطة بالشرعية الضرورية لممارسة مهامها وبسط نفوذها.

أ: ظهور دولة فاشلة على حدود الجنوبية للجزائر:

يتعلق الأمن السياسي حسب مدرسة "كوبنهاغن" بمدى استقرار المؤسساتي للدول وأنظمتها الحكومية بالإضافة إلى شرعية إيديولوجياتها. وضمن هذا القطاع تتبدى ثلاث مرجعيات أمنية هي: الدول، الأنظمة الدولية والحركات العابرة للحدود الوطنية. فالتهديدات الموضوعية في هذا القطاع ليست عسكرية، ولكنها تنصرف إلى مساءلة الأفكار والمرجعيات المؤسسة للدول، الجماعات الوطنية والحركات الاجتماعية أو المؤسسات الدولية وحتى مبدأ السيادة في حد ذاته. فيمكن للسيادة مثلا أن تهدد موضوعيا بأشياء من قبيل مسألة الاعتراف أو الشرعية. كما يرى "بارين بوزان" بأن المأزق الأمني يدور حول الهوية أو ما يسميه "المأزق الأمني المجتمعي"¹. فعندما تحس مجموعة ما بالأمن إزاء السلطة أو المجموعات التي تشاركها نفس الإقليم يؤدي ذلك إلى المأزق المجتمعي، ومع تصاعد حد المأزق الأمني المجتمعي فإن التنافس على الموارد والسلطة يتحول إلى محاولة إزالة الأطراف الأخرى عبر التصفية الإثنية، وغالبا ما تكون النزاعات الأمنية داخل المجتمع سببها فشل الدولة في إدارة وتسيير شؤون الحكم ويشتت ركائز الأمن والاستقرار الداخلي.

وفي هذا الإطار يبرز جليا بأن مالي من خلال الأزمة التي تعيش في طريقها للفشل، إذ تشير الدراسات الإستراتيجية الأولية إلى أن الجزائر ستجد نفسها أمام دولة فاشلة تجسدها "الحالة المالية"، وذلك بعد انقلاب أبريل 2012 والذي أدى لاحقا إلى إعلان "كيان أزوادي" أشبه بالحالة الأزومية الفاشلة" والتي تجمع في خصائصها الفشل دولتي الصومالي والأفغاني، وما ستجره لاحقا من أزمات ترتبط مفصليا بنشر وتوسيع رقعة التهديدات الأمنية الصلبة والناعمة من انتشار تجارة السلاح، الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية. وهي تهديدات تضعها الجزائر في الحسبان وتتعامل معها بحذر ودقة، لما لها من تداعيات واضحة على صعيد الوحدة الترابية للجزائر، وهذا نتيجة للروابط الإثنية والتاريخية بين المكون الأمازيغي التوارقي الموجود في مالي والدول المغاربية².

حيث أن أي إثارة للتوارق المنشرين في الصحراء الكبرى من شأنه أن تحرض توارق الجزائر، وهذا بحكم العلاقات الوطيدة التي تجمع فيما بين التجارة والنسب. وهو ما يعود بتداعيات سلبية على الأمن الجزائري الذي يرتبط بأمن المنطقة، وهذا ما يفسر النشاط الدبلوماسي المكثف في احتواء النزاع التارقي³.

ب: مشكلة اللاجئين:

¹ Bill Mc Sweeny, Identity and security M Buzan and Copenhagen school, International studies, Great Britain vol 22, n 1, Jan 1996, p 83.

² بوحنية قوي، مرجع سابق.

³ ظريف شاكر، مرجع سابق، ص 65-66.

أدى النزاع في منطقة أزواد شمال مالي إلى إحداث موجة من هجرات التوارق إلى الدول المجاورة من بينها الجزائر وليبيا بسبب تصعيد أعمال العنف، أين لجئوا إلى المناطق البترولية والتجمعات السكانية وهذا ما أدى إلى خلق عدة مشاكل بسبب صعوبة مراقبة تنقلهم فرزهم من حيث ذوي الأصول الجزائرية وغيرهم¹.

لذا يثير اللاجئون التوارق اختلالا في التوازن الإثني في الجزائر، خاصة في ولايتي "تمنراست" و "إلزي" إذ يمكن لهم نقل الأجواء النزاعية للتراب الجزائري، من خلال تحريض توارق الجزائر على التمرد على حكومتهم. كما قد يدخل هؤلاء اللاجئين أنفسهم في صراع مع الحكومة الجزائرية باعتبارهم عبئا وضغطا كبيرا على الخدمات الاجتماعية والموارد الاقتصادية. إذ يقومون بتهديد التجانس الاجتماعي الداخلي ويساهمون في تقوض العديد من القيم الاجتماعية، من خلال تغيير التركيب الإثني والثقافي والديني واللغوي وكذا تسببهم في انتشار العديد من الأمراض والأوبئة في المنطقة، إضافة إلى صعوبة مراقبة نشاطاتهم حيث تحولوا إلى عمليات تهريب الأسلحة والمخدرات والمواد الاستهلاكية عبر الصحراء الكبرى².

ج: الهجرة الغير شرعية:

انتشرت ظاهرة الهجرة الغير الشرعية في السنوات الأخيرة، حيث أصبحت الجزائر تعرف كدولة عبور للأفارقة في هجرتهم سواء نحو شمال إفريقيا أو الشرق الأوسط أو أوروبا. حيث استغل الشباب الإفريقي فرصة تواجد العديد من اللاجئين التوارق في الجزائر حتى يتغلغلوا معهم ليهاجروا بطريقة غير شرعية للمكان الذين يودون التوجه إليه. فمدينة "تمنراست" الجزائرية تحتوي 156000 نسمة 40% منهم أجنبى فمن جانفي إلى مارس 1999 تم اقتياد 1150 عابر غير شرعي للحدود، هذا التواجد الأجنبي في المنطقة إلى انتشار كما الأمراض المعدية بسبب الأعمال الغير الشرعية والدعارة، وهو ما أدى إلى انتشار مرض "الإيدز" بشكل كبير في المنطقة³.

ونتيجة لشساعة الحدود تعاني الجزائر من ضعف الرقابة عليها،

ثالثا: الانعكاسات الاقتصادية لأزمة مالي على الأمن الجزائري:

يعد الاقتصاد أحد الأبعاد الحيوية للأمن الوطني، حيث تمنح القوة الاقتصادية ثقلا سياسيا للدولة على المستوى المحلي والإقليمي وحتى العالمي، وكان "جوزيف ناي" قد عرف الأمن على أساس: "أنه غياب التهديد بالحرمان الشديد من الرفاهية الاقتصادية". كما ركز "روبرت ماكنمارا" على التنمية كمحور أساسي للأمن الوطني واتجه العالم خاصة بعد نهاية الحرب الباردة إلى التركيز وترجيح البعد الاقتصادي نتيجة

¹ المرجع نفسه، ص 74.

² ظريف شاكور، مرجع سابق، ص 113.

³ المرجع نفسه، ص 113.

للتورة التكنولوجية وزيادة عمليات الاعتماد وزيادة عمليات الاعتماد المتبادل وكثافتها بين الدول وأصبحت الأبعاد غير العكسية أكثر تعقيدا.

وبناء على ما سبق يتضح جليا بأن الأزمة التي تعيشها دولة مالي شكلت تهديدا مباشرا للأمن الوطني الجزائري، حيث أثرت بشكل كبير على الاقتصاد الجزائري، وهو ما يؤكد وزير الخارجية المالي السابق "سوميلو بوبيي مايغا" من خلال قوله: " البترول والغاز الجزائري ليسا بعيدين عن شمال مالي"، في إشارة إلى الخطر البالغ الذي يتهدد مصادر الثروة في الجزائر. ولهذا يمكن إجمال الانعكاسات الاقتصادية لأزمة مالي على الأمن الجزائري في النقاط التالية:

أ: تدهور القطاع السياحي:

تعد الصحراء الجزائرية قبلة سياحية خاصة تمتازت، حيث تعد المناطق الحدودية مع شمال مالي ذات أهمية تاريخية وأثرية، ما يجعلها قبلة للسياح الأجانب الذين يودون التعرف على المنطقة، واكتشاف خبايا "الأهقار" و "الطاليسي"، والاستمتاع بالطبيعة الصحراوية الخلابة، هذا ما يشكل دخلا هاما للاقتصاد الوطني وبالعملة الصعبة. حيث يتم استقبال السياح في مخيمات تقام في الهواء الطلق، وهذا تماشيا مع طبيعة المنطقة ورغبة السياح في المغامرة والاكتشاف. غالبية السياح هم من فرنسا و ألمانيا وإيطاليا وقليل من بريطانيا¹.

لكن مع بداية الأزمة الراهنة والتدهور الأمني الذي تعرفه منطقة شمال مالي المحاذية للولايات السياحية بالجنوب الجزائري، كشفت مصادر مطلعة بوزارة السياحة والصناعة التقليدية عن وضع خمس ولايات من جنوب الوطن في خانة المناطق "المحرمة" على السياح، وهذا جراء تدني الأوضاع الأمنية في منطقة الساحل بشمال مالي، بعد أن اتسعت مساحة الاشتباكات بين القوات الفرنسية والجماعات المتمردة لتمتد إلى الإقليم الجزائري².

الولاية الأولى التي ستكون في الواجهة هي تمتازت لاسيما منطقة "إليزي" في أقصى الجنوب بالإضافة إلى منطقة "الأهقار"، على أن الخطر سيصل في مراحل لاحقة إلى الولايات الأخرى على غرار "أدرار"، "تندوف" و"ورقلة" التي ستكون أيضا موصدة في وجه الزوار من محبي السياحة الصحراوية، سواء الأجانب أو المواطنين الجزائريين خوفا على سلامتهم. وعلى هذا الأساس فإن عدد السياح الوافدين إلى تمتازت لم يتعدى 643 سائحا منذ بداية السنة، أي بنسبة انخفاض بلغت 60% بالمقارنة مع عام 2011، وبالتالي فقد يضطر حوالي 80 مكتبا وشركة سياحية إلى إغلاق أبوابها نتيجة لذلك، بينما كان رئيس جمعية وكالات السياحة والسفر في ولاية "تمنراست"، "عزي عدي أحمد" قد قال: "يأتي هذا الوضع

¹ حميد ك، "قدمنا عهدنا للدولة الجزائرية ونرفض أي انشقاق الطوارق"، في حوار مع أمين عقال طوارق تمتازت أحمد

أيدابارا، جريدة الشروق، ص7.

² سعيد بشار، قطاع السياحة الخاسر الأكبر من تدني الأوضاع الأمنية في الساحل، جريدة الفجر، <http://www.al->

نتيجة التراجع الكبير في عدد السياح الأجانب خلال العشر السنوات الأخيرة بسبب الظروف الأمنية التي مرت بها الجزائر، كما أنها نتيجة تزايد تردي الوضع في منطوق الساحل¹.

ب: تعطل المشاريع الاقتصادية وانتشار البطالة:

يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي بالدرجة الأولى، حيث يعتمد الجزائر في أكثر من 95% من صادراتها على المحروقات، والتي تستخرج من الصحراء الجزائرية، هذه الأخيرة المتاحة لبور التوتير والنزاع في منطقة الساحل والت تفنقد للحماية بالشكل اللازم. لهذا فإن الجزائر تأثرت بشكل كبير جراء انفجار الأزمة في شمال مالي والمحاذية لجنوبها، خاصة من خلال الاعتداء على مجمع " تيغنتورين" للغاز " ب " عين أميناس" جنوب شرق الجزائر بالقرب من تفجير قاعدة النفط في " للغاز" ب " عين أميناس" جنوب شرق الجزائر بالقرب من الحدود الليبية، فبعد ساعات من تفجير قاعدة النفطية في "عين أميناس"، قامت شركة "سونطارك" بتقليص نسبة تموينها لأوروبا بالغاز، في حين أعلنت شركات أجنبية في مقدمتها المؤسسات البريطانية واليابانية ترحيل عمالها من الجزائر. وفي نفس السياق تم تجميد مشاريع بتكلفة 14 مليار دولار إلى غاية نهاية الحرب في مالي، كما قامت شركة "سونطارك" بتقليص حصة إيطاليا من الغاز ب 13 مليون م بسبب حادثة "عين أميناس". ونتيجة و نتيجة لذلك شهدت "أسعار النفط ارتفاعا ب 1 دولار بعد خفض مستوى الإنتاج في الجزائر² فكلما تعطلت المشاريع الاقتصادية عرقلت التنمية وزادت البطال

خلاصة الفصل الثاني

الجوار الإقليمي هنا محوري جدا إذ أن المالي ليس جوار إقليمي بقدر ما هو امتداد حيوي جيوسياسي للإدراك الجزائري لأمنها القومي بالنظر للتداعيات والانعكاسات على مختلف الأصعدة التي تهدد استقرار وأمن الجزائر.

¹ سعيد بشار، "قطاع السياحة الخاسر الأكبر من تدني الأوضاع الأمنية في الساحل"، مرجع سابق.

² إيمان كيموش، "الفاورة الاقتصادية للتدخل العسكري في مالي"، جريدة الفجر، <http://www.al-Fadjr.com>.

الفصل الثالث:

عمليات الوساطة الجزائرية

بين التحديات الخارجية

والداخلية

المبحث الأول: الوساطة الجزائرية لتسوية النزاع في مالي

عملت الجزائر من خلال منطوق الإستباقية على لعب أدوار محورية في تسوية النزاع التارفي بين توارف مالي والسلطة المركزية للمالي، وبالنظر إلى إدراك الجزائر الكبير لمخاطر الدخول في حالة لا استقرار إقليمي، سارعت إلى التحرك على كل الجبهات الممكنة، للحد من إمكانيات تطور هذا النزاع إلى نزاع إقليمي على الحدود البرية الصحراوية للجزائر.

المطلب الأول: مسار الوساطة الجزائرية بين أطراف الأزمة في مالي:

الجزائر وبحكم موقعها ومكانتها القارية والإقليمية وما تحظى به من احترام دولي، كان عليها أن تلعب دورا في حل المشاكل والنزاعات والأزمات الناشئة على طول حدودها، خاصة النزاع بين حكومة التوارف وكل من حكومة مالي والنيجر التي تشكل تهديد متعدد الأبعاد والمستويات على أمنها.

وتجنبها لزعة هذا الأمن تأثرا بما يحدث في المنطقة قامت الجزائر بالعديد من الجهود لتسوية النزاع التارفي، باستجابتها إيجابيا لنداء التوارف من خلال تقديم المساعدة وتوفير الشروط الضرورية حتى تمكنهم من العودة لبلدانهم بكرامة. وفي هذا الصدد انعقدت يوم 08 و 09 سبتمبر 1990 قمت "جانث" بحضور كل من مالي، النيجر وليبيا، هذه القمة وضعت يدها على أهم أسباب الأزمة التارفية، إلا أن هذه الجهود تلاشت أمام بعض الحساسيات المتعلقة بثقل الإقليمي للدول، حيث انسحبت ليبيا في أول قمة على خلفية اختيار "الحركة الشعبية للتحرير الأزواد" للوساطة الجزائرية على حساب وساطة ليبيا¹.

وقد خاضت الجزائر من منطوق حسن الجوار في النزاع التارفي المالي وفق مبدأ "الوساطة النزوية" لكنها وضعت مجموعة من الشروط من أجل قبول التوسط بين حركات التمرد والحكومة المالية والتي تتمثل في²:

1- أن لا تقوم أهداف التوارف على مطالب استقلالية انفصالية.

2- قبول كلا الطرفين وساطتها.

الموقف المبدئي الذي اتخذته من الأزمة يهدف إلى الحفاظ على الوحدة الترابية لمالي وضمن عدم إقصاء وتهميش السكان التوارف، وقد أثار هذا الموقف في البداية غضب الثوار التوارف الذين كانوا

La Démocratie au secours de la sécurité M l'expérience ¹ Ibrahim baba Hallassisidibé,

Malienn de la Gestion du Problème Toureg est-elle Transposable a d'autres crises

?, **CenntroArgentino de Studios Internationales, Programme Africa**, 2005, p "Africaines 8-9.

² Ait Hamadouchelouisa, Touareg du mali/ du conflit local a l'enjeu transnational, in

<http://www.algerie360.com> .

يأملون أن تتخذ الجزائر موقفا لصالحهم. ويمكن تفسير عدم قيام الجزائر بذلك لرغبتها في المساهمة في إيجاد حل سياسي للنزاع بغية إحلال السلم والأمن والاستقرار في دولة مالي المجاورة¹. وعلى الرغم من كل الصعوبات والعراقيل التي واجهت الوساطة الجزائرية والتي كادت تعصف بالمنطقة كل مرة، إلا أن الدور الجزائري في إدارة النزاع في مالي كان فعالا وذا نفس طويل. وعموما يمكن إجمال الخطوات التفاوضية التي أشرفت عليها الجزائر في مايلي²:

*** اتفاق تمناست:** بعد قبول كل من طرفي النزاع للوساطة الجزائرية كانت يومي 05 و 06 جانفي 1991 ممثلين عن الحكومة المالية، وممثلين عن الحركة الشعبية للتحرير الأزواد والجبهة العربية الإسلامية في ولاية تمناست بالجنوب الجزائري، وكانت بداية مفاوضات لحل الأزمة أو ما يسمى بـ: "الثورة التارقية الثانية". وانتهت هذه المفاوضات بالتوقيع على اتفاق تمناست الذي تضمن 13 مادة³.

لكن هذا الاتفاق عرف بعض النقائص والتي كان على رأسها عدم احتوائه لكل توارف مالي، وهو الأمر الذي أدى إلى عودة العنف إلى شمال مالي وخرق وقف إطلاق النار، حيث قام المتمردون بحوالي 7 هجمات راح ضحيتها قتيلين و 5 جرحى وبعض الخسائر المادية، وعلى الرغم من الأمل في تسوية سريعة لمشكل التوارف الذي ظهر مع سقوط النظام "موسى تراوي"⁴، وتغيير الحكومة المالية إثر الانقلاب عليه في مارس 1991 والانتخابات الوطنية سنة 1992، إلا أن جميع الأطراف أكدت على تمسكها باتفاق "تمناست"⁵، وعلى الرغم من المجهودات التي بذلتها الحكومة الجديدة من خلال عقد لقاءات مع المتمردين من أجل تدارس سبل إنهاء النزاع إلا أن هذه الحكومة تعقدت مساعيها مع ميلاد تنظيمين متمردين جديدين هما: الجيش الثوري التحريري للأزواد والجبهة الشعبية للتحرير الأزواد⁶.

*** لقاء الجزائر العاصمة الأول:** على إثر عودة العنف إلى شمال مالي، بدأت أطراف النزاع أشواط جديدة في المفاوضات. وعلى هذا الأساس التقى ممثلون عن الحكومة المالية وممثلون عن الحكومة الجزائرية في لقاء أولي يومي 29 و 30 ديسمبر 1991، من أجل تحديد وتحضير إطار المفاوضات والتأكيد على أهمية الوساطة لجزائرية في هذا النزاع⁷.

¹ احمد شنة، مرجع سابق، ص 172-174.

² نبيل بوببية، أليات الإدارة الجزائرية لأزمة الترقية بمالي والنيجر، حول السياسات الدول مواجهة الجماعات الإثنية، (جامعة قالم، 2010)، ص 8.

³ المرجع نفسه ص 8-9.

⁴ Edmond Bernus, Etre Touareg au Mali, in <http://www.politique-africaine.com> .

⁵ Kalifa Keita, "Conflit an Conflit Résolution in the Sahel, The Tuareg Insurgency in Mali, Strategie Studies Institute, United Stat's, may 1998, p 17, in <http://www.staregicstudiesinnstute.army.mil> .

⁶ نبيلة بوببية، مرجع سابق، ص 9.

⁷ المرجع نفسه، ص 9.

***لقاء الجزائر العاصمة الثاني** تم هذا اللقاء الذي كان تحت إشراف الجزائر، من أجل التأكيد على النقاط التي تم الاتفاق عليها في المفاوضات الأولية وكان ذلك بين 22-24 جانفي 1992، حيث أكد هذا اللقاء على شروط مسبقة للبدء في عملية المفاوضات بوساطة جزائرية وتمثل هذه الشروط في النقاط التالية¹:

- توقيع الهدنة.

- الإطلاق المتبادل لسراح المسجونين.

- تنصيب لجنة مستقلة للتحقيق.

- ضرورة متابعة المفاوضات.

***لقاء الجزائر العاصمة الثالث**: وكان في مارس 1992، وحيث اعتبر بمثابة الخلفية الصلبة التي تم من خلالها التوقيع على "الميثاق الوطني" بالعاصمة المالية "باماكو" بتاريخ 11 أبريل 1992 والذي قيم في وقته على أنه معلم لإنجاز عظيم، بالنظر إلى أنه ميثاق شامل للعديد من القضايا انطلاقاً من إدماج المتمردين في الجيش والحكومة المالية، وصولاً لإنشاء هرمية محلية وإقليمية من المجالس لانتقال السلطة بشكل حقيقي، إضافة إلى تخصيص الموارد الوطنية لعملية التنمية، وباختصار يعتبر الميثاق الوطني نتيجة لإجماع ونقاش وطني صادق².

***لقاء تمناست**: من 16 إلى 20 أبريل 1994 وتعلق الأمر في هذا اللقاء ب³:

- التوصل لتقييم عملية تطبيق عملية الاتفاق الوطني.

- تحديد الطرق والوسائل الممكنة التي تعجل في عملية تطبيق الاتفاق.

- بعد تبادل الاقتراحات بين الطرفين توصلوا مباشرة للعمليات التي تسمح بتفعيل سير الاتفاق الوطني في أبعاده الأمنية، العسكرية والمؤسسية، بالإضافة إلى تقدير عدد مقاتلي الجبهات والحركات الموحدة للأزواد المتبقي من أجل إدماجهم في مختلف أسلاك الدولة بهدف غلق نهائي لها.

- عملية إدماج الوظيفي العمومي للمقاتلين مع تقدير رتبهم.

- الغلاف المالي الضروري للتكفل بإعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للمقاتلين في المناصب الإدارية والسياسية وفي مجال التنمية، كما تم تحديد تاريخ 10 ماي 1994 للتطرق للمسائل الأخرى المرتبطة بالاتفاق والتي تخص القوات المسلحة والأمن.

***لقاء الجزائر العاصمة**: من 10 إلى 15 ماي 1994، مكن هذا اللقاء الطرفين الموقعين على الاتفاق الوطني من التفاهم وفقاً لاتفاقية تمناست حول عدد مقاتلي وإطارات "MFUA" الحركات والجبهات

¹المرجع نفسه، ص 9.

²Kalifa Keita, op cit, p 17.

³المرجع نفسه.

الموحدة للأزواد الذي سيتم إدماجهم في الأسلاك العسكرية للدولة، بفي المشاريع سويسرا اقتصادية والوظيف العمومي¹.

***لقاء تمناست:** من 27 إلى 30 جوان 1994، والذي جاء في خضم عودة العمل المسلح على إثر الأحداث التي راح ضحيتها 9 توارف في شهر ماي من نفس السنة، والتي تبنتها "الحركة الشعبية الغنداكوي" "MPGK" وهو ما أدى بعناصر "الجبهة الإسلامية العربية لتحرير الأزواد" للانتقام من السكان المالبين. وعلى هذا الأساس أدان هذا اللقاء الانحرافات الأخيرة على السلم، كما أكد على مباشرة إدماج المتمردين في جو من الثقة المتبادلة ومحاربة العصابات التي تنتهز الوضع أيا كان مصدرها. وقد قام الطرفان في هذا اللقاء بتحليل الأوضاع من خلال استعراض العوامل التي ساهمت في تدهور الوضع الأمني².

وقد استمر الاتفاق بين مد وجزر إلى غاية 26 مارس 1996 حيث نظمت الحكومة المالية بمنطقة "تمبوكتو" حفل سمي "شعلة ألسلام تم من خلاله حرق كل الأسلحة التي جمعت بعد استعمالها في نزاع شمال مالي، وقد شاركت الجزائر بوفد هام يقوده وزير الداخلية والجماعات المحلية محملا ببرقية تهاني وتضامن من رئيس الجمهورية الجزائري إلى رئيس جمهورية مالي³.

لكن أدى عدم احترام الأطراف المعنية للاتفاقيات المبرمة إلى عودة النزاع المسلح مرة أخرى وبقيت الجزائر في كل مرة حاضرة كوسيط إلى أن علقت وساطتها في أبريل 2005 على خلفية بعض الانتقادات التي قدمتها وسائل الإعلام المالية.

***اتفاق السلام:** مع ازدياد وتيرة العنف سنة 2006 وجدت الدبلوماسية الجزائرية نفسها في حيرة على العودة مرة أخرى إلى دور الوساطة ففي جويلية 2006 وبإشراف من رئيس الجمهورية الجزائرية عبد العزيز بوتفليقة قاد سفير الجزائر بياماكو السيد "عبد الكريم غريب" اتفاق سمي "اتفاق الجزائر"، وقد نص على هدنة طويلة الأمد يتم بعدها مناقشة تفاصيل جوهرية⁴.

لكن وبسبب المناوشات التي حدثت بشأن سوء فهم الطرفان لبعض بنود الاتفاق، تم إلحاق هذا الأخير ببروتوكول إضافي يضم ثلاث وثائق في 20 فيفري 2007. تخص الأولى الإجراءات التطبيقية العالقة في اتفاق جويلية، والثانية عبارة عن جداول زمنية يحدد آجال تسليم 3000 من عناصر التحالف سلاحهم وتضبط الوثيقة الثالثة شروط منتدى المانحين لتنمية منطقة شمال مالي بمجمعاتها الثلاث (كيدال، غاو وتمبكتو) وطريقة تنظيم هذا المنتدى والذي عقد يوم 23 و 24 مارس 2008⁵.

¹ نبيلة بوبية، مرجع سابق، ص 10.

² المرجع نفسه، ص 10.

³ المرجع نفسه، ص 10.

⁴ المرجع نفسه، ص 11.

⁵ المرجع نفسه، ص 12.

غير أن النزاع عاد ليشنتد مرة أخرى في مارس 2008، وهذه المرة بسبب الاتهامات المتبادلة بعدم تطبيق بنود الاتفاق، وعلى هذا الأساس قامت الجزائر وعلى مدار أربعة أيام (24-27) جويلية 2008 بالرجوع إلى طاولة المفاوضات بصفة وسيط، حيث تم توقيع على اتفاق لوقف إطلاق النار ومراقبته إلى جانب تشديد على ضرورة السعي لإطلاق المساجين، وإيجاد الحلول لمسألة العائلات المشردة التي وصلت إلى حدود¹. وبغية السهر على تطبيق هذه النقاط تم إنشاء لجنة متخصصة للمراقبة تتكون من نحو 200 عضو من الطرفين بالتساوي، ليتم اجتماع المرحلة الثانية آخر نهاية شهر أوت 2008 الذي إلى قضايا الوحدات الخاصة وحل المشاكل الاقتصادية وإدماج الشباب في هذه المنطقة في إطار برنامج مسطر².

والملاحظ هنا أن الجزائر استطاعت أن تلعب دور مسهل للمفاوضات بامتياز، وهذا نظرا للثقة التي تحظى بها من طرفي النزاع، وفي هذا الإطار صرح الرئيس المالي "أماو توماني توري" بقوله: "إن الجزائر واكبت كل المبادرات الهادفة إلى حل المشاكل الأمنية في شمال مالي، والجزائر هي من رعت واحتضنت وشهدت على ما يسمى بـ"اتفاق الجزائر"، وهي الآن مستمرة في تأدية هذا الدور ونحن نشكر الرئيس الجزائري ونشجعه على الاستمرار في هذا المسعى الذي يصبو لتحقيق سلام شامل في هذه المنطقة التي يؤثر على عدم الاستقرار فيها حتما على كل واحد من بلدينا³.

ونتيجة لانفجار الأزمة من جديد إثر استئناف تحالف الجماعات المسلحة النزاع ضد السلطة المالية مع بداية جانفي 2012، حيث شهدت دولة مالي انقلابا عسكريا اطاح بالرئيس "أماو توماني توري" يوم 21 مارس 2012، وإعلان الجماعات قيام دولة الأزواد بشمال مالي يوم 6 أبريل 2012. ظلت الحكومة الجزائرية ترعى بشكل حصري جميع اتفاقيات السلام السابقة الموقعة بين الطرفين، كما حاولت مبكرا ربط اتصالات مباشرة ومتكررة مع الجانبين لوقف إطلاق النار ودعتهما للجلوس إلى طاولة المفاوضات لإيجاد حل سلمي للأزمة، وهذا ما استجابت له حكومة باماكو سريعا وأرسل بالفعل وفدا برئاسة وزير الخارجية للمالي "سومايلو بوباوي مايجا" إلى الجزائر العاصمة في 2 فيفري 2012 للقاء ممثلين عن حركات التمرد الأزوادية ومنهم ممثلين عن تحالف 23 مايو والحركة الوطنية لتحرير أزواد⁴.

كما قامت الجزائر بتقريب وجهات النظر بين فصليين ترفئين في الشمال هما "حركة أنصار الدين" و "حركة تحرير الأزواد"، الأمر الذي توج باتفاق بين الطرفين وقع في الجزائر يوم 21 ديسمبر 2012، وهو الاتفاق الذي اعتبره الخارجية الجزائرية لبنة في اتجاه الوصول إلى حل سياسي شامل مع سلطات باماكو فضلا عن كون هذا الاتفاق الذي سعى إلى عزل تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي وحركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا التي تحتفظ برهائن دبلوماسيين جزائريين تم اختطافهم في القنصلية الجزائرية. في

¹المرجع نفسه، ص 12.

²المرجع نفسه.

³مرجع سابق، ص 12.

⁴ الحاج ولد ابراهيم، مرجع سابق.

"غاو" شمال مالي في الـ 5 أبريل 2012. وذلك بعد سيطرة المتمردين على مقر الفصليّة بعد فترة قصيرة من حصول الانقلاب العسكري في هذا البلد وتراخي القبضة المركزية على منطقتيه الشمالية لفائدة فصائل المتمرّدة، حيث قام مسلحو "حركة التوحيد والجهاد" باقتياد القنصل الجزائري في مالي رفقة ستة موظفين آخرين في وجهة مجهولة¹، وفي فترة لاحقة أطلقوا صراح ثلاثة منهم، وتم إعدام نائب القنصل "الطاهر التواتي" بعد رفض الجزائر التفاوض مع الخاطفين². تتواصل جهود الجزائر في ابقاء الاتصال الدائم بين اطراف النزاع من جهة والبقاء على علم بكل التغيرات الحاصلة في النزاع. لكن ومع نهاية سنة 2012 توجهت حركة انصار الدين المالية إلى بوركينا فاسو ولوحظ عليها تراجع في علاقتها وتفتتها مع الجزائر .

المطلب الثاني: التنسيق في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة:

تمتلك الجزائر أكبر ميزانية دفاع (9.5 مليارات دولار في العام 2011) في القارة الإفريقية وقدرات قوية لعرض القوة العسكرية بفضل أسطولها الكبير من الطائرات وخبرة معترفا بها في مجال مكافحة الإرهاب³. لهذا تمثل جهود الجزائر في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة تجربة رائدة إقليميا ودوليا، نظرا للنتائج التي حققتها الجزائر في دحر الظاهرة الإرهابية وتحقيق الأمن والاستقرار، والآن أصبحت الجزائر مطالبة أكثر من ذي قبل باستثمار تجربتها الرائدة في منطقة الساحل الإفريقي باعتبار أن أمن الجزائر مرتبط بأمن واستقرار حدودها.

لهذا كان من أولويات وزارة الدفاع الجزائرية تأمين الحدود البرية مع دول الساحل وهذا لتفادي وتجنب تهديد الجماعات الإرهابية وتدخل القوات الأجنبية، ولتحقيق هذا الهدف ركزت على وضع مشروع حول توزيع شبكة طرق في الصحراء على الحدود الجنوبية لتسهيل عمل الجيش في السيطرة التامة على المعابر والمنافذ، وتم تقديم المشروع لشركة "سوناطراك" الجزائرية لتأمين الحدود عبر "إليزي" و "تمنراست" للوقاية من خطر الجنوب⁴.

في نفس السياق قامت الحكومة المالية والتحالف الديمقراطي والوسيط الجزائري بعقد اجتماع في جويلية 2006 بـ "ماكو"، هدفه التنسيق بين التحالف والحكومة المالية من أجل التعاون لمكافحة الإرهاب في الساحل ومواجهة تنظيم القاعدة في المغرب العربي الإسلامي، وتم وضع عدة معايير مهمتها تدعيم مسار السلام في شمال مالي من بينهما إنشاء وحدات خاصة للأمن في شمال مالي⁵.

وقد نقلت الجزائر معدات عسكرية مهمة للشمال المالي بناء على اتفاق عسكري سابق، وتسعى لإشراف على مناورات عسكرية بمشاركة مالي ونيجر وموريتانيا لتأهيل قوات بلدان الساحل لمواجهة

¹ معاذ الدهيسانن شمال إفريقيا جمر تحت الرماد الفوضى القادمة من رحم الانقلابات، revfacts.blogspot.co.

² فتيحة بورينة، مرجع سابق.

³ أنوار بوخرص، الجزائر والصراع في مالي، مرجع سابق.

⁴ دون مؤلف، "الجزائر تعزز أمن حدودها البرية مع دول الساحل الإفريقي"، <http://www/defense.arab.com>.

⁵ Ait HamadoucheLoisa, op cit.

مسلحي القاعدة. وهذا لوقف المشروع الأمريكي الذي يسعى لتقديم الدعم اللوجستي للقوات المالية والنيجيرية لزيادة قدرتها القتالية وبتقديم المساعدات لتنمية مناطق شمال لصالح دور أمريكي كبير بالمنطقة. هذا المشروع الذي لم تقبل به لا الجزائر ولا فرنسا التي مارست ضغوطا من أجل عدم تحقيقه كما أن الجزائر كانت تسعى لتشكيل فرق عسكرية مشتركة من الجيش المالي والمسلحين التوارف تحت إشرافها لفرض النظام في المنطقة¹.

كما باشرت مالي القيام بحملة توعية شملت 10 آلاف شخص من سكان الشمال أغلبهم توارف، وفقا للهبة التي قدمتها الجزائر المقدرة بـ 10 ملايين دولار، حيث يتضمن الشق الأمني للمرسوم التنفيذي الذي وقعه الرئيس "أماو توماني توري" لقاء هذه الهبة كما كشفت منسق البرامج في شمال مالي "محمد آغ اغلف" بناء مراكز للشرطة ولرجال الدرك ومعسكرات كبرى للحرس الوطني، كما صرح بأنه سيتم مستقبلا تشكيل فرق وحدات مشتركة مع قوات الجيش الجزائري، وفي هذا الصدد سعت الحكومة مالي للوصول إلى 10 آلاف شخص من القبائل العربية والتarifية في عملية تحسيسية لمكافحة التطرف الإسلامي، ومن شروط التي وضعتها الجزائر لقاء هذه الهبة دفع الحكومة المالية للإسراع في وضع مخططات لتقليص الأعباء الجزائرية اتجاه المناطق الحدودية².

تلعب الجزائر أيضا دورا هاما في هيكل مكافحة الإرهاب الذي أنشأته الولايات المتحدة في منطقة الساحل منذ مبادرة عموم الساحل في العام 2002، والتي توسعت لتتحول إلى الشراكة عبر الصحراء لمكافحة الإرهاب في العام 2005، عرفت بقيادة إفريقيا 2007 (أفريكوم AFRICOM) التي تتخذ من مدينة شتوتغارت في ألمانيا مقرا لها. وقد ركزت الولايات المتحدة على إقناع الجزائر باستخدام خبرتها في مكافحة الإرهاب ومكافحة التجسس والجريمة المنظمة³. وفي هذا الصدد كتب "جون شندلر" وهو ضابط سابق في التجسس المضاد في وكالة الأمن القومي عن جهاز الاستخبارات العسكرية الجزائري قائلا: "إنه يمكن القول إنه جهاز الاستخبارات الأكثر فعالية في العالم عندما يتعلق الأمر بمكافحة تنظيم القاعدة، كما أنه على الأرجح الأكثر قسوة"⁴. وقد طور الجهاز المذكور مهاراته خلال العشرية السوداء عندما كانت الجزائر مختبرا حيا لسياسة وممارسة مكافحة الإرهاب، إذ قادت الأجهزة الأمنية المختصة حملة عنيفة ضد متمردين الإسلاميين، والتي قلصت بشكل كبير قدرات الجماعات المسلحة، وتضاءل عدد

¹ علي الأنصاري، "هل الجزائر لتعويض أمريكا في شمال مالي"،

<http://hespress.com/international/13127.html>

² عاطف قدارة، "أعلنت عن برامج تنمية في شمال مالي بأموال جزائرية، باماكو تطلق حملة أمنية واسعة لمواجهة

القاعدة في الساحل، وكالة الأنباء الجزائرية"، <http://www.elkhabar.com/ar/politique/26175.html>

³ أنوار بوخرص، الجزائر والصراع في مالي، مرجع سابق.

⁴ John Schindler, The Ugly Truth about Algeria, The National Interest, July 2012, in

<http://nationalinterest.org/commentary/the-ugly-truth-about-algeria-7146> .

المسلحين من 27 ألف مقاتل في منتصف التسعينات إلى ما لا يزيد عن بضع مئات في عام 1998¹. كما تم بدعم أمريكي تأسيس مركز المراقبة في 2003 بمالي لمراقبة عمليات تهريب الأسلحة وحركات التطرف الديني ولضمان تأمين آبار النفط في الجنوب الجزائري ولتدعيم التنسيق بين دول المنطقة² Implantation d'un commandement Américain a dark² بالإضافة إلى تقديم مساعدة تقنية للقوات الجزائرية والموريتانية والمغربية والتونسية والتشادية، حيث تم وضع محطة تتصت دائمة بالجنوب الجزائري بتمنارست مدعمة بطائرات مراقبة P3 Orient de l'US Navy، والتي مكنت في مارس 2004 بتحديد وملاحقة جماعة مسلحة تخرج من الجزائر عبر مالي والنيجر باتجاه تشاد³.

وقد تعززت الشراكة الأمنية بين الولايات المتحدة والجزائر في العام 2010 بالتوقيع على اتفاق المساعدة الجمركية المتبادلة ومعاهدة المساعدة القانونية المتبادلة، وفي فيفري 2011 شكل البلدان فريق اتصال ثنائي بشأن مكافحة الإرهاب والتعاون الأمني، وتعززت أهمية الجزائر في مجال الأمن عبر مجموعة من الشركات الدفاعية مع دول أوروبية عدة من بينها بريطانيا العظمى وألمانيا⁴.

غير أن الجزائر تعتبر فرنسا وحلفاءها في المنطقة أو بمعنى آخر المغرب، تشكل أكبر عقبة في سعيها إلى الهيمنة الإقليمية، وهي ركن أساسي أيضا في مجموعة من المؤسسات متعددة الأطراف بما في ذلك الاتحاد الإفريقي حيث يرأس الجزائري "رمضان العمامرة" مجلس السلم والأمن، وفي الأمم المتحدة يتولى "سعيد جانيت" منصب الممثل الخاص للأمن العام للأمم المتحدة لغرب إفريقيا⁵. بفضل النفوذ الجزائري في مواجهة التهديدات الجديدة في الساحل الإفريقي خاصة المتعلقة بالعمليات الإرهابية وخطف الأجانب ومختلف أشكال الجريمة المنظمة، كذلك استطاعت أن تكون وراء اللائحة الأممية التي تحرم دفع الفدية للإرهابيين لقاء إفراج عن الرهائن وذلك من أجل تجفيف منابع المالية التي تتغذى عليها نشاطات التنظيمات الإرهابية في المنطقة. وقد تولد هذا الاقتراح الجزائري حول تحريم الفدية عن مؤتمرات عقدها مجموعة من الخبراء في محاربة مصادر تمويل الإرهاب في إطار "المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب" الذي يوجد مقره بالجزائر ثم طورت اللائحة داخل الاتحاد الإفريقي في جويلية 2009 في مؤتمر "سرت"، ليخرج القرار بتحريم دفع الفدية مقابل تحرير الرهائن على مستوى مجلس الأمن في 17 ديسمبر 2009⁶.

¹ أنوار بوخرص، الجزائر والصراع في مالي، مرجع سابق.

² نفس المرجع.

³ عاطف قدارة، مرجع سابق.

⁴ نفس المرجع.

⁵ أنوار، مرجع سابق.

⁶ SalimaTelmecani, Lutte contre le terrorisme au sahel : le commandement militaire basé atamanrassat, EL Watan, edition 21 avril 2010, p5.⁶ هل الجزائر لتعويض أمريكا في

شمال مالي، <http://hespress.com/international/13127.html>.

بالإضافة إلى ما سبق تعتبر الجزائر عضو مؤسس وبارز في العديد من المحافل الإقليمية والعالمية لمكافحة الإرهاب، وتستضيف الجزائر لجنة الأركان المشتركة لدول الساحل ووحدة الدمج "CEMOC والاتصال "FLU وهما آليتان مؤسستان تمثلان المحافل المفضلة بالنسبة إلى الجزائر لتشكيل المعركة الإقليمية ضد الإرهاب، في الوقت الذي تمنعان فيه التدخل الأجنبي¹.

وتعتبر قيادة الأركان دول الساحل أبرز جهود مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل، وجاءت البداية الرسمية لإنشاء هذه الهيئة عندما تم تنظيم ندوة وزارية للتنسيق بين دول الساحل الصحراوي يومي 16-17 مارس 2010 بمشاركة الوزراء خارجية وممثلة (الجزائر ومالي بوركينافاسو وموريتانيا وليبيا وتشاد). وتم التطرق من خلال إلى وضع أمني في المنطقة وضرورة التنسيق جهود التصدي للتهديد الإرهابي وارتباطاته بالجريمة المنظمة: الجريمة العابرة للحدود، تجارة الأسلحة، المخدرات والاتجار بالبشر².

كما اتفق القادة العسكري لدول الساحل في أبريل 2010 بناء على توصية من أجهزة الأمن والمخابرات على تشكيل قيادة عمليات واستطلاع جوية يكون مقرها الجزائر لتوجيه ضربات جوية مركزة ضد العناصر الإرهابية المنتشرة في شمال مالي والنيجر، وتم تحديد 4 مناطق صحراوية كبيرة في مالي والنيجر تشكل الملاذ الآمن لهذه الجماعات، وبالتالي العمل على وضع هذه المناطق تحت المراقبة الجوية لاستطلاع وتنشيط التحقيقات الأمنية، كما اتفق قادة الأركان على تكثيف دوريات حدودية مشتركة وتوحيد نظام الاتصالات وتخصيص قيادة عسكرية مستقلة تهتم بالمراقبة بالتنسيق مع القوات البرية³.

كما يشكل محور محاربة الجريمة العابرة للحدود إطار للتعاون الجوي في مجال الأمن الاستراتيجي الجماعي، اعتبارا بأن الأمن هو الأولوية من أجل انطلاق وتكثيف نشاطات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحسين مستوى معيشة السكان وازدهار واستقرار المناطق الحدودية. ويشكل غياب الأمن سببا في توسيع المناطق الخارجة عن القانون وما ينتج عن ذلك من تمركز أوكار الجريمة المختلفة وهذا ما يهدد الاستقرار السياسي للدول المعنية، ولهذا السبب سعت قيادة الأركان المشتركة لدول الساحل في 5 جويلية 2010 إلى توسيع التنسيق بين الدول عن طريق فتح الحدود المشتركة للدول الأربعة المشكلة لها وللقيام بعمليات عسكرية مشتركة، وهذا لاستهداف أتباع تنظيم القاعدة في الصحراء، وأعلنت حكومة مالي عن سماحها للقوات الجزائرية بدخول أراضيها على عمق 40 كم لمطاردة عناصر القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي⁴.

¹ أنوار بوخرص، مرجع سابق.

² مساعيد ض، "مكافحة الإرهاب والإجرام في منطقة الساحل"، مجلة الجيش، العدد 570، جانفي 2011، ص 38.

³ المرجع نفسه.

⁴ عبد الرحمان رايس، "دعوة مالي كان لها أثر إيجابي على الجانب الأمني... قيادة أركان الساحل تدرس إمكانية فتح

الحدود العمليات المشتركة"، مرجع سابق.

وفي هذا الصدد اتفقت الجزائر ومالي عند الزيارة الأخيرة للرئيس المالي "أما دو توماني توري" للجزائر في 24 أكتوبر 2011، والتي دامت 4 أيام على تعزيز التعاون بين البلدين في مجال مكافحة الإرهاب وتوجت بالتوقيع على خارطة طريق تحدد معالم التعاون الثنائي في عدة قطاعات. كما أعلن رئيسا الدولتان على استعدادهما للتعاون مع السلطات الليبية الجديدة، وهذا حفاظا على مصالح شعبيتهما ومساهمة في تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة¹.

وفي نفس السياق قال رئيس الوزراء المالي "ديانغوسيسوكو" في تصريح أدلى به للصحافيين عقب المباحثات التي أجراها مع الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في زيارة له إلى الجزائر والتي دامت يومين من 14-16 جانفي 2013: لقد بحثنا آخر تطورات الأزمة في مالي هناك توافق لوجهات النظر بشأن مظاهر تسيير هذه الأزمة، وأكد "سيسوكو" حرص البلدين على البحث عن الوسائل الكفيلة لتعزيز تعاوننا للقضاء على الإرهاب والجريمة المنظمة التي تشكل أكبر تهديد لاستقرار وأمن منطقة الساحل².

لكن بالرغم من هذا التوافق المالي-الجزائري إلا أن الأزمة الأخيرة مالي قد كرس الانقسام داخل اللجنة عملية الأركان المشتركة لدول الساحل CEMOC، إذ لم تتمكن المجموعة من تنسيق إجراءاتها حيث تدعو النيجر على نحو صاخب إلى التدخل عسكري فيما تعارضه الجزائر وموريتانيا. وفي هذا الصدد قال وزير خارجية النيجر في جوان 2012: "إن اللجنة عمليات الأركان المشتركة لدول الساحل ومقرها تمرست كانت في سبات منذ تأسيسها في أبريل 2010"³.

الوظيفة الأساسية للجنة هي تعزيز التعاون العسكري والأمني، والتنسيق الاستخباراتي واللوجستي بين أعضائها (الجزائر وموريتانيا ومالي والنيجر) وحشد الدعم لقوة مشتركة قوامها 75 ألفا. وأضاف أن: "هدفها في المستقبل هو توسيع عملياتها لتشمل "المجموعة الثانية" من بلدان الساحل (بوركينافاسو ونيجيريا وتشاد والسنغال). لكن لم يتم بناء أو توفير القوات والبنية الأساسية اللازمة للاتصالات، ولم يفسر الاجتماع الأخير للجنة الأركان العسكرية المشتركة لمنطقة الساحل التابعة للجنة هيئة العمليات والذي عقد في نواكشوط في جوان 2012 عن أي تدابير ملموسة لمساعدة مالي⁴.

كما تفقر "وحدة الدمج والاتصال FLU"، والتي توفر آلية التشاور بين أجهزة الاستخبارات في البلدان الأساسية إلى إستراتيجية منسقة، ناهيك عن الثقة المتبادلة المطلوبة بين المشاركين لتبادل المعلومات الاستخبارية. إذ يشكو الأعضاء الآخرون من أن الجزائر تجمع المعلومات الاستخبارية وتحتكر المعلومات

¹ وليد رمزي، "اتفاق جزائري-مالي لتعزيز التعاون"، <http://magharebia.com>.

² وليد رمزي، الجزائر ومالي تبثان تداعيات للتدخل العسكري، <http://magharebia.com>.

³ Cherif Ouazzani & Philippe Perdix, Crise malienne, Alger se Fait attendre, **Jeune Afrique**, 21 June 2012, p 26.

Ibididem⁴

ونواكشوط¹. ولهذا كثفت الجزائر أيضا عمليات رصد مخيمات اللاجئين الضخمة قرب "تندوف" في جنوب غرب البلاد، فقد تسللت إلى هذه المخيمات في عدد من المناسبات السابقة جماعات متطرفة وعصابات بهدف خطف غربيين للحصول على فدية. ففي هذا الصدد أرسلت إسبانيا طائرة عسكرية في 29 جوان 2012 ل إجلاء عمال الإغاثة التابعين لها من المخيمات في الأراضي الجزائرية، وهذا السبب وجود أدلة ثابتة على زيادة خطيرة في انعدام الأمن في المنطقة².

وقد اتخذت الجزائر منذ أن بدأت الاضطرابات في مالي، إجراءات لحماية نفسها ضد تداعيات هذه الأزمة فقد عززت بشكل ملحوظ وجودها العسكري على حدودها الجنوبية حيث عمدت الجزائر إلى إرسال ما يزيد عن 10 آلاف جندي لإغلاق المنافذ الحدودية الفاصلة بينها وبين كل من مالي، النيجر وموريتانيا مع مهمة خاصة بتطويق المسالك الصحراوية المهجورة³.

كما زادت عدد نقاط التفتيش وطلعات المراقبة الجوية لتتبع حركة تجار المخدرات وتجار السلاح والإرهابيين الذين يمكن أن ينقلوا الصراع عبر مجموعة من المناطق، كما جرى التشديد على المعابر الحدودية وإخضاع نقل البضائع للرقابة والسيطرة وهذه هي التدابير التي ضغطت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على الجزائر لاتخاذها على مدى سنوات⁴. حيث شكوا كبار مسؤولي مكافحة الإرهاب الأوروبيين والأمريكيين على مدى سنوات، من أن الجزائر لا تفعل ما يكفي لمراقبة حدودها الجنوبية والسيطرة على الموارد التي تساعد مختلف الجماعات المسلحة على النمو والازدهار. إذ أن السيطرة على هذه الحدود ضرورية لإضعاف قدرات تنظيم القاعدة وحلفاء من الجزائر، فسويواجهون صعوبة في إطالة أمد القتال⁵. لذلك ليس من المستغرب أن نرى مسؤولي مكافحة الإرهاب الفرنسيين، الذين كانوا يشتبهون في أن الجزائر تلعب لعبة مزدوجة في مالي، يثنون على قرارها بإغلاق حدودها الطويلة مع مالي يوم 14 جانفي 2013⁶.

فالدفاع القوي للرئيس "فرانسوا هولاندا" عن الهجوم الفتاك الذي شنه الجيش الجزائري لتحرير الرهائن في "عين آميناس"، نابع من الحاجة إلى الحصول على مساعدة الجزائر في السيطرة على الحدود⁷.

المطلب الثالث: إقامة المشاريع التنموية:

¹BéranèreRouppert, The European Strategy For the Sahel, Grip, 16 January 2012, in

<http://www.grip.org/fr> .

² أنوار بوخرص، الجزائر والصراع في مالي، مرجع سابق.

³ عبد الله مامادو باه، مرجع سابق.

⁴ أنوار بوخرص، الجزائر والصراع في مالي، مرجع سابق.

⁵ أنوار بوخرص، "ما الخطوة التالية بالنسبة لمالي والجزائر"، <http://carnegieendowment.org>.

⁶ وزارة الخارجية الجزائرية، "الجزائر تعلن رسميا غلق حدودها مع مالي"، <http://www.mae.dz>.

⁷ أنوار بوخرص، "ما الخطوة التالية بالنسبة لمالي والجزائر"، مرجع سابق.

من أجل التعامل مع الأزمة في مالي تبنت الجزائر رؤية تقوم على سياسة وقائية، وذلك بتوفير البديل الاقتصادي والاجتماعي للتوارف المتواجدين على أراضيها، عبر جمعهم في قرى ومدن جنوبها وترقية معيشتهم ومحاولة إدماجهم في الحياة السياسية. غير أن هذه السياسة لم تكن كافية لدرء تهديد الحركات الأزدادية والحد من نشاطهم المسلح، لأن مالي لم تقدم وبشكل مواز لما قامت به الجزائر، أي بديل لتعويض التغيرات التي طرأت على النمط المعيشي للتوارف بشكل يخدم استقرار المنطقة، بل أعطت سياستها تجاه المناطق الشمالية وضعف العدالة التوزيعية اقتصاديا وسياسيا فيهما الحجة للتوارف للثورة ضد حكومتها، لا سيما وأن التوارف لم يجدوا بديلا عنها أمام استمرار تدهور أحوالهم الاقتصادية وتجاهل مطالبهم من طرف حكومة "باماكو"¹.

وبالإضافة إلى التنمية الداخلية يمكن إيجاز المقاربة الاقتصادية الجزائرية في التعامل مع أزمة التوارف على العموم والأزمة في مالي على وجه الخصوص فيما يلي²:

- من بين الإجراءات الاقتصادية وفي إطار مبدأ التضامن قامت الجزائر بالاستجابة لنداء التوارف من خلال تقديم مساعدة هامة لهم وتوفير الشروط الضرورية، حتى تمكنهم من العودة إلى بلدانهم في إطار من الأمن والكرامة حسب التعبير الرسمي، وهكذا قامت الجزائر وعلى نفقاتها الخاصة ببناء مراكز عبور في مدن (جانت، عين قزام، تين زاوتينوتيميون)، ووفرت فيها الشروط الضرورية للحياة (غذاء وتغطية صحية وبناء مدارس للأطفال). هذه المراكز تمت تهيئتها من أجل تجنب الاختلاط بين التوارف اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين الذين يلجئون للجريمة المنظمة بجميع أنواعها، بالإضافة إلى تسهيل عمليات الحصول على المساعدات من السلطات الجزائرية، أو الهيئات الدولية وهذا بمساعدة من السكان المحليين. كما قامت الجزائر بإنشاء الطريق العابر للصحراء الذي يشكل همزة وصل بين الجزائر وجيرانها في الجنوب، قدرت تكلفته بـ 64 مليار دينار جزائري سيسمح باستكمال المحور الاستراتيجي لتنمية الجنوب وتطويره.

- مشروع تنمية المناطق الحدودية بين الجزائر ومالي والنيجر، حيث يتم بالتعاون مع وزارة الفلاحة والموارد المائية تمويل البدو الرحل في المناطق الحدودية بالجنوب الجزائري بـ 100 مليار سنتيم. تستفيد ولاية تمنراست واليزي من حواجز مائية وآبار سطحية، مدارس وعيادات في الحدود في خدمة الجزائريين وغيرهم وهذا في إطار برامج تنمية شمالي مالي والنيجر. كما تقوم وزارة الصحة بتوفير تجهيزات لعيادات متنقلة. كما قدمت اقتراح لإنشاء صندوق خاص بمساهمة دولية لتنمية المناطق الصحراوية في الساحل.

¹ بوحنيفة قوي، مرجع سابق.

² نبيل بوبية، "آلية الإدارة الجزائرية للأزمة الترقية في مالي والنيجر"، الملتقى الوطني الجماعات الإثنية حول سياسات

الدول في مواجهة، مرجع سابق، ص 15-16.

إضافة إلى السعي لتوفير مناصب الشغل بقيام المؤسسات الاقتصادية بفتح المزيد من فروعها بـ "اليزي" و"تمنراست"¹.

إن هذه المشاريع جد طموحة وهدفها هو تنمية المناطق التي تعاني من تهميش اقتصادي، لكن المشكل المطروح هو مدى تطبيق هذه المشاريع على أرض الواقع، حيث يشكو التوارف دوما من عدم تطبيق الاتفاقات التي تبرمها مع الحكومة المركزية في مالي بحضور الوسيط الجزائري، لكن مع تنامي مشكل القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وبضغط ودعم جزائري تعمل حكومة مالي جاهدة على تنمية هذه المناطق الفقيرة حتى لا تكون عرضة لإغراء من قبل الجماعات الإرهابية.

بالإضافة إلى ما سبق عملت الجزائر على تمويل العديد من المشاريع التنموية في شمال مالي، وهذا بالتنسيق مع الحكومة المركزية المالية ويمكن إجمال هذه المشاريع في:

- قيام الجزائر ومالي سنة 2007 بتجهيز مليار ونصف مليار فرنك إفريقي FCFA، وهذا من أجل تنمية مناطق الشمال (غاو، تمبكتو، كيدال). قدمت فيه الجزائر 500 مليون ومالي 650 مليون فرنك إفريقي².

- قدمت الجزائر هبة تقدر بـ 10 ملايين دولار لمالي مقابل مباشرة مخطط أممي وتنموي شامل ووقع الرئيس المالي "أما دو توماني توري" على المرسوم التنفيذي لهذا المشروع³. تقدم هذا المبلغ من أجل مباشرة تنموية في مناطق الشمال للتكفل بتمويل مشاريع البني التحتية وقطاع الصحة والتكوين المهني وتوفير المياه الصالحة للشرب. كما تم الإعلان عن نهاية الدراسات حول الطريق العابر للصحراء في إطار الخطة الخماسية 2010-2014⁴.

- اتفاق بين الشركة "سونطراك" ومالي حول تنقيب عن البترول في حوض "توديني" وقبول التوارف المساعدة في البحث عن قواعد متطرفي الإسلام السياسي الجزائريين⁵.

- باشرت مالي بمشروع مبني على تنفيذ برنامج تجفيف تجارة الأسلحة مقابل دفع مكافآت مالية وإيجاد فرص العمل لمن يقبل من أفراد وعائلات تسليم السلاح، ويحصي البرنامج إدماج 10 آلاف شخص اجتماعيا ومهنيا بتمكينهم من الاستفادة من مشاريع تنموية جديدة، وقدرت التكلفة الأولية 22.6 مليار فرنك إفريقي ما يعادل 50 مليون دولار تشارك الجزائر في تمويله إلى جانب دول أخرى. وتم هذا بلقاء مع أعيان القبائل في شمال دام أسبوعيا جمع بين كل من "تمبكتو" و "كيدال" و "غاو" لتوعية وتحسيس البدو الرحل بهذه العملية.

¹ محمد بن أحمد، "حفر آبار وإنشاء مدارس وعيادات ومشاريع بقيمة 100 مليار لدعم البدو الرحل في الجنوب"،

<http://www.elkhabar.com>

² Ait Hamadouch Louisa, op cit.

³ عاطف قدارة، مرجع سابق.

⁴ Coopération sus-sud, l'algérieoctrie un don de 10 millions de au développement des régions du nord mali, koulouba, 19 mai 2011, in <http://www.primature.gov.ml> .

⁵ عاطف قدارة، مرجع سابق.

في نفس السياق وبدعم جزائري سعت مالي لتنمية مناطق الشمال لمواجهة التنظيمات الإرهابية حيث تستفيد ولايات "تمبكتو"، "كيدال"، و "غاو" من البرنامج الخاص الموسع للسلام والأمن والتنمية. أعطى الرئيس "أمدو توماني توري" إشارة انطلاق هذا المشروع يوم 9 أوت 2011، وكان من المقرر أن يستمر حتى جوان 2012 بغلاف مالي قدره 32 مليار فرنك إفريقي ما يعادل 50 مليون أورو بدعم من الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، الجزائر والولايات المتحدة المتحدة الأمريكية. كما باشرت تعزيزات أمنية وعسكرية لوضع حد لعلاقات التقارب بين القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي والتوارف. هذا البرنامج الخاص الموسع للسلام والأمن والتنمية في شمال مالي استفادت منه ولايات "تمبكتو" و "غاو" و "كيدال"، هذه الولايات التي تحتضن أكبر جالية من التوارف والعرب¹.

بالإضافة إلى هذه المساعدات وضعت الحكومة الجزائرية مبلغ قدره 2 مليون دولار تحت تصرف الحكومة المالية التي تستعملها من خلال تطبيق الاتفاق الوطني في شراء أجهزة مصنوعة في الجزائر، أو باللجوء إلى خدمات شركات جزائرية. كذلك وفي إطار اللقاءات الدورية بين الولايات أقصى الجنوب الجزائري ومناطق الشمال المالي الثلاث، فإن الحكومة الجزائرية لطالما أكدت بأنها مستعدة أن تدرس وبكل ترحيب كل إمكانيات المساعدة أو التعاون لصالح مناطق الشمال المالي².

المبحث الثاني: التحديات الخارجية للوساطة الجزائرية في النزاع المالي :

إن اهتمام الجزائر بما يجري في منطقة التوارف خاصة ومنطقة الساحل عموما، يرجع لكون هذه الأخيرة أضحت تشكل مجالا لاستقطاب أطراف خارجية وكذا إقليمية نظرا للموقع الذي تتميز به المنطقة التي يجري فيها النزاع التاريخي من معادن وموارد طبيعية نفسية تمثل أساس اقتصاديات هذه الدول ومنشآتها الصناعية والعسكرية مما يجعل من قضية الطوارق أمرا يعينها.

وتعد المستعمرة القديمة فرنسا من الدول التي كان لها احتكاك بالطوارق ومناطقهم، حيث حاول الفرنسيون بمختلف الوسائل إلحاق المنطقة مباشرة بباريس واستغلال خيراتها، يضاف إليها مؤخرا دور الولايات المتحدة الأمريكية وفواعل أخرى. كالتدخل الصهيوني ومحاولته التغلغل في المنطقة دون أن ننسى ليبيا الطرف الإقليمي سابقا في المنطقة هو الآخر.

كل هذه الأطراف تجمع على غاية واحدة وهي عزل الجزائر والتقليل من دورها الريادي، وانطلاقا من هذه النقاط سنتناول مواقف ومصالح كل قوة من هذا النزاع. (انظر الشكل رقم 02)

المطلب الأول: التحديات الإقليمية :

اولا: الحصار والتنافس الاقليمي على الريادة الجزائرية وتعارض مصالح دول الجوار .

¹ جمال عمر، "مالي تسعى لتنمية الشمال لمواجهة القاعدة"، <http://magharebie.com>.

² نبيل بويبة، "آلية الإدارة الجزائرية للأزمة الترقية في مالي ونيجر"، مرجع سابق، ص 16.

أ-الدور الليبي: يمثل الساحل الإفريقي النسبة للبيبا العمق الاستراتيجي لها في إفريقيا لذلك فهي كانت دائما تسعى إلى مبادرات وحدوية لتنظيم شؤون منطقة الساحل الإفريقي وإفريقيا عموما في إطار سياسة ليبيا الإفريقية.

إلا أن التجارب التاريخية أثبتت أن دور ليبيا كان في أكثر الحالات مزعزا للأمن في المنطقة أكثر من شيء آخر اسمه الوحدة التي تنادي بها، ويقول في هذا السياق الخبير التونسي "صلاح الدين الجورشي" أن "القذافي" له علاقات متعددة بأطراف كثيرة وغير متجانسة وسبق له من قبل أن تدخل في نزاعات، ولديه شبكة من التحالفات في إفريقيا ادار من خلالها عدة نزاعات¹.

واعتمد القذافي في سياسته على عائدات النفط التي وفرت له العمق الإستراتيجي على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والعسكرية. داخل القارة ومنطقة الساحل وبالضبط في تسيير ملف التوارف والتأثير فيه، ويعتبر المدعم الاقتصادي المالي من أهم أدوات بسط نفوذ ليبيا على التوارف، بعدما رأت أن تأثير الجزائر فيه أصبح مهددا للدور التاريخي الذي من المفروض أن تضطلع به ليبيا، وانطلاقا من هذا حاولت ليبيا استمالة هذه القبائل ابتداء من محاولة القذافي في تغيير نظرة التوارف لثورة الفاتح سبتمبر 1969 وجعلهم يتبنوها لأنها في بادئ الأمر لم تلق التأييد من طرفهم للارتباط الزاويتوالديني للتوارف بالمؤسسة الملكية المتلائمة مع طبيعتهم وثقافتهم. لذلك خصهم بمساعدات مادية لم تشمل فقط على توارف ليبيا، بل إلى توارف المهاجرين إلى ليبيا بعد الثورة²

إن الدعم الذي وجده التوارف من ليبيا جعل الحكومة المالية توجه بيان حكومي تؤكد فيه أن ليبيا وراء هذا الاستهداف المنظم والقوي³، وقد أعلن القذافي في اجتماع سنة 1990 جمع رؤساء الجزائر ومالي والنيجر أعلن فيه أن التوارف قبائل عربية وأن ليبيا لن تسمح بإبادتهم⁴، واستطاع في قمة رباعية في جانيت 8 سبتمبر 1990 بالخروج بتوصيات خاصة بالتوارف وهي⁵:

- تطوير مناطق حدودهم المشتركة.

- توطين سكان هذه المناطق في مواقع محددة في إطار سياسة تهدف دمجهم في المجتمعات التي يعيشون فيها.

واصلت ليبيا في اللعب على ملف التوارف فمرة يستعملهم القذافي في حربه البادرة على مالي والنيجر وحتى الجزائر، ومرات عديدة بتحقيق حلمهم الممثل في تكوين دولة التوارف والإعلان عنها والتي كان

¹ جمال عرفاوي، مرجع سابق.

² عودة العقيلي، "قبيلة توارف"، منتديات القبائل العربية، [c:/Documents and selting/ Union/ Bureau/](http://Documents and selting/ Union/ Bureau/)

العقيلي/ قبيلة توارق/HTML:

³ سنة، مرجع سابق ص 160.

⁴ هاني رسلان، مرجع سبق ذكره، ص 85-87.

⁵ نفس المرجع.

آخرها في أبريل 2005 في تمبكتو بمناسبة الاحتفال بالمولد النبوي الشريف الذي تم فيه الإعلان عن إنشائها، وتم تقديم مساعدات وتحفيزات للطوارق كمنح الجنسية الليبية لأكثر من مقاتل من الأزواد وجوازات السفر.

هذا الإعلان زاد من توتر العلاقات الليبية الجزائرية واعتبرته هذه الأخيرة استفزازا لجهودها في المنطقة التي ظلت مدة 50 سنة حيوية لأمن واقتصاد الجزائر¹، ويمكن من خلال هذا استخلاص الأبعاد والأسباب الليبية وراء دعم التوارق: .

- استغلال مناطق التوارق الغنية باليورانيوم والموارد الطبيعية عن طريق تقديم مساعدات تنموية لهم، وهذا ما حدث في النيجر بالضبط في منطقة "الايير" وذلك بشراء هذه المادة بأثمان رخيصة مستغلة بذلك الروابط الإنسانية والاقتصادية لقبائل تلك المنطقة.

- أن فتح معسكرات التدريب والتكوين في مختلف مناطق ليبيا غرضه رسم سياسات مستقبلية أساسها تمكينه من الاستمرار في الحكم وحتى توريثه، وهذا ما يحدث حاليا حيث غالبية الكتائب التابعة للقذافي هي من قبائل التوارق وضحايا النزاعات الإفريقية الذين تم استغلالهم.

- منافسة الجزائر في دورها القيادي في منطقة الساحل بعد دخوله على خط التفاوض أكثر من مرة، وجلبه لقيادات التحالف الديمقراطي بالتوقيع على اتفاقيات السلام.

إن النظر في هذه الأهداف وفي ظل التمدد الغربي الأمريكي في منطقة الصحراء جعلت ليبيا تغير سياستها السابقة، وتتبنى استراتيجيات جديدة تدعو إلى التنمية من أجل السلام بعدما كانت تطمح إلى ضم كل من مناطق التوارق إلى ليبيا، مما جعل علاقات هذه الأخيرة علاقات هذه الأخيرة بالجزائر متوترة وخاصة بعد أن نادى بتوحيد قبائل الصحراء الكبرى. لكنه اتفق مع الجزائر في :

أولا: رفضه التدخل الأجنبي بحجة محاربة الإرهاب حفاظا على الاستقرار وحماية المنطقة من أي عدو رغم نقاط الخلاف الكثير بينهما.

ثانيا: في عدم السماح للرئيس المالي تووري بان يلعب دور الوكيل الأمريكي والغربي في الخطة الأمنية المشتركة بين دول الساحل²، كما أصبح القذافي يسعى للقيام باجتماعات يحذر فيها قبائل التوارق من التمرد والعمليات غير المسؤولة، ومنها اجتماع 25 سبتمبر 2010 في باماكو الذي دع فيه على أن ليبيا ستقدم مساعدة في مجال التنمية للقبائل التي تعمل من أجل السلام³ كما وعد فيه القبائل الذين سيتعاونون في مواجهة تنظيم القاعدة والمجموعات الإجرامية بالحصول على دعمه وجاء في هذا أن "أؤكد لكم أن

¹ علي الأنصاري، "خفايا خلاف الجزائري الليبي، هسبريس"، 2013/5/6،

<http://www.maghresscom/hespress12639>

² أحمد ناصر، "سبب غياب ليبيا يعود إلى خلاف مع رئيس مالي"، الخبر، عدد 5728، 14 أوت 2009، ص 02.

³ جمال عرفاوي، مرجع سابق.

عملكم هذا يستحق المكافأة وسنقدم بقدرة جهدنا البرامج التي تخدمهم في شمال مالي، وتؤدي إلى الاستقرار وحتى في باماكو وفي مكان¹.

إن المتمعن في سياسة ليبيا يرى، انه صحيح ليبيا كانت جادة فعلا مع الجزائر في الخطة الأمنية المشتركة في إطار دول الساحل بحكم موقعها تحت التهديد الإرهابي، لكن عند النظر في خطابه اتجاه التوارث كل من مالي والنيجر يجد نصفها غير موجود، وفي هذا السياق يقول موسى كوني القنصل الليبي في مالي وعين القذافي في كيدال "صحيح أننا نجحنا في إرجاع كافة الجبهات والفصائل لكن فيما يخص وعود التنمية التي انتظرها التوارث في مالي لم يتحقق منها شيئا، وبصيف أن التوارث في ليبيا ليست لديهم أوراق ولا جنسية، صحيح أنه فتح لهم الأبواب إبان الثورات ضد أنظمتهم في الثمانينات ولكنهم عاشوا محنة كبيرة بسبب أنهم ليسوا ليبيين، مما اضطرروا للانضمام للليبية للحصول على مكاسب وهذا ما حدث في الثورة²، وحتى محاولاته لاحتواء النزاع التوارث لربما هي محاولة لسحب البساط من طرف الجزائري وانتزاع منها دورها الريادي في المنطقة الذي يبقى حkra على الجزائريون تأثير القذافي في النزاع المالي لم يتوقف بسقوط نظامه بل كان للثورة الليبية الاثر البالغ في انفجار الازمة الاخيرة في مالي "القذافي حي او ميت يؤثر في النزاع المالي" فبعودة تلك العناصر التي كانت مجندة ضمن كتائب القذافي من المرتزقة الى الاراضي المالية بخبرة عسكرية ومعدات واسلحة متطورة والتي حصلوا عليها بعد تسريب مخازن السلاح الليبي. وامام عدم امكانية اندماجهم في صفوف الجيش النظامي المالي بعد 6 اشهر من عودتهم الى بلادهم عاودوا تمردهم وبحدة اعنف. لتصبح الجزائر امام تحدي اكبر على وقع التواجد الغربي من خلال "حلف الاطلسي"فرنسا" على حدودها الجنوبية الشرقية التي كان يمثل نظام القذافي رغم كل سلبياته حزام امني من تداعيات عدم الاستقرار في الشرق الاوسط اضافة الى الحراك الاجتماعي في كل من تونس ومصر لتصبح الجزائر محاصرة من جميع الجبهات ومفتوحة على العديد من التهديدات لتصبح امام تحدي توزيع حذرها واهتمامها عبر جميع حدودها بدل التركيز فقط على النزاع الثارقي وكانت الجزائر قد حذرت من التدخل الاجنبي في ليبيا التي لم تخدم فيها الى اليوم الاوضاع بل زادت سوءا .

ب- الدور المغربي:

يشكل التوارث بالنسبة للمغرب جزء من التركيبة المجتمعية له، بحكم الارتباط التاريخي بروابط البيعة والولاء الذي يربط سكان تمبكتو في مالي بالأسرة العلوية في المغرب والانتماء الأمازيغي الذي يشكل النسبة الكبيرة لسكانه، مما جعل العديد من التوارث يندمجون بشكل تدريجي في المجتمع المغربي. ولا يختلف تحرك المغرب اتجاه ملف التوارث كثيرا عن ليبيا، فهو يعتبر عامل ضغط تستعمله المغرب ضد الجزائر وليبيا المؤيدتان لحركة البوليساريو والتي يدعمانها ضدها، وقد أعلن الملك الحسن

¹ نفس المرجع.

² وكالة الأنباء الجزيرة، "بيان موسى كوني حول التوارث"، 5 مارس 2013.

الثاني في هذا الشأن أنه "إذا واصلت الجزائر دعمها لإنشاء دولة صحراوية، فلا أرى مانعا من دعم التوارف ودفعهم للمطالبة باستقلالهم¹.

وحتى قضية الحدود بين الدولتين، مرتكزة بذلك على التوارف تمبكتو المقربين من المغرب ووافته المنية سنة 1994.

وتلتزم المغرب الصمت والحياد منذ التسعينات في قضية التوارف حتى أن الوسائل الإعلامية المغربية لا تبدي رأي اتجاه هذه المسألة مقارنة بالصحافة الأمازيغية التي هدفها المجاهرة بقضية التوارف أمام العالم.

لذلك فالمغرب لا تريد أن تتدخل في مساندة تنظيم يدعوا بالانفصال في وقت تحارب هي فيه تنظيم جبهة البوليساريو الذي يطالب بنفس المطلب، وتستند في هذا أنه مهما دعمت مالي ضد التوارف فهذا لن يغير من موقفها الداعم للبوليساريو، في حين أن الدور الذي يقوم به الأمازيغ والمغاربة في دعم قضية التوارف والتعريف بها من خلال المؤتمرات التي تعقد في مكانس وغيرها بدعم من فرنسا يدفع الحكومة المغربية للتوازن في الموافقة² وظل المغرب ينتقد الوساطة الجزائرية في النزاع المالي ويصف الموقف الجزائري بالمتناقض مقارنة مع الدعم لحركة البوليساريو في تقرير المصير خصوصا وان دور المغرب في افريقيا محدود لعدم انتمائه الى الاتحاد الافريقي منذ سنة 1982 بعد انسحابه على اثر اعتراف معظم دول الاتحاد بالجمهورية العربية الصحراوية واعطائها مقعدا في المنظمة كما ان المغرب تحاول عرقلة مسار الوساطة الجزائرية من خلال الدعاية المغرضة على الجزائر واتهامها لدعم حركة انصار الدين في مالي وانها حركة من صنع الجزائر .وتارة اخرى وصف المواقف الجزائرية بالمتناقضة فكل الجهود المغربية تصب في اطار التوازنات الاقليمية والتنافس على الريادة مع الجزائر في المنطقة .ولكن ظهر المغرب في الازمة الاخيرة المالية صراحة حتى هناك من المحللين من اعتبر السلوك المغربي تجاه النزاع المالي وخاصة موقفه الداعم للتدخل العسكري الفرنسي الاخير انها فرصة لعودة المغرب الى الساحة الافريقية مع تحفظه بالنسبة للمشاركة يعناصر جيشه في هذا التدخل ولعل حضور الملك محمد السادس مراسيم ترسيم الرئيس المالي ابراهيم كايتا وادلائه بكلمة تهنئة ودعمه للعملية الديمقراطية .والاكثر من ذلك عقد اتفاقية تعاون ديني مشترك بين المغرب ومالي من خلال تكوين 500 امام في المذهب المالكي خير دليل على العودة المغربية في افريقيا وهي في نفس الوقت مزاحمة للجزائر في دورها .

ثانيا :تحفظ بعض انظمة دول الجوار عن التنسيق مع الجزائر في تكريس الحل السياسي للنزاع ودعمها للتدخل الاجنبي وخضوعها للارادة الاجنبية .

¹ عشوي، مرجع سابق، ص 83.

² أبو بكر الأنصاري، "المغرب الكبير بين التعاطف الشعبي مع التوارق وسندان من الحروب الأهلية بالمنطقة"،

الحوارالمتمدن، العدد 1899، 2007/04/28، <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=95206>.

أ-موريتانيا:التيترخ تحت حكم عسكري بعباءة ديمقراطية والتي لها خبرة لوفرة التيارات السياسية الجهادية الموسومة بالاسلام .

- كان موقفها غامضا تجاه نزاع التوارق في مالي فمرة يظهر على انها لا تريد اذكاء ملف التنظيمات الاسلامية وكذا عدم رغبتها في نشوب حرب تتورط فيها مع جميع الفاعلين الدوليين على حدودها واية ذك تخليها على ملاحقة مرتكبي الجرائم ضد الدعاة الموريتانيين وكذلك تخلت عن احكام قبضتها الامنية على مناطق التوتر الحدودية من الازمة وهناك من المراقبين من يقول ان الازمة الاخير التي اشتعلت في المالي كانت متوقعة في موريتانيا .من ناحية اخرى لم تتخذ موريتانيا اي قرار ولم تصدر اي بيان يندد بالتدخل الفرنسي والاكثر من ذلك سمحت باستخدام مجالها الجوي في تلك الحرب واغلقت حدودها مع الجزائر كما يشير بعض المراقبين الى دعم استخباراتي موريتاني للتدخل الفرنسي. واتضح موقف موريتانيا اكثر في تصريح "مسعود ولد بلخير " رئيس المجلس النواب بوصفه اول موقف مؤيد صراحة للانخراط في الحرب قائلا:" الجهود الجماعية لدول المنطقة وفرنسا والمجموعة الدولية للحفاظ على وحدة سيادة وعلمانية جمهورية المالي نعتبرها جزءا منا...وهذا الدعم اللامشروط ينم على :

- 1-فوبيا التاثر بتداعيات ازمة مالي في ظل هشاشة الهياكل السياسية والاوضاع الاجتماعية والاقتصادية لهذه البلدان

- 2-سعي دول الجوار لابعاد شبهة توفير البيئة الخصبة لتنامي الارهاب

- 3-عمق الضغط الغربي والفرنسي في تحديد النظم السياسية الحاكمة في منطقة نفوذه التقليدية .
التشاد ونيجيريا : دعمت كل من تشاد ونيجيريا التدخل العسكري الاجنبي في المالي وقدمت قوات معتبرة للمشاركة في العمليات العسكرية وهذا ما ينم على الكثير من الخلفيات وان لم تكن الجزائر مقصودة مباشرة لكن هذا السلوك اضعف الموقف الجزائري الثابت تجاه النزاع في مالي وقوى الموقف الغربي في تعزيز مقاربتة الامنية في المنطقة من خلال التدخل العسكري.

ثالثا-ضعف الكيانات الاقليمية وافتقارها لاليات حل النزاعات وعدم قدرتها على دفع الوساطة الجزائرية الى الامام¹.

أ-الاتحاد الافريقي : عجز الاتحاد الافريقي على لعب الدور التكاملي مع مبادرة الوساطة الجزائرية بإهمال النزاع المالي في فترة ما قبل انفجار الازمة الاخيرة ففي المؤتمر الافريقي في دورته 17 بملابو غينيا الاستوائية من 1 الى 30 يونيو 2011 لم يتطرق حتى بالوصف للنزاع المالي... .
- وكذلك افتقارها لاليات التنفيذ الاجرائية ونقص التمويل وعدم وضوح الخطط العسكرية ورغم تدخله في النزاع بقوة عسكرية تقدر ب 3000 جندي لحفظ السلام الا انه لم يسيطر على

1|احمد عبد الدايم احمد حسين، " قضية مالي نظرة مستقبلية "،قراءات افريقية ،ع16، (ابريل،2013)ص77

الاضاع لاسباب عدة من بينها اسلوب حرب العصابات الذي تنتهجه الجماعات المتمردة وكذلك تحول هذه القوات الى طرف في الصراع الاهلي ودعم طرف على حساب الاخر وعدم الحياد. وما زاد من صعوبة المهمة هو انهيار مؤسسات الدولة وغياب القوات النظامية المالية من جيش وشرطة. لذا الاتحاد الافريقي لم يلعب الدور التكميلي للنشاط السياسي الجزائري وبالتالي لم يفعل من الوساطة الجزائرية. كما حدث في الوساطة الجزائرية في القرن الافريقي (1999-2000)

ب- الاكواس: فياطار محاولة الايكواس لمحاصرة مسببات عدم الاستقرار في مالي ومنع انتقالها ومنه تنامي الكيانات غير الرسمية رأت في التدخل العسكري حلا حاسما لذا تعتبر جهودها معادية للمفاربة الجزائرية خاصة وانها كانت تطمح الى الاستفادة من احتمالات الدعم المالي الغربي والمساعدات الاقتصادية الغربية لمواجهة تهديدات الصحراء الكبرى ككل. وقد دعمت التدخل العسكري الفرنسي لمحدودية امكانياتها في السيطرة على الوضع في مالي. وهو ما كان بمثابة الغطاء السياسي الاقليمي لفرنسا في تدخلها من خلال بلورة موقف اقليمي مؤسساتي داهم لهذا التدخل لتتمكن الايكواس من الهروج من مأزقين:

الاول هو : التكلفة المادية للتدخل العسكري والتي تفوق امكانياتها

- والثاني هو : تداعيات التورط بصورة منفردة .

وكل هذا على حساب الجزائر التي ترفض الحل بالقوة العسكرية خاصة بإشراف اجنبي.

رابعا-تعدد الوساطات بالموازاة مع الوساطة الجزائرية وصعوبة التنسيق الاقليمي

- برزت وساطتها بشكل مكثف في اواخر 2012 واحتضنت اول مفاوضات مباشرة بين حكومة باماكو وحركتي انصارالدين وحركة تحرير ازواد في 5 ديسمبر 2012 برعاية الرئيس البوركينابي "بليزكمباوري" واعتبرت مرحلة جديدة في الجهود الدبلوماسية بحل النزاع في مالي ورغم التشاور الذي قامت به بوركينافاسو مع الجزائر والزيارات التي قام بها رئيس الوزراء البوركينابي للجزائر قبل الشروع في الوساطة .والتي يراها بعض المحللين انها توزيع للدوار والجهود من اجل الوصول الى حل بشكل اوباخرتوتر على فعالية الوساطة الجزائرية الاقدم في النزاع خصوصا بعد غياب الدور الليبي وتزايد الصعوبة في امكانية التنسيق بين الوساطتين في ان واحد.

- خامسا-الظروف الاقليمية المضطربة على اثر الحراك الاجتماعي العربي وغياب الدور العربي والاسلامي

ان ما حدث من تغيرات في المجتمعات العربية والثورات وعدم استقرار الانظمة العربية وتنامي الازمات مثل تحديا بالنسبة للوساطة الجزائرية اين غاب دور مصر ودور تونس وختى الدول الاسلامية بل وهناك من يرى ان لعض الانظمة العربية تواطأت في صنع هذا الواقع الأسوي وعلى رأسها قطر التي تدعم الجماعات الارهابية في المالي ماديا .كما ان للنزاع المالي بعدا دينيا

يوظف الاسلام ومع هذا يغيب دور المؤتمر الاسلامي تماما عن القضية المالية وكان قد نوه الرئيس مرسي في القمة الاخيرة الى ضرورة التعاون مع المالي لايجاد تسوية .

المطلب الثاني: التحديات الدولية للوساطة الجزائرية :

اولا- التنافس الدولي على المالي ومقاربة التدخل العسكري لحل النزاع التارقي بقيادة فرنسا على حساب المقاربة الجزائرية . .

أ- الموقف الفرنسي: لو نظرنا إلى التدخل الفرنسي في منطقة التوارف مقارنة بالتدخلات الخارجية الأخرى الممثلة في الطرف الصيني والأمريكي وحتى اليهودي، لوجدنا أن فرنسا هي من أوائل الدول . وحتى اليوم ما تزال فرنسا تستغل الموارد الطبيعية للتوارف (بترول، يورانيوم) الذي يغطي 30% من حاجياتها، في حين تبقى هذه الثروة مصدر لعنة على أهلها وذلك بالمعادلات الإشعاعية تفوق المسموح به عالميا وهذا حسب تقارير المنظمات الدولية.

إن هذه العوامل أوجدت تنافسا كبيرا خصوصا بين فرنسا وأمريكا على التدخل في ملف تمرد التوارف مع حكومة مالي كل حسب مصلحته، ويرى في هذا السياق بين الشركات الأجنبية على اليورانيوم في هذا البلد يهدد بدو الصحراء¹.

وبادرت فرنسا بمساعدات قدمتها لمالي لإنهاء الصراع بينها وبين حركات التمرد واضعاف الجزائر ويبرز ذلك. من خلال القيام بتصريحات معارضة لاتفاقية تمناست كتصريح " برناد كوشنار" لتجسيد الدولة التارقية. ويبدو أن فرنسا تريد أن تفرض دورها ثانية في توجيه مشكل التوارف وذلك لمحاولة بسط نفوذها على جهود الوساطة التي تقودها الجزائر كمعارضة اتفاقية تمناست بحجة عدم مشاركتها فيها.

وتجزم بعض الدراسات أن خصوصية وهشاشة المنطقة سهل لتلك الدول لاختراقها والتحكم في مواردها، واخص بالذكر دول مالي والنيجر فهذه الأخيرة فمثلا نجد ان احتكار فرنسا لليورانيوم الموجود فيها عن طريق أهم شركاتها "avéra" التي تشغل أكثر من 2500 شخصا في استغلال اليورانيوم، جعلها تتدخل بمراقبة كل ما يجري في ذلك البلد والمنطقة وحتى أنها سبب في الانقلابات التي حدثت في المنطقة، كالانقلاب الذي حدث ضد الرئيس النيجيري 1974 "حمانى دتوري" وذلك لبيعه اليورانيوم لليبيا بأسعار منخفضة.

وقد استطاعت فرنسا بالاتفاق مع مالي في تحرير الرهينة الفرنسية "بييركامات" مقابل إطلاق مالي سراح أربعة من القاعدة مطلوبين من قبل العدالة الجزائرية وكذا موريتانيا².

¹ عبد الله إسحاق، مرجع سابق.

² محمد صالح، التدخل الفرنسي بالساحل غايته عزل الجزائر عن دورها الريادي، المساء، العدد 4178، 2010/11/11، ص04.

ولم تكن الجزائر راضية على تصرفات مالي وقد اعتبرتها خرقا للاتفاقيات التنسيقية الأمنية، ومهددا للسلام في المنطقة، وقد أكدت التصريحات التي أدلى بها مسؤول عسكري مالي شارك في الاجتماع التنسيقي 06 دول من الساحل من أنه لا بد من أولوية التنمية مع المجهود العسكري والأمني ولمح على أن "تمسك السلطات المالية فضلا عن العمل مع الدول الجوار بحرية التنسيق مع كل الأطراف التي تبدي استعداداتها في المساعدة على تنمية المناطق الفقيرة"¹ وهو ما يفسر انحياز باماكو وفتحها نافذة للتدخل الفرنسي.

ومن هذا المنطلق وجدت فرنسا المجال مفتوحا أمامها في إحكام السيطرة على المنطقة ثقافيا واقتصاديا وأمنيا بكل ما أوتيت من وسائل نظيفة أو غير نظيفة كإشعال فتيل الصراعات بين قبائل التوارف في مالي، وتوظيف أزمة التوارف لتنفيذ شركات أجنبية أخرى في المنطقة، وتسعى فرنسا لغلق كل الأبواب على كل الأطراف لتتفرد وحدها على منابع الثروات.

وقد اقتنعت فرنسا مراحل سابقة أنه ليس في صالحها خوض حرب مع سكان هذه القبائل، كما اقتنعت أن التوارف هم همزة وصل بين دول المنطقة وأنه ليس من صالحها خوض حرب مع سكان هذه القبائل لذلك فهي تدعم الجهود التي تبذلها الحكومة المالية في سبيل الحفاظ على الوحدة الترابية واستقرار المناطق الشمالية في حين أنها تحرض بعض الانفصاليين لتعظيم فكرة الانفصال لتكوين الدولة التارقية.

ويمكن استخلاص بعض النقاط في سياسة فرنسا مع التوارف من خلال:

- استغلال مناطقهم الغنية (اليورانيوم) ومصادر الطاقة بمزيد من قواعد اقتصادية كاستغلال منجم آخر "إموران" الذي يعود ثلثين الفائدة منه للمجمع الفرنسي والثلث الباقي للنيجر².

- ضرب استقرار الجزائر وذلك بمحاولة استعمال ورقة التوارف كوسيلة ضغط على الجزائر وأكدت لتنفيذ سياستها التي تقوم على عزل الجزائر على المنطقة. البحث عن مناطق النفوذ الأخرى وقد عبر "سار كوزي" صراحة على أن "منطقة الساحل ضمن نطاق أمنها القومي"³، والذي تعزز بشكل أكبر وأكثر وضوحاً في إطار ما يسمى بالحرب على الإرهاب. لقد كان سعي فرنسا منذ الأول في إيجاد غطاء من المشروعية الدولية عبر مجلس الأمن من ناحية وحث الأطراف الإقليمية على التورط في مالي عملياتيا ولوجيستيا وتمويلا من ناحية أخرى كل هذا نابع من قناعتها واعتقادها بعدم وجود جدوى من المحادثات بين الرسمية مع الجماعات الإسلامية في شمال المالي

¹ بوزيد عمار، "الساحل الإفريقي في عين الإعصار الجبهة المشتركة لمكافحة الإرهاب"، مجلة الجيش، عدد 561، أفريل 2010، ص 26-27.

² حدرياش لوهاب، موقف الأطراف الدولية من مسألة الترقية، مذكرة ماجستير، (جامعة الجزائر، نوفمبر 2010)، ص 133.

³ محمد الصالح، "إنكاف عورة فرنسا حيال مستعمراتها"، المساء، العدد 3996، 2010/04/11، ص 07.

واستطاعت فرنسا ان تصطنع غطاء من الشؤعية الدولية منذ قرار 2085 لمجلس الامن لكنها بالدرت بالقصف الجوي كمرحلة تمهيدية قبل ذلك ليتم دخول قواتها التي تقارب اعداد القوات الافريقية وبدهم لوجيستي غربي (امريكي واوروبي) في سبيل استرجاع المدن التي سيطرت عليها التنظيمات المتمردة للتوارق وان ما زاد التدخل الفرنسي مصداقية هو طلب المساعدة الرسمي الذي قدمه الرئيس "ديوكوندا تراوري" لفرنسا دون ان ننسى اصرار الايكواس ودعمها لهذا التدخل ويمكن القول ان حركة فرنسا كانت استباقية ادراكا منها للمنافسة الامريكية في المنطقة باسم مكافحة الارهاب ورغم تسجيل تراجع الجماعات المتمردة الى الشمال والقضاء على بعض العناصر الا انه بعد فترة وجيزة عادت العمليات الارهابية ضد الجنود الفرنسيين وتسجيل مقتل عدد منهم في نهاية شهر نوفمبر 2013 ورغم ان سحب القوات الفرنسية كان المفروض ان يكون في شهر مارسمن السنة الجارية الا ان التواجد لا يزال متواصل اضافة الى الاحتفاظ بقاعدتين في سبيل مكافحة بقايا التنظيمات الارهابية وحفظ الامن في المنطقة مستقبلا¹

ثانيا- تراجع القوى الدولية عن دعم المقترح الجزائري في الازمة الاخيرة .

أ- الاتحاد الأوروبي لقد دعم جهود الوساطة التي قامت بها الجزائر في تطبيق بنود اتفاق السلام بين الحكومة المالية والمتمردين، كما دعى إلى جهود إضافية، و وصف هذا الاتفاق بأنه الإطار المثالي لفك النزاع في المنطقة وبالتالي دور الوسيط الجزائري عامل أساس لتطبيق هذا الاتفاق بشكل كامل.

وجاء هذا البيان على لسان الناطق الرسمي باسم مجلس الإتحاد الأوروبي، وهو ما يبين أن الإتحاد الأوروبي يشجع على حل النزاع بصورة سلمية، كما يعكس تركية أوروبية للدور الجزائري فيه. لكن وعلى اثر الازمة الاخيرة استطاعت فرنسا كسبناييد الإتحاد الاوروبي بشأن التدخل العسكري بل وقد شارك الإتحاد الاوروبي لوجيستيا في هذا التدخل من خلال ارسال 200 عسكري لتدريب الجيش المالي مع التحفظ على المشاركة المباشرة في اعمال القتال.²

ب- الموقف الأمريكي لم تكن الدبلوماسية الأمريكية جادة في التدخل في القضايا الإفريقية بشكل مباشر في فترة سابقه إلا أن المتغيرات الدولية وقيادة النظام الأحادي القطبية أدى إلى إعادة توجيه السياسة الأمريكية في إفريقيا وإعادة ترتيب أولويات ويأتي هذا الاهتمام إثر زيارة الرئيس "بيل كلينتون" الطويلة للقارة، وهو التوجه نفسه الذي تبناه "جورج بوش" الذي وظف كل الوسائل لاختراق القارة.ومما يلاحظ أن التحول هذا جاء نتيجة دخول الصين إلى المنطقة وحصولها على عقد تنقيب في منطقة "أغادير" سنة 2006 عن طريق شركة Sino Uranium، وكذا زيادة استثماراتها حيث بلغت في 2007 ما يقارب 75 مليار دولار، كما تجاوز استهلاكها للذهب الأسود نسبة 7.7 مليون برميل يوميا³. وسعت أمريكا إلى وضع موطئ قدم في منطقة الساحل وهذا منذ 2001 في إطار مكافحة الإرهاب إثر نداء الاستغاثة الذي

1 السيدعلي ابو فرحة، "تداعيات اخفاق الدولة دون مسببتها"، قراءات افريقية، ع16، (ابريل 2013)، ص46

2 المرجع نفسه، ص45

3 شاكرا، مرجع سابق، ص 157.

وجهته مالي للمجتمع الدولي والذي تصنف نفسها فيه على أنها في مواجهة مع حركات إرهابية قاتلة "بأن ثوار التوارف إرهابيون وقطاع طرق ومهربون تابعون لتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي"¹. هذه الحجة كانت كافية لدى أمريكا في التدخل في سياسات دول مالي وتوجيهها وفقا لمصالحها الخاصة، وتعززت أكثر خلال زيارة توري إلى أمريكا في عهد بوش الابن، ويرى أن تدخل أمريكا في بلاده يساعدها على التخلص نهائيا من التمردات المتتالية في الشمال، ويوقف الضغط الجزائري الليبي على حكومة بلاده.

ولعبت المساعدات الأمريكية أثناء التمرد التوارفيسنة 2005 دورا في التغيير في العلاقات المالية الأمريكية، والتدخل في رسم سياسة مالي وتوجيهها وفقا لمصالحها الخاصة من خلال المساعدات الأمريكية، والتكوين العسكري للجيش النظامية لها وتزويدها بالعتاد لمحاربة الإرهاب والإقرار بالمكافحة هذه الظاهرة بشكل جماعي . الأمر الذي أغضب التوارف ودفعهم لإطلاق النار على طائرة شحن عسكرية أمريكية كانت تقوم بإمدادات لفرق الجيش المالي، وفي هذا الإطار تم استحداث مبادرة الساحل Plan Sahel Initiative في 2002 حيث يسمح لمالي وموريتانيا، التشاد، النيجر بتدعيم إمكاناتها لمراقبة حدودها بفضل الدعم اللوجستي بزيادة قدراتها القتالية، وقدرات ميزانية هذا البرنامج بـ 7.75 مليون دولار وارتفع في 2005 بـ 6 مليون دولار والذي يعتقد ارتفاعه إلى 100 مليون دولار² في السنوات الأخيرة، وتم تطوير هذا البرنامج في جوان 2005 باسم مبادرة محاربة الإرهاب عبر الصحراء Pan Sahara counter Terrorisme Initiative الذي يهدف إلى توسيع نطاق مجالاته من المجال العسكري إلى الاقتصادي والسياسي، يركز أساسا على دول شمال إفريقيا، ثم تطور إلى طلب تأسيس قاعدة US Africa Command في دول الساحل.

ولم تجد المقاربة الأمريكية قبولا من الجزائر ولا من الدول المنطقة، فالجزائر أعلنت مرارا وتكرارا عن رفضها التام للتدخلات الأجنبية، وأكدت أن مسألة الأمن هي مهمة تخص دول المنطقة نفسها وجاء هذا واضحا مع وزير الخارجية السابق محمد بجاوي قائلا: "إن التضحيات الجزائرية من أجل الاعتناق من رقبة الاستعمار الفرنسي لا يتوافق مع قبولها إقامة قواعد عسكرية أجنبية على أراضيها"³.

كما أكدت الجزائر رفضها القطعي لأن تكون أراضيها مقر للقاعدة "الأفريكوم" أما بالنسبة للدول (ليبيا، موريتانيا، المغرب، مالي والنيجر) فقد أعلنت رفضها بالرغم من أن الطلب قد قدم بصيغ أخرى وهي:⁴

¹ عبد الله إسحاق، مرجع سابق

² Cristopherlsik , « The United staes Africa command :En hancing America, security or fostering Africa development », Africa security review, 17/01/2008, p 33.

³ بوعلام غمراسة، "لسنا معنيين بمشروع القيادة الأمريكية في الساحل الإفريقي"، وزير الخارجية الجزائري ينفي وجود قواعد عسكرية لواشنطن في بلاده"، الشرق الأوسط، الرياض، من

<http://www.awasat.com/details.asp?section=4Aetile4089778,SSUENO10323>

⁴ عمر نجيب، أفريكوم لم تمت بعد : واشنطن تعيد محاولتها لإقامة قاعدة في واد درعة جنوب المغرب، العرب الأسبوعي، في <http://www.alarab.com.uk/perviouspages/pdf>

- تقسيم جيش الأفريكوم على عدة دول إفريقية بدل أن يكون في بلد واحد.
- لا يقتصر مهام الأفريكوم على محاربة الإرهاب فقط، بل يتناول مساعدة الأفارقة على محاربة الإرهاب.
إن هذا الفض يمكن ان يلق قبولاً مستقبلاً من قبل كل من مالي أو بوركينا فاسو خصوصاً أمام الإغراءات المالية الأمريكية لمالي والتي تلقت 560 مليون دولار بحجة مكافحة الإرهاب، ويمكن إبراز هذا عندما ألحت مالي على الإسراع إلى عقد قمة دول الساحل حول المؤتمر الإقليمي الأول حول انعدام الأمن لإعطاء فرصة للجانب الأمريكي، لولا أنه تم إرجاعه عدة مرات في السابق إلى أن عقد مؤتمر تمناست في 12 أوت الماضي¹.

ولقي المشروع الرفض كذلك من فرنسا التي ترى فيه مهددا لمصالحها لانها تعد الدولة الوحيدة المسيطرة على مناطقها، الشيء الذي جعل أمريكا تستعين بفرنسا بعدما كان هنا تنافس بينهما على اعتبار أن فرنسا لها نفوذ كبير على مستعمراتها، وكشف سفير فرنسا لدى الجزائر "كسافي" "دريانكور" عن وجود تحركات أمنية مشتركة بين فرنسا وأمريكا من أجل خلق جهاز أمني مشترك إثر اجتماع في اسبانيا في 21 جانفي 2010 (بين فرنسا وأمريكا واسبانيا) على غرار مشروع الأفريكوم².
ورغم الإشادة الأمريكية الدائمة بدور الجزائر في المنطقة والدعم بالتصريحات للنفارية السلمية الجزائرية الا انه وعلى وقع الازمة الاخيرة في مالي سعت الولايات المتحدة الامريكية اقناع الجزائر بالتورط المباشر في التدخل العسكري ولعل زيارة هيلاري كلينتون الاخيرة هدفت الى ذلك وهذا ما تعجز فرنسا القيام به لتعقد العلاقات الثنائية .

ثالثاً- غياب التنسيق الدولي والدعم للوساطة الجزائرية وتكثيف النزاع تحت غطاء محاربة الارهاب.
القرار رقم 2085 بشأن مالي والصادر يوم 20 ديسمبر 2012، وتحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة الخاص باللجوء إلى "كافة الوسائل الضرورية"، لحماية المدنيين وتحقيق استقرار المدن الرئيسية في مالي وخاصة شمال البلاد³. نص القرار على تدريب القوات المالية لكي تؤدي جميع مهامها في الدفاع عن وحدة البلاد، كما حث لفترة الدول والمنظمات الإقليمية والدولية على القيام بصورة منسقة بتقديم المساعدة والخبرة الفنية والتدريب. كما ركز القرار أيضاً على التزام الأطراف بإعادة بناء قدرات مالية بما في ذلك نشر بعثة عسكرية أوروبية للتدريب والمشورة، ونشر بعثة دولية بقيادة إفريقية لفترة أولية مدتها عام واحد. وقد كان المقرر البدء في تلك الإجراءات ابتداء من شهر سبتمبر أو أكتوبر 2013.

¹ عاطف قدارة، رئيس مالي يكشف طبيعة لقائه بهما على هامس قمة عدم الانحياز، بوتفليقة والقذافي وافقا على التحرك عسكرياً واستخباراتياً ضد القاعدة، الخبر، العدد 5704، الجزائر، الثلاثاء 21 جويلية 2009، ص 03.

² محمد مسلم، كومندوس فرنسي أمريكي لملاحقة أمراء القاعدة بصحراء الساحل، الشروق، العدد 2870، 2010/03/10.

³ قرار مجلس الأمن، رقم 2085 (2012) يوم 20 ديسمبر 2012، www.diplomatie.gOuv.f.

كما أن مجلس الأمن التابع لمنظمة الأمم المتحدة، درس مشروع قرار يقضي بنشر قوات حفظ السلام بدلا من البعثة الدولية لدعم مالي تتألف من 12 ألف و600 جندي إلى مالي لدعم القوات الفرنسية عند الحاجة في مواجهة تهديدات المتطرفين الإسلاميين، كما أن دول المجلس الأمن قد تصوت على نص القرار بحلول نهاية شهر أبريل 2012، بحيث تبدأ بعثة الأمم المتحدة الدائمة للتحقيق الاستقرار في مالي مهامها في الأول من جوان القادم ولمدة 12 شهر¹، وقد صرح مسئول رفيع فض الكشف المستوى في الأمم المتحدة رفض الكشف عن اسمه بأن "العملية ستكون رابع أكبر عملية لحفظ السلام تقوم بها الأمم المتحدة وستبلغ تكاليفها 800 مليون دولار سنويا².

رابعا-مواقف دول اخرى مغذية للنزاع أ- الموقف الإسرائيلي:

لا يقل اهتمام إسرائيل بقضية التوارف عن فرنسا و أمريكا لاعتقادها بوجود التوارف يهود في المنطقة، ربما هذه الحجة كانت كافية لإسرائيل في الشروع في وضع خطط سياسة وجيو عسكرية للتوغل في منطقة الساحل والبحث عن نصيبها هي كذلك في كعكة الاكتشافات الطاقوية الموعدة في المنطقة. وقد بدأت إسرائيل في الترويج لسياستها وذلك ببناء إطارات كاملة في الدول الإفريقية في مختلف المجالات، وقد أذاع راديو إسرائيل مقترح اللجنة المالية بالكنيسة لإسرائيل بمنح دولة مالي مساعدات مالية ضخمة باعتبارها من الدول الأكثر فقرا وهذا ما أعلنه ذات المصدر، وحسب مصادر معلومات سرية حصلت عليها جريدة النهار تقول بان حكومة مالي فعلا تتلقى أموال ضخمة لم تعلن عنها السلطات الرسمية³.

وقد أثارت إسرائيل نكرة الانتماء اليهودي لدى هذه القبائل في محاولة منها للنفوذ إلى المنطقة، وتزعم أن قبائل من أصل يهودي كانوا يعيشون في المنطقة قبل القيام "دولة إسرائيل" وهي "لو إسحاق" "الجر منوسي"⁴ وهي قبائل تاريخية من أصل يهودي، وتقول بعثات يهودية زارت المنطقة أنه مازالت قبائل تقيم هناك مثل "دوهسة" و "شهضنهان"⁵ وهم من أصول يهودية وأن ما تعرضوا له مماثل بمحارق النارية، كما أن يهود شمال إفريقيا المقيمين في إسرائيل يرحلون لما يحدث للتوارف على أنه معاداة سامية. الأمر الذي جعل من قبائل التوارف تنجذب نحو أطراف أخرى وهذا ما تسعى إليه إسرائيل.

¹ وكالات فرنسا، "فرنسا تقترح إصدار قرار بشأن إر سال قوات حفظ السلام إلى مالي"، <http://www.dostor.org>.

² نفس المرجع.

³ عاطف قدارة، مرجع سابق، ص 03.

⁴TayebBelriche, qui est derrière la révolet des Touarégues, el watan, n 1036,du 28 octobre 1990.

⁵ عبد الله اسحاق، مرجع سابق.

ومع تزايد التنافس بين القوى الأجنبية في المنطقة، واتساع نطاق الصراع خاصة في مراحله الأولى دون إيجاد حلول جذرية له تعيد للتوارف حقوقهم، ومع غياب الدور العربي كفاعل ومؤثر يساهم في حل النزاع، عملت بعض الأعضاء البارزين للانفصاليين التوارف عن البحث عن حلفاء آخرين في المغرب كحلف الشمال الأطلسي، واللوبي الإسرائيلي والتحالف مع قوميات أخرى وذلك عبر تأسيس المؤتمر الوطني لتحرير الأزواد لمشروع "الهلال السامي" الذي أعلن عنه مباشرة بعد أحداث ماي 2006. وسعى المشروع في البداية إلى توحيد كل القوى الأمازيغية في المغرب الكبير إلا أنه باء بالفشل، لأن الدول المغاربية اعتبرته عامل يمهد الطريق إلى تدخلات أجنبية.

يضم المشروع كل الفصائل من الأقليات العرقية المضطهدة¹ كضحايا مذابح التوارف، وفصائل الدفاع عن ضحايا المحرقة من اليهود، وأقليات من الغازات السامة من الأكراد في شمال العراق بهدف الترويج لقضية التوارف وذلك بكسب تعاطف الرأي العام الغربي ورفع الظلم عنهم، حيث بدأت المحاولات بإنشاء تحالف بين الأمازيغ واليهود، ومن مؤشرات جمعية الصداقة بين الأمازيغ في إسرائيل، والامازيغ في المغرب.

ويذكر أبو بكر الأنصاري أن المؤتمر يسعى لقطع طريق تأسيس مكافحة الإرهاب على الرئيس المالي، كما يسعى إلى بناء دولة التوارف وذلك بضغطه على الدول الكبرى بتخلي مالي عن الإقليم مقابل مساعدات مالية².

فهل تستطيع هذه التنظيمات الانفصالية من تحقيق مبتغاها خصوصا أمام تطورات التي لحقت بالمنطقة؟ أم يبقى البعد الأمني الجزائري حائل دون ذلك.

المطلب الثاني التحديات الداخلية للوساطة الجزائرية :

أولا: التعثر الجزائري

صحيح ان مسار الوساطة الجزائرية احاطت به العديد من العوائق والتحديات الاقليمية والدولية وتشكلت في مواقف وسلوكيات هذه الدول التي كان غرضها يتراوح بين ضمان مصالحها من جهة واضعاف الدور الجزائري ودحض المقاربة الجزائرية في اطار الجهود الجزائرية لحل النزاع المالي. ولكن عدا لا ينفي وجود تعثرات محلية في الوساطة الجزائرية زيادة على النزاع في حد ذاته دو الطبيعة المتجددة والفواعل المعقدة كما ان اغفال الجزائر لبعض الجوانب اثر بشكل او بأخر في فعالية وساطتها فالوصول الى اتفاق بين اطراف النزاع هو انجاز كبير ودليل على فعالية ونجاح الوساطة وهذا ما حققته الجزائر في أكثر من مرة اتفاقية تمناست 1991 ثم اتفاقية 2006....

¹ أبو بكر الأنصاري، "كيف نجح مشروع الهلال السامي في إرساء قواعد التفاهم والتعايش بين الشرق والمغرب"، الحوارالمتمدن العدد 2010، 17-08-2007، www.ahewar.com.

² أبو بكر الأنصاري، "المسألة القومية، حقوق الأقليات وحق تقرير المصير، الحوار المتمدن"، العدد 1967، www.ahewar.com/07/05.

وبهذا الصدد يرى بعض المتخصصين في مجال الوساطة ان حل النزاع على مستوى معين او ابرام اتفاق لا يعني بالضرورة الحل النهائي لان الحل الجذري يأخذ بعين الاعتبار كل المصالح لجميع الاطراف وعلى جميع المستويات¹. لذا نجد فرنسا رفضت الاعتراف باتفاقية تمنراست 1991 المبرمة بإشراف جزائري بين الحكومة المالية والتوارق. كما يبقى الاتفاق ناقصا كمبادرة لحل النزاع ما لم يتبع الطرف الثالث الاتفاق برعايته واشرافه ودعمه المادي والمعنوي لتطبيقه على ارض الواقع ومراقبة مدى التزام الاطراف ببنوده² وهذا ما يفسره امكانية استدعاء الوسيط في حال سوء تفاهم بين اطراف النزاع المتفكة. وهذا ما حدث في اتفاقية 2006 التي لم تدخل حيز التنفيذ والمراجعة الى غاية 2010 فنلمس هنا بعض الغفلة من الجزائر والتماطل والتردد الكبير وعدم وجود ارادة لدى الحكومة المركزية المالية بپاماكو(علما ان مهمة الوسيط تنتهي بإبرامالاتفاق. لكن الحالة المالية هي حالة شاذة من حيث فساد النظام الحاكم من جهة طبيعة النزاع دو الاحقاد القديمة غياب الارادة لدى صناع القرار الضغوط الدولية عليهم فكان على الجزائر توخي كل هذا).

كما ان تعزيز الوساطة في اطار هياكل ومؤسسات ومنظمات إقليمية او جهوية يزيد من فعالية الوساطة واصرار الجزائر على ان يبقى الحل داخل البيت الافريقي وتحييد الاطراف الاجنبية الاخرى استدعى من الجزائر تطوير الهيئات والهياكل داخل الاتحاد الافريقي الذي ظلت امكانياته محدودة رغم كل الجهود المبذولة لتطوير الياته في حل النزاعات. كما ظهرت منظمات ومؤسسات افريقية اخرى تنشط في مجال ادارة النزاعات في افريقيا تتقاسم الدور مع الاتحاد الافريقي تغيب عنها الجزائر (انظر الجدول رقم 01) وما يعاب على الجزائر منذ سنوات 2000 تركزت جهودها الدبلوماسية في افريقيا في شكلها الجماعي على حساب العلاقات الثنائية وقد علمنا من مصدر ممارس موثوق فيه ان الرئيس المالي "توري" ظل يطلب لمدة ثلاث سنوات الحضور الى الجزائر لكنه قوبل بطلبه بالرفض من الجزائر. بسبب تقربه من الغرب في الآونة الاخيرة لحكمه. وخاصة فرنسا مما اعطى الفرصة لفواعل اخرى للتقرب من مالي وكسب ثقتهم بينما كانت الجزائر لفترات طويلة هي محل الثقة وهذه تعتبر غلطة استراتيجية للجزائر وعلى ذكر الثقة بين الوسيط واطراف النزاع يعاب على الوساطة الجزائرية طول مدتها بقدر ما افاد بقدر ما انقص من مصداقيتها وخاصة منذ الاستقبال غير الرسمي "لأنصار الدين" فبرزت الوساطة البوركيناابية مؤخرا والتي كسبت حقا ثقة الاطراف قبلها لبيا وحتى سويسرا. وهنا صعوبة التنسيق بين الوسطاء وتقاسم الادوار غير الممنهج الذي قد يأخذ ابعاد اخرى لا تخدم لا النزاع ولا الوسطاء فهمم جدا توافق الوسطاء وتبني حل معين وتكثيف الجهود اقليميا ودوليا وهذا ما لم يحقق في حالة المالي. ولشخصية الوسيط دور

1حسين بوقارة، تحليل النزاعات الدولية، (الجزائر: دارهومة، 2008)، ص64

2المرجع نفسه، ص66

ايضا لبناء الثقة خاصة اذا كان ذو صمعة ولايد له ايضا من الاحاطة والتحكم في فهم ديناميات النزاع حتى الكلمات المستعملة للاتفاق او لغة الوسيط مهمة¹.

كانت السياسة الخارجية للجزائر دوما بالنسبة لأفريقيا تطوعية وتضامنية دعم الحركات التحررية وتضامنية ورغم تواصلها حتى اليوم يبذو ان هذا فقط ما بقي عالق في ذاكرة الافارقة والدليل على تراجع الصيت الجزائري خطاب الرئيس المالي ابراهيم كايتا الجديد في حفل الترسيم الذي اقتصر على الاشادة بالثورة الجزائرية وتاريخها القديم متجاهلا الدور الراهن .

الالية الدبلوماسية تبقى قاصرة وغير كافية احيانا حسب طبيعة النزاع واطرافه .التي تستدعي جهودا اخرى تنموية خاصة لما يتعلق النزاع بالحاجات الاساسية للعيش ولا يستبعد ايضا استعمال القوة العسكرية الذي يكون هو الاخر ضروريا لاستكمال العمل الودي وهذا ما تحفظت عليه الجزائر متمسكة بمقاربتها القائمة على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدولة مالي واحترام السيادة مقارنة الانتظار والترقب وتبني الدبلوماسية الجزائرية مبدأ الفعل ورد الفعل مما ادى الى انقطاعات في احيان عديدة للوساطة .وسحبت الجزائر كل عسكريها الذين كانوا يتولون تدريب الجيش المالي في الحرب الاخيرة كما تغيب مشاركة الجزائر في كل الجيوش للتدخل في حل النزاعات على المستوى الاقليمي والدولي اداء الجزائر في مالي لا يعكس امكانياتها العسكرية (الخلفية التاريخية للجيش الجزائري في الثورة .التجربة في مكافحة الارهاب وحتى سياسيا من خلال برامج المصالحة والوثام الوطني والدليل القاطع نجاح عمليةتقنوتورين وتحرير الرهائن)فقد تأخذ الدول مواقف سيادية ضعيفة لا تعكس قدراتها ولا امكانياتها .

كما ان امتلاك الوسيط لوسائل التأثير مهم لإنجاح عملية الوساطة والتخطيط ضمن استراتيجية على المدى البعيد تراعي كل فعاليات النزاع مهم وايضا وامتلاك القدرة على التأثير يستدعي مثلا:
- وجود جالية مالية كبيرة في الدولة الوسيطة التي هي الجزائر .

-وجود طلبة ماليين يدرسون بالجزائر ولوحظ تراجع كبير في هدهم مقارنة بسنوات 1976 -1978.

-اقامة مشاريع استثمارات مالية تربط اقتصاد مالي بالجزائر بنوك مصانع

-وجود سياحة طبية استجمامية كل هذا غاب في العلاقات المالية الجزائرية

فأكبر عائق يواجهه الوسيط اصطدامه بواقع صعوبة التنفيذ للاتفاق او اقناع الاطراف بالتنفيذ زيادة على عدم الزامية القرارات المتوصل اليها بالوساطة وهذا عيب او نقص في الوساطة نفسها .

ان من شروط فعالية الوساطة الحيادية للوسيط وهذا ما هو مستحيل في الوساطة عموما وفي الوساطة الجزائرية خاصة اين نجد المصلحة والوطنية والامن القومي الجزائري رهين تداعيات النزاع المالي السياسية والامنية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الصحية على غرار التهديد الاكبر وهاجس انتقال العدوى الناجم عن طبيعة النزاع .بحكم وجود الطوارق في الجنوب الجزائري ليبقى الاهتمام الاكبر هو تأمين الحدود ذو التكلفة الباهظة وتهدة الطوارق على الحدود وتنظيم دخولهم وخروجهم. ولقد زراد من

صعوبة ذلك الحراك الاجتماعي الاقليمي والحصار الذي تعاني منه الجزائر من جميع الجبهات وبالتالي تشتت الاهتمام والتركيز على طول الحدود والتحدي الكبير التواجد الغربي (حلف الاطلسي) في ليبيا وتعري الحدود الليبية الجزائرية والتي كانت تمثل عازلا بالنسبة للجزائر عن الاضطرابات الشرق اوسطية بغض النظر عن طبيعة النظام الليبي الذي كان يقيمه القذافي ايضا اضطراب تونس والتوتر الدائم مع المغرب والان التواجد الفرنسي في مالي بعد التدخل العسكري الاخير .وهنا وجدت الجزائر نفسها محاصرة من جميع الجبهات ويصعب التركيز على النزاع المالي فقط.¹

ويبقى التحدي الكبير هو عودة فرنسا الى الواجهة في افريقيا وفي النزاع المالي على وجه الخصوص والذي عرقل حقا مسار الوساطة الجزائرية وضرب عرض الحائط المقترح الجزائري بالتدخل العسكري الذي جاء بدعم اقليمي وتزكية دولية وان كان بشرعية مصطنعة ضمن طلب رسمي من الحكومة المالية وتكيف بعض الاطراف في النزاع على انها ارهابية والدخول باسم مكافحة الارهاب . ظلت الجزائر تحاول مواصلة التفاوض لإيجاد حل سلميقب التدخل العسكري الفرنسي المفاجئ بالتركيز على جماعة انصار الدين التي تسعى الى اقامة دولة اسلامية وليس الانفصال . لكنهم وضعوا حدا للجهود الجزائرية بعد الانسحاب من المفاوضات في 7 جانفي 2013

المبحث الثالث : وضعية الوساطة الجزائرية بعد التدخل العسكري الفرنسي.

المطلب الاول :موقف الجزائر من التدخل العسكري في مالي

مثل التدخل الفرنسي ارباكا كبيرا بالنسبة للسياسة الجزائرية والتي رغم رفضها علنا اية مشاركة عسكرية لعبت دور المسهل للتدخل الاجنبي عبر فتح اجوائها للطائرات الفرنسية ولعل ذلك يعود ل: -فشل سياسة التوازن الهش في شمال مالي وتراجع مسار الوساطة الجزائرية زيادة الى تعرض النفوذ الجزائري للعديد من الضربات خاصة من حركة التوحيد والجهاد وتنظيم القاعدة بالمغرب . كاقترام مفر القنصلية الجزائرية واختطاف الدبلوماسيين الجزائريين في افريل 2012. -الضغوط الدولية على الجزائر للتعاون الاقليمي لمواجهة الحركات المسلحة في مالي والذي لاحت مؤشرات من خلال زيارة "هيلاري كلينتون " وبعدها زيارة " هولاند"²

-التخوف الجزائري من سحب البساط منه اقليميا اذ ان المساعدة الجزائرية للتدخل الاجنبي مردها خشية التهميش في ترتيبات اقليمية قادمة . خاصة بعد المسعى الفرنسي لتشكيل محور اقليمي بقيادة المغرب ودول الساحل والصحراء في حال استمرار العناد الجزائري ضد التدخل خاصة في ظل التقارب بين ليبيا والمغرب بعد زوال نظام القذافي . وترى الصحف الجزائرية ان المغرب يتلاعب بحركة التوحيد والجهاد

1

1 عبد الله مامادو باه، آفاق الوضع الأمني والسياسي في شمال مالي، مرجع سابق

2 المرجع نفسه .

في شمال المالي بضغط على الجزائر رابطا بين الحركة وضرب النفوذ الجزائري كإحدى أوراق اللعبة في مواجهة العم الجزائري لحركة البوليساريو المطالبة بحق تقرير المصير للصحراء الغربية - هناك من يرى بأن التدخل الفرنسي جاء من أجل إسقاط الجزائر في القلاقل كونها خرجت سالمة من موجة الربيع العربي وجاء على لسان الناطق الرسمي لحركة انصار الدين "سندة ولد بوعمامة" ان مؤامرة كبرى يجري الإعداد لها في مخابر الغرب تتجاوز شما المالي الى جنوب الجزائر وشمال النيجر مشروع قديم جديد يدار من الغرب والهدف منه اغراق المنطقة في سيناريو سيئ. وليس من مصلحة الجزائر الدخول في بؤرة توتر . ورغم الاستراتيجية الحذرة للجزائر الا ان تداعيات التدخل الفرنسي كانت اقوى ولم تفلح الجزائر في تفاديها وكان الثمن سريع عبر ازمة احتجاز الرهائن في منشأة الغاز (عين امناس) من قبل مجموعات اسلامية ذات انتماءات بالقاعدة والتي طالبو فيها بوقف التدخل الفرنسي .وهي مؤشر خطير على اتساع نطاق الازمة المتفجرة . وحسب المحلل السياسي الجزائري "أنور مالك" ان العواقب ستكون وخيمة على استقرار الجزائر وحتى وحدة ترابها التي ستبدأ في التزعزع من الجنوب مستقبلا وهذا التهديد يزيد من خطورته انه توجد نسبة كبيرة من عناصر تنظيم القاعدة هم جزائريون وتدريبوا في الجزائر وستكون وجهتهم الجزائر عبر مسالك يعرفونها جيدا وبأسلحة ثقيلة منها المضادة للطيران وهو ما سيعيق المراقبة الجوية الجزائرية وحتى الغربية ... وقد تضطر الجزائر للسماح للطيران الفرنسي بالقيام بعمليات عسكرية على التراب الجزائري وهي كارثة خطيرة وتطور اخطر" وهذا ما يفسره التعامل الجزائري العصامي والانفرادي مع ازمة احتجاز الرهائن بعين امناس بصفة جادة وحادة ادراكا للمتغيرات الجديدة وانتهت منفردة دون اي مشاورات دولية وذلك¹:

-خوفا من ان تتحول الجزائر الى قاعدة خلفية لفرنسا تستوعب الامدادات الخاصة بالتدخل الفرنسي -ارسلت الجزائر رسالتين الاولى للإرهابيين انها لن تتفاوض ولن تقبل التفاوض معهم مهما كانت الظروف ومهما تكررت مثل هذه العمليات

-وبررت من جهة اخرى عدم مساهمتها في العملية العسكرية الفرنسية خاصة وان تسلل هذه العناصر الارهابية كان من الحدود الليبية والنيجيرية والمالية .لقد خط التدخل العسكري الفرنسي الاوراق واربك السياسة الجزائرية حقا وبينما تراجعت المقاربة الجزائرية في النزاع المالي وعزز الحل العسكري بقيادة غربية فرنسية يمكن التخمين من خلال هذه المعطيات في ما ستؤول اليها الوساطة الجزائرية لنعرف اين موقع الجهود الجزائرية من كل هذه التعقيدات ..

المطلب الثاني: مصير الوساطة الجزائرية في النزاع المالي بعد التدخل العسكري .

ان استمرار التدخل العسكري الفرنسي الذي يرى فيه البعض انه قدم بعض النجاحات الاولية في مالي بفضل القوات الجوية التي تكمنت من استرجاع المدن الهامة في الشمال وتفريق العناصر الإرهابية. كما

1 السيدعلي ابو فرحة ،"تداعيات اخفاق الدولة دون مسيبتها"،قراءات افريقية ،ع16،(ابريل 2013)،ص43

تمكنت من تخليص الحكومة الانتقالية من سيطرة المتمردين وبينما كان متوقع سحب القوات الفرنسية في اواخر شهر مارس اكتفت فرنسا بسحب 100 جندي فقط من قواتها المقدر عددها ب: 4000 جندي وعليه يمكن القول ان مسار التدخل العسكري لإنهاء الازمة في مالي وحتى لفترة ما بعد الانتخابات واعدة المؤسسات الدولية لم ينتهي بل اضحى حقيقة ماثلة في الوقت الراهن ولربما هي عودة فرنسا المستعمر التقليدي .ولكن استمراره يستلزم متطلبين اساسيين يمكنهما المساهمة في انجازه ¹:

- ضرورة التورط الجزائري المؤثر في الازمة المالية لاعتبارات جيواستراتيجية وخبرانية

وليس مجرد فتح المجال الجوي واحكام السيطرة على الحدود البرية كما هو واقع الان من الجزائر

-ايضا من خلال توسيع دائرة المتورطين في معالجة الازمة محليا ودوليا لعدم قدرة فرنسا والولايات المتحدة الامريكية على تحمل عبء استمرار العمليات العسكرية وتكلفتها دون نتائج معتبرة .

وهنا نلمس مشروطيه عودة الجزائر الى ميدان حل الازمة المالية الا بجانب القوة الفرنسية وبصفة عسكرية ².

وقد يتم الاحتفاظ بملف الازمة مفتوح وذلك لفترة تقتضي بداية محاولة خلط الاوراق وإعادة ترتيبها بما يخدم المصالح في الجزائر والساحل والصحراء ليظل خيار التدخل العسكري متاحا كلما استدعته الظروف وهذا السيناريو هو الاكثر ترجيحاً في حال عدم حدوث تغييرات مهمة في مواقف الاطراف الفاعلة في الداخل والخارج من ناحية او تغييرات في ميدان الازمة من ناحية ثانية وأياً ذلك الاشارات الفرنسية حول الرغبة في الاحتفاظ بقاعدتين عسكريتين لضمان القرب المباشر من ميدان النزاع .

وتبقى عودة الحوار والتفاهم هو الاكثر تفاقؤاً وابتغاءً من الجزائر لكونه يصب في مصلحة جميع الاطراف المحلية بالأساس والإقليمية بصفة او بأخرى إلا انه صعب المنال بعد التحولات الراهنة في مسار الازمة بسبب التدخل الدولي المباشر كما يكون واردا في حال انسحاب القوات الفرنسية والأجنبية وتهدئة الاوضاع بين المعارضة وحكومة باماكو الجديدة وإعادة تسليم زمام الامور الى دول الجوار وعلى رأسها الجزائر التي اشرفت على الاصلاح بين المالبين لعقود عدة وكانت مقصداً لوفود الاطراف المتنازعة لعدة مرات (حركة انصار الدين) ونفس الحركة قدمت بيان في 6 اكتوبر 2012 يقضي بالالتزام الفوري بعملية الحوار السياسي ونبذ كل اشكال التطرف والارهاب والتعهد بوقف شامل للأعمال العسكرية ودعوة كل الحركات المسلحة لان تحذو حذوها بغية اجراء حوار سياسي صحيح وتم تسليمها للوسيط البوركينابي ييمثل في شخص الرئيس " بليز كومباوي " .والجزائر كانت ولا زالت دوماً تفضل الحل السياسي الداخلي وخيار الحوار لكن الازمة توجه بعيداً عن هذا السيناريو او هو غير واضح نظراً لغياب التعاون بين بلدان افريقيا وهذا ما ينذر بعدم تقديم علاج ناجح للازمة يستعصي اكثر حضور هذا السيناريو مستقبلاً

1 المرجع نفسه ،ص45

2 حمادي عز الدين، دور التدخل الاجنبي في حل النزاعات العرقية، ماجستير، (جامعة قسنطينة، 2005)، ص89

لكن الجزائر ستظل حاضرة ولا يمكن الاستغناء عن مشورتها لانها جزء من اي حل صبي ام لين بصفتها الاقدم والاعلموالاكثر الماما بمعطيات النزاع لقدم وساطتها من جهة ولموقعها الجيوستراتيجي اضافة الى تجربتها الداخلية الناجحة في مكافحة الارهاب من خلال مشاريع المصالحة الوطنية والوثام المدني ثم ان المقاربة الجزائرية لم تسقط وانا هي وارده كشق تكميلي للتدخل العسكري كون الوضع في المالي يتعلق بظروف وحاجات انسانية وتنموية تستدعي اشراك الجزائر بامكانياتها وارادتها في هذه العملية وهذا اعتراف من فرنسا ذاتها على لسان الرئيس هولاند في حفل ترسيم الرئيس المالي الجديد بان فرنسا لا تستبعد دور دول الجوار وخاصة الجزائر بل هناك حاجة للتعاون

خلاصة الفصل الثالث:

الوساطة هي الإطار الذي تبنته الجزائر تجاه النزاع في المالي، فهي هنا بصدد تدخل مساعدة وحماية للأمن القومي، كما نمت الوساطة الجزائرية في جو أمن المنافسة الاقليمية وغياب التنسيق من جهة والتخوف والحذر من التدخل الاجنبي من جهة أخرى، وهذا ما حدث بالفعل دون اغفال التحفظ الجزائري.

الخاتمة

سعت الجزائر بكل ما لديها من امكانيات اقتصادية ودبلوماسية لتلطيف الاجواء بين التوارق والحكومة المالية. وجلبهم لطاولة التفاوض واستطاعت ذلك في مرات عدة ببلوغ الاتفاق بين الماليين من خلال الوساطة. التي هي اداة رئيسية في التصور والأداء الجزائري لحل النزاعات الافريقية. والتي تمثل العمق الامني للجزائر. وقد كانت الانعكاسات والتداعيات الامنية التي تؤثر على استقرار الجزائر ومصالحها الوطنية الدافع الاساسي للتدخل كطرف ثالث. خصوصا وان طبيعة هذا النزاع على حدود حزامها الامني الجنوبي والتي قد تمتد. كما تمتلك الجزائر العوامل الاقتصادية والمالية ويضاف اليها رصيدها التاريخي وصمعتها على غرار قدرتها على الحياد في التعامل مع القضايا الاقليمية مكنها من لعب دور اساسي في النزاع المالي. وحققت الوساطة الجزائرية اتفاقات سلام من بينها اتفاقية 2006 ودعمتها الجزائر بجهود تنموية وتنسيقية مع دول الجوار والعالم لكن اصطدمت الارادة الجزائرية في حل النزاع بالعديد من العراقيل والتحديات الاقليمية والدولية التي كانت تحد في كل مرة من فعالية الوساطة الجزائرية حيث ولدت الوساطة الجزائرية في النزاع المالي في جو من التنافس الاقليمي خاصة ليبيا والمغرب ايضا افتقار البيت الافريقي للهياكل والآليات والإمكانيات لتفعيل الجهود الجزائرية وغياب الارادة لدى دول الجوار التي لازالت خاضعة وتابعة للارادة الغربية في التنسيق مع الجزائر لتجسيد مقارنتها السياسية في حل النزاع المالي. فليس خطأ الجزائر بقدر ما هو طبيعة في النزاع المالي المتجدد بسبب اطراف النزاع انفسهم سواء الحكومة المالية التي تماطلت في تنفيذ الاتفاقات والالتزام بها او تعدد الاطراف المتمردة واختلاف الرؤى حول المطالب والاهداف. كما ان البعد الدولي الذي اخذه النزاع على اثر التدخل العسكري الاجنبي بقيادة فرنسا ومساندة القوى الكبرى والاقليمية لها تحت غطاء محاربة الارهاب والذي تبقى الخلفية الاساسية فيه التنافس على المنطقة ومواردها الطبيعية. وتمسك الجزائر بموقفها الحيادي ضمن مبدأ عدم التدخل والتحفظ على التدخل العسكري الذي يصب دائما في المصلحة والامن القومي الجزائري الذي يتحاشى فتح جبهات مواجهة على حدودها خصوصا امام الحصار الاقليمي للجزائر. على كل الحدود. اذن الوساطة الجزائرية تحكمت فيها محددات وعوامل عدة على مستويات مختلفة فتتعلق من جهة وان استطاعت في مراحل تهدئة النزاع وادارته والتكيف مع معطياته لكن الرهان كان اكبر من تحملها لوحدها تفعيل هذه الوساطة لكن حضور الجزائر في النزاع متواصل رغم التدخل العسكري الذي يعادي الارادة الجزائرية فان الجزائر لازالت تدافع على تصورها وتشرف دوما على لعب الدور الايجابي.

الوساطة هي أداة وآلية مهمة تهندس للتصور الجزائري تدرك وتنفذ بها السياسة الخارجية الجزائرية خاصة تجاه جوارها الحيوي.

- الأمن القومي والمصلحة الوطنية هي الدافع للوساطة الجزائرية في النزاع المالي بالنظر لأنه الجوار والامتداد الحيوي والبشري والجيوسياسي للجزائر.

- سخرت الجزائر كل ما لديها من إمكانيات لإيجاد تسوية للنزاع المالي وحققت العديد من الاتفاقات بين اطراف النزاع اهمها اتفاقية السلام 2006.

- اصطدمت جهود الوساطة الجزائرية في النزاع المالي بعراقيل وتحديات إقليمية ودولية وتعثرات داخلية - إلا أن ذلك لم يكن كافيا لمنع التدخل العسكري الفرنسي-الإفريقي في شمال المالي للقضاء على تلك التمردات للجماعات المالية ومنع انهيار الدولة الأمر الذي دفع بالجزائر إلى تكييف موقفها من التدخل العسكري في ظل ضغوطات دولية.

- إن ما يمكن قوله بشأن المقاربة الجزائرية في النزاع المالي أنها ليست كاملة تحكمت فيها تلك محددات السياسة الخارجية الجزائرية من جهة والظروف الإقليمية من جهة أخرى إضافة إلى التحديات والضغوط الدولية دون إغفال طبيعة النزاع المتجدد الممتد والمهدد لأمن واستقرار الجزائر، فقد أخذت الوساطة الجزائرية شكل التهذئة ووقف العمل المسلح الذي كان يتجدد ويطفو في كل مرة لعدم تطبيق الاتفاقات من جهة والضغط الدولي بورقة التوارق على حكومة مالي والجزائر من جهة أخرى.

توصية:

- إن إعادة توزيع الأدوار في مالي والتدخل العسكري الفرنسي الأخير وإن أربك مسار الوساطة الجزائرية، فإن الجزائر لازالت تملك القدرة على المساهمة في إدارة النزاع الذي أصبحت إدارته دولية، وذلك من خلال الوساطة التي هي الإطار الأنسب للحفاظ على الحضور الجزائري.

- وما يضمن ذلك موقعها الجيوبوليتيكي مع مالي.

- معرفة الجزائر الوثيقة بالصراع والأقدمية من خلال الوساطة وبالتالي إحاطتها بفعالياته.

- قدرة الجزائر على توظيف تجربتها في مكافحة الإرهاب، إضافة إلى تجربتها السياسية في تحقيق الحل السلمي الداخلي من خلال مشروع الوثام والمصالحة الوطنية.

- على الجزائر استعادة ثقة جماعة أنصار الدين.

- يجب على الجزائر التمسك بموقفها بضرورة تغليب الوسائل الدبلوماسية والسياسية للخروج من الأزمة، وعلى المجتمع الدولي أن يدعم الحوار.

- على الجزائر العودة بقوة من خلال تنشيط سياستها الخارجية بما يتماشى مع أمنها القومي.

ح قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية

أ: الكتب باللغة العربية

- (1) _ بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1997.
- (2) _ يوسف حارب عبد الرحمان، السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية، الإمارات العربية المتحدة: المكتب الجامعي الحديث، 1999.
- (3) _ الصامدي، زياد، حل النزاعات: نسخة منقحة المنظور الأردني، الأردن: جامعة السلام تابعة للأمم المتحدة، 2009-2010.
- (4) _ الغامدي سعد بن محمد وآخرون، الأمن الوطني، المملكة العربية السعودية: كلية الملك فهد الأمنية، 2008.
- (5) _ بن أحمد مفتي محمد، وسليم محمد ، تفسير السياسة الخارجية، الرياض: مطابع جامعة الملك مسعود، 1989.
- (6) _ بوعشة محمد، الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية الارثية، بيروت: دار الجيل، 2004.
- (7) _ بوقارة حسين، تحليل النزاعات الدولية مقارنة نظرية، مخبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر.
- (8) _ حساني خالد، مدخل إلى حل النزاعات الدولية (باتنة: منشورات خير جليس، ط1) 2007.
- (9) _ خزرجي ثامر كامل، العلاقات السياسية الدولية ادارة الأزمات، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2000 .
- (10) _ شنة أحمد، العاصفة الزرقاء: تفاصيل حرب مدمرة انتهت على طاولة مفاوضات جزائرية الجزائر: مؤسسة هديل للنشر والتوزيع، ط1، 2000.
- (11) _ غضبان مبروك، المدخل العلاقات الدولية، عنابة: دار العلوم، 2007.

12) _ ولد خليفة محمد العربي، إشعاع الثورة الجزائرية وأبعادها الجيوسياسية والدبلوماسية من 1830 إلى 1962، ط.د.م.ن، الجزائر: وزارة المجاهدين، 2007.

13) سليم السيد، محمد، تحليل السياسة الخارجية، بيروت: دار الجبل، 2001.

الوثائق الرسمية

1) _ الدستور الجزائري

2) _ قرار مجلس الأمن، رقم 2071 (2012) يوم 12 أكتوبر

.www.diplomatie.gOuv.f2012

3) _ قرار مجلس الأمن، رقم 2085 (2012) يوم 20 ديسمبر 2012

.www.diplomatie.gOuv.

ب:المجلات الدوريات والجرائد

1) _ تابليت علي، سياسة الجزائر الخارجية والنظام العالمي الجديد، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية الإعلامية، 2002-2003.

2) _ ناصر أحمد، سبب غياب ليبيا يعود إلى خلاف مع رئيس مالي، الخبر، عدد 5728، 14 أوت 2009.

3) _ السيد علي أبو فرحة، التدخل العسكري في مالي(تدويل تداعيات اخفاق الدولة دون مسبباتها)، مجلة قراءات افريقية، عدد16. ابريل، 2013.ص ص

4) _ الصالح محمد، إنكشاف عورة فرنسا حيال مستعمراتها، المساء، العدد 3996 2010/04/11.

5) _ ب بوعلام، الذكرى ال 34 لحرب أكتوبر 1973، اللواء الثامن الدرع للجيش الوطني الشعبي في الجبهة، الجيش 531، 2007.

6) _ بوخالفة سعد: "محطات مضيئة في تاريخ الدبلوماسية الجزائرية"، مقال غير منشور. _ بكاري غويي: "افتتاح مؤتمر دولي بالجزائر حول مكافحة الإرهاب بالساحل الإفريقي السعودية"، جريدة الرياض، 08 سبتمبر 2011، العدد: 157881

7) _ بوقار حسين، مشكلة الأقليات الترقية وانعكاساتها على الاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي، العالم الاستراتيجي، مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، العدد 7، نوفمبر 2008.

8) _ حميد ك، قدمنا عهدنا للدولة الجزائرية ونرفض أي انشقاق الطوارق، في حوار مع أمين عقال طوارق تمناست أحمد أيدابارا، جريدة الشروق.

- (9) _صالح محمد، التدخل الفرنسي بالساحل غايته عزل الجزائر عن دورها الريادي، المساء، العدد 4178، 2010/11/11، ص04.
- (10) _عبد العزيز بوتفليقة: "خطب ورسائل"، الجزائر، مديرية الصحافة والاتصال، رئاسة الجمهورية، ديسمبر 2010
- (11) _عمار بوزيد، الساحل الإفريقي في عين الإحصار "الجبهة المشتركة لمكافحة الإرهاب"، مجلة الجيش، عدد 561، أبريل 2010.
- (12) _قابيل منى نوري هيثم، مليار دولار لا تكفي لإعادة إعمار دارفور، الشروق اليومي، 22 مارس 2013 [http: www.shorouknews.com](http://www.shorouknews.com)
- (13) _قدادة عاطف، بارة رزاق يحذر من عسكرة الأزمة والصراعات الإثنية في مالي مليون قطعة سلاح غير مراقبة في الساحل"، جريدة الخبر الثلاثاء 5 مارس 203.
- (14) _قدادة عاطف، رئيس مالي يكشف طبيعة لقائه بهما على هامس قمة عدم الانحياز، بوتفليقة والقذافي وفقا على التحرك عسكريا واستخباراتيا ضد القاعدة، الخبر، العدد 5704، الجزائر، الثلاثاء 21 جويلية 2009.
- (15) _مسلم محمد، كومندوس فرنسي أمريكي لملاحقة أمراء القاعدة بصحراء الساحل، الشروق، العدد 2870، 2010/03/10.
- (16) _وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، الاتحاد الإفريقي: الرهان القاري على إطار مؤسساتي جديد لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية، الجزائر، مجلة الخمسينية، 2013.
- (17) _وكالة الأنباء الجزيرة، بيان موسى كوني حول التوارق، 5 مارس 2011.

ج: الرسائل الجامعية

- (1) _ بخوس سامي، دور المنظمات الاقليمية في ادارة النزاعات في غرب افريقيا_ نموذج منظمة الاكواس في ليبيريا وكوت ديفوار، رسالة ماجستير، باتنة: جامعة الحاج لخضر، 2011_2012.
- (2) _ بن فليس أحمد، السياسة الخارجية للثورة الجزائرية والثابت والمتغيرات 1954-1962، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2007.

(3) _ حدرياش لوهاب، موقف الأطراف الدولية من مسألة الترقية، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، نوفمبر 2010.

(4) _ حمدان نهلة ياسين، الوساطة في الخلافات العربية المعاصرة، أطروحة دكتوراه، بيروت، 2002

(5) _ السلطان منيرة فيصل عبد الله، الوساطة أداة رئيسية من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية الكويتية عربيا واسلاميا، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، 2012.

(6) _ بويبية نبيل، "الأمن في منطقة الصحراء الكبرى بين المقاربة الجزائرية والمشاريع الأجنبية". القاهرة، 2000

(7) _ دالع وهيبة، دور العوامل الخارجية في السياسة الخارجية الجزائرية، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2008.

(8) _ ظريف شاكر، البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية للتحديات والرهانات، مذكرة للنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010/2009.

(9) _ قجالي محمد، ضبط الحدود الإقليمية للدول ومبدأ حسن الجوار الحالة الجزائرية-التونسية، رسالة الماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1990.

(10) _ لحوح بلقاسم، دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات المسلحة، رسالة ماجستير، قسم القانون العام، جامعة البليدة، 2004.

(11) _ محمد الطاهر، عديلة، أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية 1999-2004 مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2005.

(1)

(2) _ الأتصاري أبو بكر، المغرب الكبير بين التعاطف الشعبي مع التوارق، وسندان من الحروب الأهلية بالمنطقة، الحوار المتمدن، العدد 1899، 2007/04/28.

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=95206>

- (3) _ الأنصاري محمد الحمادة، التوارق شمال مالي بين الإبادة وخطر مسح الهوية الأمازيغية في الصحراء الكبرى في <http://touaregmaroc.blobsport.com>
- (4) _ كريس مور، المراحل الاثني عشر لتحركات الوسيط، من www.pdfactory.com
- (5) _ نجيب عمر، أفريكوم لم تمت بعد : واشنطن تعيد محاولتها لإقامة قاعدة في واد درعة جنوب المغرب، العرب الأسبوعي، في <http://www.alarab.com.uk/perviouspages/pdf>
- (6) _ أبو المعالي محمد محمود، السلاح الليبي يهدد بإشعال منطقة الساحل والصحراء، <http://www.swissinfo.ch>
- (7) _ أبو ركة سمر، "الوساطة في حل النزاعات الدولية قضية لوكربي دراسة حالة، في <http://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/229301.html>
- (8) _ أكنون رشيد، التوارق في شمال مالي بين الإبادة وخطر مسح هوية الأمازيغ، <http://www.elaphblog.com>
- (9) _ الأنصاري أبو بكر، المسألة القومية، حقوق الأقليات وحق تقرير المصير، الحوار المتمدن، العدد 1967، 07/05، www.ahewar.com
- (10) _ الأنصاري أبو بكر، كيف نجح مشروع الهلال السامي في إرساء قواعد التفاهم والتعايش بين الشرق والمغرب، الحوار المتمدن العدد 2010، 17-08-2007، www.ahewar.com
- (11) _ الأنصاري روعة قاسم، حوارات التوارق حول آثار الاستعمار الفرنسي على منطقة الساحل والصحراء، حوار مع علي الأنصاري، 26 أكتوبر 2013، BOlog / <http://libya-2.Bolgspot.com/spot7641.html>
- (12) _ الأنصاري علي، خفايا خلاف الجزائري الليبي، هسبرس، 6/5/2009، <http://www/maghresscom/hespress12639>
- (13) _ الأنصاري علي، هل الجزائر لتعويض أمريكا في شمال مالي <http://hespress.com/international/13127.html>
- (14) _ الجزيرة أخبار، حركة تحرير الأزواد، استرجاع قرار مغيب <http://www.aljazeera.net>

(15) _الدهيساتن معاذ، شمال إفريقيا جمر تحت الرماد الفوضى القادمة من رحم الانقلابات
revfacts.blogspot.co

(16) _الشيخ محمد، مالي: أزواد الإسلامية تنشق عن أنصار الدين وتدعو لحل سلمي،
الشرق الأوسط، http://aawsat.com.

(17) _العابد محمد الحافظ، التوراق بين طموح الاستقلال وسينوريوهات التوظيف
http://www.aljazeera.net

(18) _العقلي عودة، قبيلة توارق، منتديات القبائل العربية، c:/Documents and
HTML;منتديات العقلي/ قبيلة توارق/ Union/ Bureau/

(19) _الفقي عبير، أزمة مالي والوجود الفرنسي، الاستعمار في شكلة الجديد
http://www1.youm7.com.

(20) _المعو الطاهر، الأطماع الإمبريالية في منطقة الصحراء الكبرى، الوضع الاقليمي
وظروف الانقلاب العسكري في مالي، http://kanaannonline.org/ebulletin.

(21) _أيمن زغروت، تاريخ

_بان كي مون، توجيهات الأمم المتحدة من أجل الوساطة الفعالة (22)

(23) _بشار سعيد، قطاع السياحة الخاسر الأكبر من تدني الأوضاع الأمنية في الساحل
جريدة الفجر، http://www.al-fadj.com.

(24) _بن أحمد محمد، حفر آبار وإنشاء مدارس وعيادات ومشاريع بقيمة 100 مليار لدعم
البدو الرحل في الجنوب، http://www.elkhabar.com .

(25) _بوحينة قوي، إستراتيجية الجزائرية اتجاه التطورات الأمنية في الساحل الإفريقي
http://studies.aljazeera.net

(26) _بوخر أنوار، الجزائر والصراع في مالي" http://www.Canegieendowment.org.

(27) _بورويينة فتيحة، حركة التوحيد والجهاد تعلن إعدام نائب القنصل الجزائري في مالي
http://www.alriyadh.com.

(28) _تقرير الأمانة العامة لاتحاد علماء إفريقيا، الأحداث في مالي رؤية عن قرب
www.africanulma.org

(29) _توجيهات الأمم المتحدة من أجل الوساطة الفعالة، سبتمبر 2012، من
www.peacemaker.un.org

(30) _جمال عمر، مالي تسعى لتنمية الشمال لمواجهة القاعدة، <http://magharebie.com>

(31) _دون مؤلف، الجزائر تعزز أمن حدودها البرية مع دول الساحل الإفريقي
<http://www.defense.arab.com>

(32) _رايس عبد الرحمن، دعوة مالي كان لها أثر إيجابي على الجانب الأمني: قيادة أركان
الساحل تدرس إمكانيات فتح الحدود للعمليات المشتركة <http://www/djazair.com>

(33) _رمزي وليد، اتفاق جزائري-مالي لتعزيز التعاون، في <http://magharebia.com>

(34) _رمزي وليد، الجزائر ومالي تبحثان تداعيات للتدخل
العسكري <http://magharebia.com>

(35) _زقاع عادل، تدخل الطرف الثالث في النزاعات الإثنية: فحص افتراضات وإسهامات
المدخل النظرية المنتمة لنمط التحليل العقلاني، المؤسساتي

والبنائي، <http://www.geocities.com>، _شيخ طارق، المقترس في شمال النيجر

لحماية الوجود الأمريكي في إفريقيا، <http://www.ahram.org.eg>

(36) _عبد الحليم إيمان أحمد، تأثير تنامي الحركات الجهادية في شمال مالي على الجزائر
<http://www.siyassa.org.eg>

(37) _غمراسة بوعلام، لسنا معنيين بمشروع القيادة الأمريكية في الساحل الإفريقي، وزير

الخارجية الجزائري ينفي وجود قواعد عسكرية لواشنطن في بلاده، الشرق الأوسط، الرياض، من

<http://www.awasat.com/details.asp?section=4Aetile4089778,SSUENO10>
. 323

(38) _فريديوم أونوها، التدخل العسكري الفرنسي الإفريقي في مالي والمخاوف الأمنية
المتفاقمة، <http://studies.aljazeera.net>

(39) _فهيم حنان، مستنقع مالي بين المصالح الاستعمارية وأطماع التنظيمات الدينية
<http://www.alwafd.org>

(40) _قدادة عاطف، أعلنت عن برامج تنموية في شمال مالي بأموال جزائرية، باماكو تطلق حملة أمنية واسعة لمواجهة القاعدة في الساحل وكالة الأنباء الجزائرية

<http://www.elkhabar.com/ar/politique/26175.html>

(41) _مامادو باه عبد الله، آفاق الوضع الأمني والسياسي في شمال

مالي، <http://studies.zljazeera.net>، معروف محمود، أزمة مالي بوابة المغرب للعودة إلى

الإتحاد الإفريقي، <http://www.swissinfo.ch>.

(42)

وزارة الخارجية الجزائرية، الجزائر تعلن رسميا غلق حدودها مع مالي <http://www.mae.dz>.

(43) _وكالات فرنسا، فرنسا تقترح إصدار قرار بشأن إرسال قوات حفظ السلام إلى مالي

<http://www.dostor.org>.

(44) _وكالة بانّا للأخبار، ووزراء "الإكواس" يقرون خطة تحويل "أفيسما" إلى البعثة

الأممية، <http://www.panparess.com>.

(45) _وكالات الأنباء، هيلاري كلينتون تصل إلى الجزائر لبحث تداعيات التدخل العسكري في

شمال مالي، <http://gate.ahram.org.eg>.

(46) _ولد إبراهيم الحاج، أزمة شمال مالي، انفجار الداخل وتداعيات الإقليم

<http://studies.aljazeera.net>.

(47) _ولد أحمدناه محمد المختار، العدوان الفرنسي على مالي وانعكاساته على بلدان المغرب

العربي، <http://hespress.com>.

(48) التوارق، <http://www.alhassalon.com/show/thread.php=68> 2009/10/4

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

أ: المجلات والجرائد باللغة الأجنبية:

1) _ _Cherif Ouazzani & Philippe Perdix, Crise malienne, Alger se Fait attendre, **Jeune Afrique**, 21 June 2012.

2) _ Khalfa Mameri, "Pèlerinage aux de la politique extérieure de l'Algri"e, **Revue algérienne des internationales** 04 (1989).

- 3) _ Ralph Pettman, « **Human Security : reconceptuised** », Cambridge Review of International Affairs, Vol 18, n 1, April 2005
- 4) _ Tayeb Belriche, qui est derrière la révolte des Touarégues, **el watan**, n 1036, du 28 octobre 1990.
- 5) _ Amar rafa, " l'Algérie pour une approche globale contre le terrorisme", **la tribune** ; Alger, 09/04/2013.
- 6) _ Christophe Boislouvier, " le Mali simple spectateur", **jeune Afrique**, n 2634, 9/07/2011.
- 7) _ Christopher Isik , « The United States Africa command : Enhancing America, security or fostering Africa development », **Africa security review**, 17/01/2008
- 8) _ Daniel N. Posner, « Regime Change and Ethnic Cleavages in Africa », **Comparative Political Studies**, Vol 40, N 11, November 2007.
- 9) _ Ibrahima baba Hallassi sidibé, La Démocratie au secours de la sécurité M l'expérience Malienne de la Gestion du Problème Toureg est-elle Transposable a d'autres crises Africaines ?, **Centro Argentino de Estudios Internacionales, Programme Africa**, 2005.
- 10) _ Mehdi Taje, " L'instabilité du Sahel menacée", **Collège de défense de L'OTAN**, Rome, December 2006.
- 11) _ Micheal Bratton and Eric C. Change, "state Building and Democratization in Sub-Saharan Africa: Forwards, Backwards, or together"?, **Comparative political Studies**, vol 39, November 2006.
- 12) _ Ministère des affaires Etrangères algérien, "la diplomatie algérienne au service de la paix", **Magazine du cinquantième**, Alger, Ministère des Affaires Etrangères, 2012. ..
- 13) _ Pierre boilley , « **mali : stabilité du nord-mali, des responsabilités** », **UNHCR Center for documentation and research** ,N 10, may 1999,
- 14) _ Said hadad, " » Entre volontarisme et alignement : quelques réflexions autour de la politique africain de l'Algérie, **Dynamiques internationale**.ISSN 2105-2646, octobre 2012.

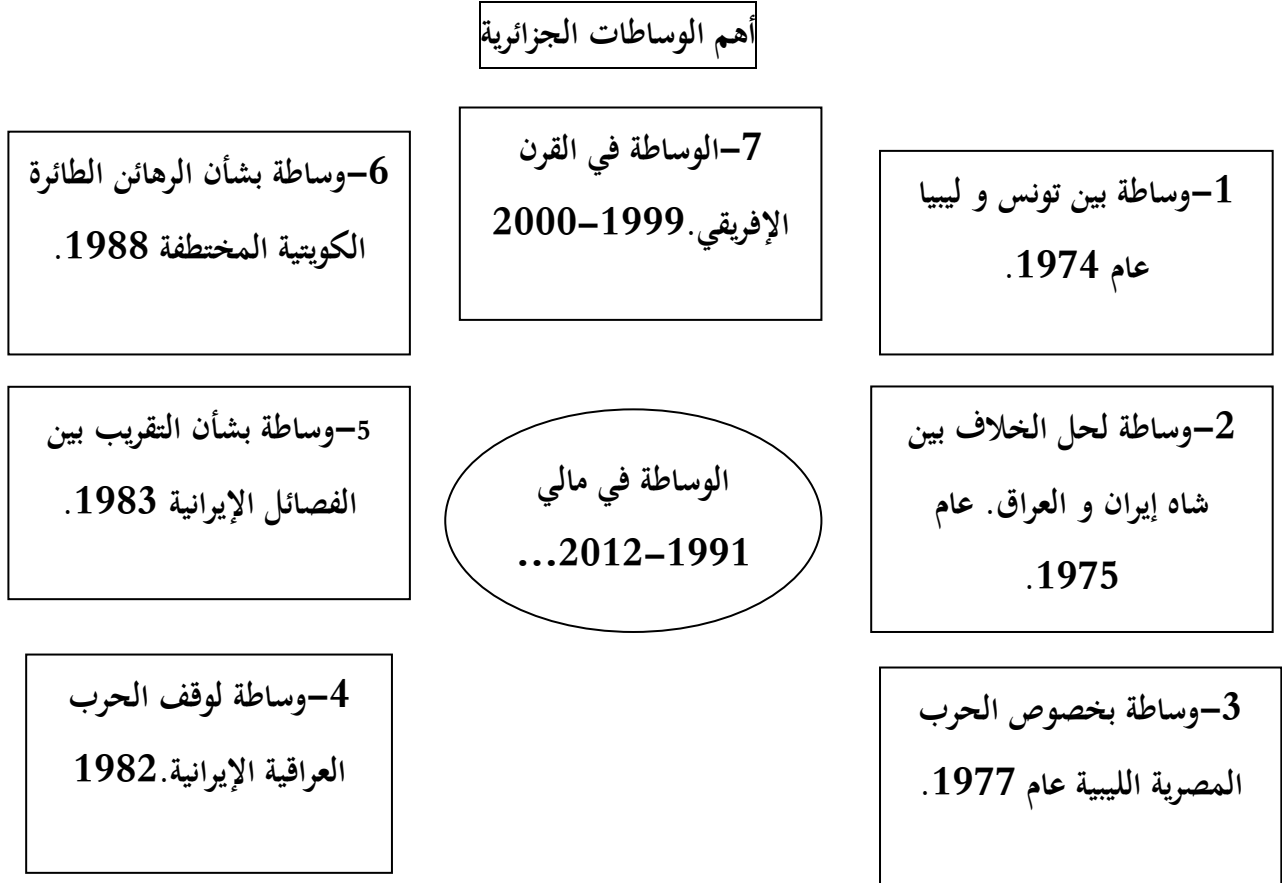
- 15) _Salima Telmecani, Lutte contre le terrorisme au sahel : **le commandement militaire basé a tamanrassat**, EL Watan, edition 21 avril 2010.
- 16) _Susan E.Rice and Other; **Poverty and Civil War: What Policymakers Need to Know**”, (in: The Brookings Institution, Décembre 2006
- 17) _Yonah Alexander, **Magherb & sahel terrorism : Addressing the Threat Formal-Qaeda & other Terrorists in North & West/ central Africa**, International center Terrorism Studies at the Potomac Institute For Policy Studies, U.S.A, January 2010.
- 18) Bill Mc Sweeny, " Identiy and securityM Buzan and Copeenham school, International studie"s, **creat britain** vol 22, n 1, Jan 1996.

المواقع الالكترونية باللغة الأجنبية

- 1) _Ait Hamadouche louisa, **Touareg du mali/ du conflit local a l'enjeu transnational**, in <http://www.algerie360.com> .
- 2) _Béranère Rouppert, The European Strategy For the Sahel, Grip, 16 January 2012, in <http://www.grip.org/fr> .
- 3) _Catherine Gouset, **Mali : pour quoi l'Algérie parie sur les islamistes d'Ansar Eddine**, L'Express, 4July2012, <http://www.lexpress.fr>
- 4) _Coopération sus-sud, l'algérie octrie un don de 10 millions de au développement des régions du nord mali, koulouba, 19 mai 2011, in <http://www.primature.gov.ml> .
- 5) _Ferdous Bouhlel Hardy, « **Crises Touarégues au Niger et Mali** » Ifri Programme AfriqueSub-Saharienne, in http://www.ifri.org/Files/Afrique/Sem_crisestouaregues_FR.pdf.
- 6) _John Schindler, The Ugly Truth about Algeria, The National Interest, July 2012, in <http://nationalinterest.org/commentary/the-ugly-truth-about-algeria-7146> .

- 7) _Kalifa Keita, Conflit an Conflit Résolution in the Sahel, The Tuareg Insurgency in Mali, Strategie Studies Institute, United Stats, may 1998, in <http://www.staregicstudieesinnstute.army.mil> .
- 8) _Roland Marchal, The Coup in Mali : The Result of a Long-Term Crisis Spillover From the Libyan Cvil war?,Norwegian peace Building resourceCenter,May2012,<http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int>.
- 9) _Souleymane Faye, Q&A : Military Action in Mali Would Be a Huge Risk, Inter Press Service, August 14, www.ipsnews.net.
- 10) Edmond Bernus, Etre Touareg au Mali, in <http://www.politique-africaine.com> .
- 11) [http://peacemaker.un.org/sites/peacemaker.un.org/files/GuidanceEffectiveMediation_UNDPA2012\(Arabic\).pdf](http://peacemaker.un.org/sites/peacemaker.un.org/files/GuidanceEffectiveMediation_UNDPA2012(Arabic).pdf)

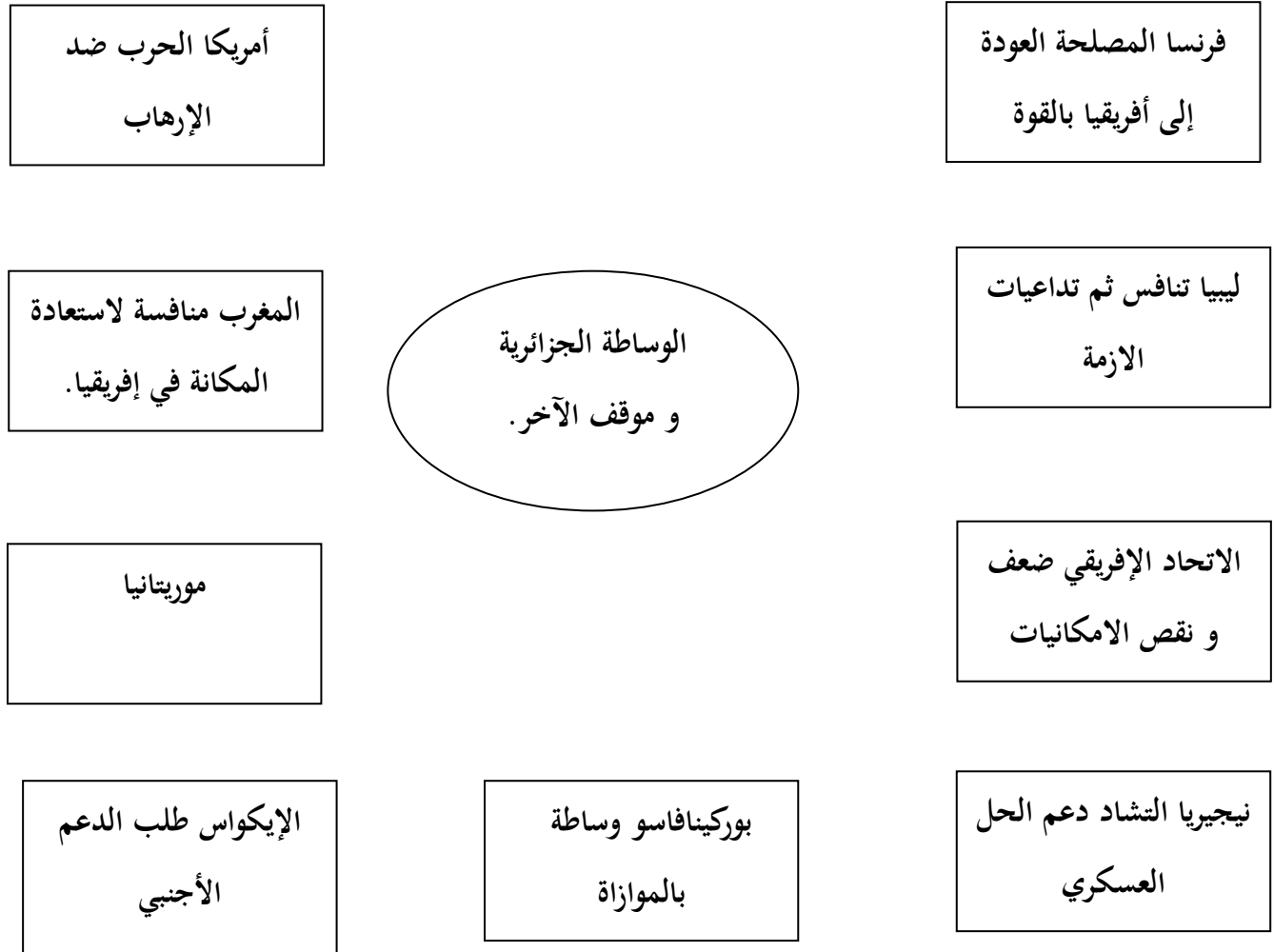
*الشكل رقم 1



المصدر :محمد بوعشة ،الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الافريقي وادارة الحرب الاثيوبية
الاريتيرية ،(بيروت،دار الجيل،2004)،ص142،بتصرف

*الشكل رقم 2

التحديات الإقليمية و الدولية للوساطة الجزائرية في مالي



المصدر: بوعشة، مرجع سابق ذكره، ص 247، بتصرف

الجدول رقم 1 : يوضح المنظمات الاقليمية الفرعية و الدول الاعضاء و مقر الامانة و يلاحظ فيه غياب تام للجزائر

اسم المنظمة	الدول الاعضاء	مقر الامانة العامة
منظمة السادك (sadc)	أنجولا – بوتسوانا- ج الكونغو الديمقراطية – ليسوتو – مدغشقر – ملاوي – موزمبيق – موريشيوس – ناميبيا – سيشل	جابروني جيبوتي
منظمة الاكاس (ECCAS)	جنوب افريقيا – سواريلاند – تنزانيا – زامبيا – زيمبابوي	ليبرفيل – الغابون
منظمة الايجاد (EGAD)	بورندي – الكامرون – جمهورية افريقيا الوسطى – تشاد – الكونغو – جمهورية الكونغو الديمقراطية – غينيا الاستوائية	جيبوتي – جيبوتي
منظمة الكوميسا (COMESA)	بورندي – جزر القمر – جمهورية الكونغو الديمقراطية – جيبوتي – مصر – اريتيريا – كينيا ليبيا – مدغشقر – ملاوي – موريشيوس – رواندا – سيشل – السودان – سوازيلاند- انجولا – زمبيا زيمبابوي	لوسكا – زامبيا
تجمع الساحل و الصحراء (SEN-SAD)	البنين – بوركينا فاسو – افريقيا الوسطى – جزر القمر – كوت ديفوار – جيبوتي – مصر- اريتيريا – غامبيا – غينيا – غينيا بيساو – غانا- ليبيا – ليبيريا – كينيا – مالي – موريتانيا – المغرب – النيجر – نيجيريا – السنغال – سيراليون – الصومال – ساوتومي – بريسبي- السودان – تشاد – التوغو – تونس	طرابلس – ليبيا
الايكواس (ECOWAS)	كوت ديفوار – بنين – غينيا – بوركينا فاسو – مالي – نيجر – السنغال – توجو- نيجيريا – غينيا – بيساو – الراس الاخضر	ابوجا نيجيريا